



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم
فرع علوم التسيير تخصص: محاسبة وجباية
بعنوان:

أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة بالجزائر *دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر*

من إعداد المترشحة: دليلة دادة
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 10 جويلية 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/ محمد البشير غوالي.....(أستاذ التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) رئيسا
أ.د/ نوال بن اعمارة.....(أستاذ التعليم العالي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) مشرفا ومقررا
د/ محمد حسان بن مالك.....(أستاذ محاضر"أ"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) مناقشا
د/ مفيد عبد اللاوي.....(أستاذ محاضر"أ"، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي) مناقشا
د/ زكريا دمدوم.....(أستاذ محاضر"أ"، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي) مناقشا
د/ محمد البشير بن عمر.....(أستاذ محاضر"أ"، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي) مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿قَالُوا سُبْحٰنَكَ اللّٰهُ عَلَّمَ لَنَا اِلٰهًا مَا عَلَّمْتَنَا اِنْتَ اَنْتَ الْبَعْلِیْمُ الْجَبَلِیْمُ﴾

سورة البقرة . الآية 32

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿اللّٰهُ يَكْتُمُ السِّرَّ الَّذِیْ نَقِیْمًا اِلٰهًُا وَسُبْحٰنَ اِلٰهٍ مَا كُنَّیْتَ وَعَلَيْهَا مَا اُنْزِیْتَ رَبَّنَا اللّٰهُ

یُؤَاخِذُنَا اِذَا نَسِیْنَا اَوْ اَخْطَاْنَا رَبَّنَا وَاللّٰهُ یَحْمِلُ عَلَیْنَا اِصْرًا كَبِیْرًا حَمِیْمًا عَلَی

اَلْاِزِیْمِ مِنْ قَبْلِنا رَبَّنَا وَاللّٰهُ یَحْمِلُنَا مَا لَلَطِیْقَةِ لَنَا بِهِ وَاَجْمَعْ عَلَیْنَا وَاخْفِرْ لَنَا

وَاَرْحَمِنَا اَنْتَ مَوْلَانَا فَاَنْصِرْنَا عَلَی الْاَقْبَامِ الْاِیْمَانِ الْاِیْمَانِ الْاِیْمَانِ

سورة البقرة . الآية 286

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعلمي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل

﴿وَضَعِيهَا رِيسًا ذَلَّ اللَّهُ نَجْمُهَا فِي اللَّيْلِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَبِالنُّورِ الرَّبُّورِ إِسْمِينَا﴾

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

الذنان بذلاك ما في وسعهم لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إلى أخواتي: سمح ، الزهرة ، إيمان ، سهام ، شياء ، وهالة.

إلى أخي عبد الحميد وزوجته.

إلى أزوج أخواتي: عبد الرزاق ، عبد الباسط وحمزة.

إلى أولادهم: إبراهيم ، أسيل ، أروى ، مرام ، جوري ومجاد.

إلى خالاتي: سميرة وحياة.

إلى صديقاتي:

خديجة نفوسي ، عائشة لشلح ، وهيبه قواوة ، الهام بوهلال ، أمينة بوفرحة ، فتيحة موفق.

إلى كافة الزميلات والزملاء بالرقابة المالية لدى بلدية قمار.

أهدي هذا العمل إلى كل ما ساهم وساعدني وكل من أعرفه لإنجازه.

سائلة المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب ويرضى.

وليلة

شكر وتقدير

أحمد والثناء والشكر لله تبارك وتعالى أولاً وآخرها على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقه لإنجاز هذا العمل. بكل إمتنان وعرفان، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى: الأستاذة الدكتورة: نوال بن اعامة لقبولها الإشراف على هذا العمل، ولما قدمته لي من إرشادات وتوجيهات طيلة فترة إنجازها، هي التي غمرتني بحسن أخلاقها وتواضعها أسأل الله أن يجزيها عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل. كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني ودعمني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل أخص بالذكر:

الصديقة الدكتورة: لطيفة بكوش والصديقة: ياسمين حريزي.

إلى موظفي بنوك عينة الدراسة على كل الدعم ورحابة الصدر في إجراء المقابلات.

إلى كل أساتذتي بقسم علوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة.

وأخيراً وليس آخراً أشكر كل من ساهم معي ولو بالكلمة الطيبة، وأعتذر لمن فاتتني ذكره ولم أتمكن في هذا

المقام من شكره، سألته الله تعالى أن لا يضيع لهم أجراً.

وصلّى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الكشف عن أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وهذا لمدى أهمية قرارات منح الائتمان في إستقرار البنوك. وبما أن المؤسسات الجزائرية تقدم قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي عند طلب الائتمان، جاءت هذه الدراسة لمعرفة كيف يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على إتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك العاملة في الجزائر. من خلال الكشف عن علاقة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بقرارات منح الائتمان، وأيضا العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي واتخاذ قرارات منح الائتمان، وأخيرا أثر العلاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي واتخاذ قرارات منح الائتمان.

وقد تمت الدراسة الميدانية في 09 بنوك عاملة في الجزائر، منها 05 بنوك عمومية و04 بنوك خاصة، إعتدنا فيها على دراسة استكشافية كيفية، استخدمنا فيها المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث إختارنا للدراسة عينة قصديه تتكون من 14 مقابلة مع موظفي أقسام الائتمان في البنوك عينة الدراسة، وقمنا باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo) لتحليل هذه البيانات.

وفي الأخير خلصت نتائج الدراسة من خلال تحليل المقابلات، إلى وجود أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. يتضح ذلك من خلال وجود أثر نسبي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من طرف المؤسسات طالبة الائتمان على قرار منح الائتمان، نظرا لأن هناك عناصر أخرى يتأثر بها القرار الائتماني كمعلومات الإستعلام الائتماني. بالإضافة لعدم كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، لعدم الإفصاح بكافة المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لتحليل القوائم المالية. كما أن عدم كفاية مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان لمعايير الإفصاح الدولية وتحليلها، وعدم المعرفة بتحديثاتها الدورية يوقع البنك في العديد من المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: إفصاح محاسبي، قوائم مالية، إتخاذ قرارات منح الائتمان، بنوك عاملة في الجزائر.

Abstract:

This study examines the effect of accounting disclosure in the financial statements on the granting decisions in the banks operating in Algeria. This is due to the importance of lending decisions for banks stability. As the Algerian institutions submit their financial statements according to the financial accounting system when applying for credit. This study examines how the disclosure of accounting information in the financial statements according to the financial accounting system affects the decision making process in the banks operating in Algeria. Through the detection of the accounting disclosure relationship in financial statements and lending decisions and the relationship between the level of accounting disclosure in the financial statements according to the financial accounting system and the decision to grant credit and finally the impact of the relationship between the level of awareness of the credit decision makers about the accounting disclosure standards and making decisions to grant credit.

The study was conducted in 9 banks operating in Algeria, including 5 public banks and 4 private banks, where we relied on a qualitative and exploratory study in which we used the interviews a main tool for collecting data and information. We selected a sample of 14 interviews with employees of credit departments in banks, and we used the Nvivo data analysis program to analyze this data.

Finally, the results of the study, according to the analysis of the interviews, concluded that there was an effect of accounting disclosure in the financial statement on the decision making of granting credit in the banks operating in Algeria. This is evidenced by the relative effect of the disclosure of accounting information by credit institutions on the decision to grant credit, since there are other elements affected by the credit request information.

In addition to the insufficient level of accounting disclosure in accordance with the financial accounting system in Algeria institutions, the lack of disclosure of all quantitative and qualitative information required for the analysis of the financial statements and the insufficient level of awareness of the decision makers to grant credit to international disclosure standards and their analysis and lack of knowledge about their periodic updates which may expose the bank to many credit risks.

Key words: accounting disclosure, financial statements, credit decision making, banks operating in Algeria.

قائمة المحتويات

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| IV | الإهداء |
| V | الشكر |
| VI | الملخص |
| VIII | قائمة المحتويات |
| X | قائمة الجداول |
| XI | قائمة الأشكال |
| XII | قائمة الملاحق |
| XIII | قائمة الاختصارات والرموز |
| | مقدمة |
| 01 | القسم الأول: الأدبيات النظرية للدراسة |
| 02 | الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واتخاذ القرارات الائتمانية |
| 03 | تمهيد |
| 04 | المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية |
| 04 | المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي |
| 11 | المطلب الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية |
| 18 | المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي |
| 26 | المبحث الثاني: الائتمان المصرفي واتخاذ القرارات الائتمانية |
| 26 | المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي |
| 33 | المطلب الثاني: اتخاذ القرار الائتماني |
| 37 | المطلب الثالث: التحليل الائتماني |
| 44 | خلاصة الفصل |
| 45 | الفصل الثاني: الدراسات السابقة |
| 46 | تمهيد |
| 47 | المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة |
| 47 | المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية |
| 51 | المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية |
| 55 | المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها |
| 55 | المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة |
| 56 | المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة |

| | |
|-----|---|
| 58 | خلاصة الفصل |
| 59 | القسم الثاني: الدراسة الميدانية |
| 60 | الفصل الثالث: الإطار المنهجي في الدراسة |
| 61 | تمهيد |
| 62 | المبحث الأول: منهجية الدراسة |
| 62 | المطلب الأول: تحديد طبيعة مسار الدراسة |
| 72 | المطلب الثاني: عينة الدراسة وأدواتها |
| 75 | المطلب الثالث: خطوات الدراسة التطبيقية |
| 78 | المبحث الثاني: أداة الدراسة |
| 78 | المطلب الأول: مفهوم المقابلة وأنواعها |
| 81 | المطلب الثاني: جمع البيانات ودليل المقابلة |
| 83 | المطلب الثالث: مناخ المقابلة وصدقها |
| 85 | خلاصة الفصل |
| 86 | الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| 87 | تمهيد |
| 88 | المبحث الأول: عرض للبنوك ميدان الدراسة وإجراءات منح الائتمان |
| 88 | المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة |
| 97 | المطلب الثاني: الإجراءات العامة لمنح الائتمان |
| 107 | المطلب الثالث: مخاطر الائتمان والإجراءات المتبعة للتقليل منها |
| 111 | المبحث الثاني: تحليل البيانات الكيفية واختبار الفرضيات |
| 111 | المطلب الأول: مناخ المقابلات في البنوك ميدان الدراسة |
| 119 | المطلب الثاني: عرض لمحتوى مقابلات البنوك ميدان الدراسة |
| 127 | المطلب الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| 147 | خلاصة الفصل |
| 148 | الخاتمة |
| 154 | قائمة المراجع |
| 167 | الملاحق |
| 178 | الفهرس |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|-----------------|
| 64 | النماذج الإستمولوجية في بحوث علوم التسيير | الجدول رقم 1.3 |
| 83 | جمع البيانات والمعلومات | الجدول رقم 2.3 |
| 88 | قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية: 02 جانفي 2018 | الجدول رقم 1.4 |
| 90 | قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية: 02 جانفي 2018 | الجدول رقم 2.4 |
| 111 | مناخ المقابلات الحرة في البنوك العمومية | الجدول رقم 3.4 |
| 112 | مناخ مقابلة نصف الموجهة في البنوك العمومية | الجدول رقم 4.4 |
| 116 | مناخ المقابلات الحرة في البنوك الخاصة | الجدول رقم 5.4 |
| 117 | مناخ مقابلة نصف الموجهة في البنوك الخاصة | الجدول رقم 6.4 |
| 128 | المصطلحات الأكثر تكرار بين المقابلات | الجدول رقم 7.4 |
| 131 | معاملات التشابه النصي للمقابلات | الجدول رقم 8.4 |
| 135 | معامل الارتباط لعقد الفرضية الأولى | الجدول رقم 9.4 |
| 135 | نسب التغطية لعقدة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية | الجدول رقم 10.4 |
| 138 | معامل الارتباط لعقد الفرضية الثانية | الجدول رقم 11.4 |
| 139 | نسب التغطية لعقدة مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي | الجدول رقم 12.4 |
| 141 | معامل الارتباط لعقد الفرضية الثالثة | الجدول رقم 13.4 |
| 141 | نسب التغطية لعقدة مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية | الجدول رقم 14.4 |
| 143 | إختبار الفرضية الأولى | الجدول رقم 15.4 |
| 144 | إختبار الفرضية الثانية | الجدول رقم 16.4 |
| 146 | إختبار الفرضية الثالثة | الجدول رقم 17.4 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|---------------|
| 31 | نماذج معايير الائتمان المستخدمة في التحليل الائتماني | الشكل رقم 1.1 |
| 67 | أنماط الاستدلال والمعرفة العلمية | الشكل رقم 1.3 |
| 89 | هيكل النظام البنكي الجزائري | الشكل رقم 1.4 |
| 130 | سحابة الكلمات للمصادر | الشكل رقم 2.4 |
| 132 | توضيح التشابه النصي بين أجوبة المقابلات | الشكل رقم 3.4 |
| 133 | الخريطة المعرفية للإفصاح المحاسبي | الشكل رقم 4.4 |
| 134 | الخريطة المعرفية لاتخاذ القرارات الائتمانية | الشكل رقم 5.4 |
| 137 | الخريطة الذهنية للفرضية الأولى | الشكل رقم 6.4 |
| 140 | الخريطة الذهنية للفرضية الثانية | الشكل رقم 7.4 |
| 142 | الخريطة الذهنية للفرضية الثالثة | الشكل رقم 8.4 |

قائمة الاختصارات والرموز

| الاختصار | المصطلح باللغة الأجنبية | المصطلح باللغة العربية |
|----------|--|--|
| IASC | International Accounting Standards Committee | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| IAS | International Accounting Standards | معايير المحاسبة الدولية |
| IFRS | International Financial Reporting Standards | معايير التقارير المالية الدولية |
| SCF | Système Comptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| PCN | Plan Comptable National | المخطط المحاسبي الوطني |
| 5Cs | Five Cs System: Character, Capital, Collateral, Conditions, Capacity | المعايير الائتمانية الخمسة C |
| 5P's | Five Ps System: People, Purpose, Payment, Protection, Perspective | معايير الائتمانية الخمسة P |
| PRISM | Perspective, Payment, intention, Safeguards, Management | المعايير الائتمانية باشتراك الحرف الأول من كلماتها |
| SPSS | Statistical Package for the Social Sciences | الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. |
| Nvivo | Qualitative Data Analysis Software Packages | حزمة برامج تحليل البيانات الكيفية |
| AMS | Analysis of Multidimensional Similarities | تحليل التشابه المتعدد الأبعاد |
| CPA | Crédit Populaire d'Algérie | القرض الشعبي الجزائري |
| BDL | Banque de Développement Local | بنك التنمية المحلية |
| BADR | Banque de l'Agriculture et du Développement Rural | بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| BEA | Banque Extérieure d'Algérie | البنك الخارجي الجزائري |
| BNA | Banque Nationale d'Algérie | البنك الوطني الجزائري |
| CNEP | Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط |
| QDA | Qualitative Data Analysis | تحليل البيانات النوعية |
| QSR | Qualitative Software Research | برامج البحث النوعي |
| PDF | Portable Document Format | المستند النموذجي المحمول |
| ANGEM | Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| ANSEJ | Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب |
| CNAC | Caisse Nationale d'Assurance Chômage | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|--|---------------|
| 161 | دليل المقابلة | الملحق رقم 01 |
| 163 | Sources regroupées par similarité de mot | الملحق رقم 02 |
| 166 | Word Frequency Query Results | الملحق رقم 03 |
| 168 | نظام تنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات | الملحق رقم 04 |

مقدمة

أ. توطئة:

تعتبر الصناعة المصرفية من أهم الصناعات الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وتعد القرارات الائتمانية عمود الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي، لكونها تستعمل على أسس ومعايير وشروط معينة لأنواع الائتمان المصرفي، مما يجعل منها إحدى المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على قرارات منح الائتمان سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يمكن أن تشكل ركيزة في رسم السياسات المساعدة والبديلة، واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

كما أن التطورات التكنولوجية وانتشار أسواق المال عبر العالم أدى إلى تطورات سريعة ومتلاحقة في نشاط البنوك بشكل عام ومنح الائتمان بشكل خاص، ونتيجة هذه التطورات أصبح للنشاط البنكي صناعة متكاملة لها أساليبها ومعاييرها الخاصة لتقييم الربحية والنمو، واشتركت العلوم البنكية مع العلوم الأخرى مثل الرياضيات والإحصاء من أجل عملية صنع القرار الائتماني الرشيد من خلال دراسة سلوك الزبائن ودوافعهم واحتياجاتهم وتقديم الخدمات الائتمانية المصرفية التي تشبع رغباتهم. لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية، ومنه فإن الائتمان ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثيرات متشابكة الأبعاد على الاقتصاد الوطني.

لهذا يعد الائتمان المصرفي أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، لأن تأثيره لا يقف على البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة فقط، وإنما يتعداها إلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة. كما أنه يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنوك لما تتحمله من مخاطر قد تؤدي إلى انهيارها. وهذا ما يجعلها تتحفظ في قرار منح الائتمان على المعلومات المستعملة.

من جهة أخرى تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات لأصحاب المصالح، ويعد الإفصاح الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال تلك النتائج لمستخدميها لدعم قراراتهم خاصة المتعلقة بالاستثمار والتمويل. ونظرا لأهمية الإفصاح فقد قامت العديد من الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية، خاصة تلك التي تحكم العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظرا للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي القوائم والتقارير المالية بالمعلومات التي تسهل مهامهم بشأن تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافها.

نظرا للتأثير المباشر لمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، وكذا حجم المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل المؤسسات الاقتصادية على قرار منح الائتمان من عدمه، نجد أن البنوك إهتمت اهتماما كبيرا بتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، باعتبارها موردا أساسيا تعتمد عليه في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان.

ب. طرح الإشكال:

إن العمل على تحقيق جودة وموثوقية عالية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، يعنى الإفصاح بمعلومات سليمة وصحيحة وذات مصداقية تكون كافية لمستخدميها، والمفترض أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لهم في صنع القرار. وتعد البنوك أحد أهم مستخدمي القوائم والتقارير المالية. حيث أن شفافية وجودة المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات ستكون مهمة ومساعدة في إتخاذ قرارات منح الائتمان. وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

• كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة

بالجزائر؟

➤ الأسئلة الفرعية:

للتمكن من الإجابة على إشكالية البحث أعلاه، سنحاول دراسة العلاقات التي يمكن من خلالها أن تتأثر قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، لهذا نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في

الجزائر؟

- هل يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي واتخاذ

قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟

- هل يوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم

المالية واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟

ج. فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة، نضع جملة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في

الجزائر؛

- يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي واتخاذ

قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؛

- يوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؛

د. مبررات اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- كون موضوع البحث يندرج ضمن مسارنا وتخصصنا الأكاديمي والمتعلق بالمحاسبة؛
- أهمية الموضوع وقلة الدراسات المتعلقة به.
- الرغبة في مواصلة البحث أكثر في مواضيع الإفصاح المحاسبي خاصة في ما يهم قطاع البنوك، لما له من أهمية على المستوى المحلي والدولي في ظل المشاكل الاقتصادية والمحاسبية المعاصرة؛
- محاولة إيضاح أهمية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على قرارات البنوك العاملة في الجزائر؛

هـ. أهداف الدراسة:

يقوم هذا البحث على تحقيق الأهداف التالية:

- إيضاح مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- معرفة مدى أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك؛
- إبراز فعالية صدق وشفافية القوائم المالية لطالبي الائتمان في التقليل من المخاطر البنكية؛
- معرفة مدى كفاية مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لاتخاذ قرارات رشيدة في منح الائتمان؛
- معرفة مدى تأثير مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان؛
- التعرف على معايير منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر وتوضيح أهمية تحليل البيانات المالية لطالبي الائتمان للتحقق من سلامة مركزه المالي وقدرته على سداد التزاماته بعد حصوله على القرض؛
- معرفة مدى قدرة القوائم المالية على توفير ضمانات الائتمان المصرفي وتعزيز الثقة بين البنك والعميل؛
- تقديم عدد من التوصيات الهادفة التي تعزز من درجة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة والرشيطة؛

و. أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

- إبراز أهمية القوائم المالية والتحليل الائتماني لها لمساعدة إدارات البنوك في رسم السياسات الائتمانية للابتعاد عن القرارات الائتمانية غير المدروسة؛
- توضيح أهمية الارتقاء والتكوين لمتخذي القرارات الائتمانية في المجال المحاسبي والتحديثات العامة لمعايير المحاسبة الدولية؛
- رفع وعي إدارات الائتمان بالبنوك التجارية بمجموعة العوامل المؤثرة على مصداقية وموثوقية القوائم المالية لطالب الائتمان، وبأهميتها والتحقق من سلامة المركز المالي للعميل وجدارته الائتمانية، ومخاطر الائتمان؛
- الأزمات المالية العالمية الأخيرة أوضحت مدى الشبهات والغموض الذي يشوب عملية الإفصاح المحاسبي خاصة في الأسواق المالية، وما نتج عنه من إفلاس للعديد من البنوك والشركات العالمية؛

ز. حدود الدراسة:

تبين حدود الدراسة مدى اتساع البحث في تغطية جميع جوانبه خصوصا من الناحية الميدانية كما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة عن طريق اختيار عينة قصديه متكونة من تسعة وكالات بنكية تجارية عاملة في الجزائر، منها خمسة بنوك عمومية وأربعة بنوك خاصة، في ثلاث ولايات جزائرية مختلفة.
- **الحدود الزمانية:** تم خلالها تحديد عينة الدراسة وعدد الموظفين الذين سيتم مقابلتهم، حيث قمنا بالمقابلات الحرة في شهر جانفي 2018، وتمت المقابلات نصف الموجهة في شهر مارس وأفريل 2018 في مختلف البنوك عينة الدراسة.
- **الحدود البشرية:** عن طريق القيام بـ 14 مقابلة مع موظفي المصالح المسؤولة عن منح الائتمان في البنوك عينة الدراسة.

ح. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في القسم النظري الذين يعتمدان بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة، وكذلك المجالات والدوريات والمقالات المتعلقة بالموضوع، بقصد وصف وشرح كل من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والائتمان واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك.

بما أننا اعتمدنا على المنهج الكيفي في الدراسة، قمنا في القسم التطبيقي باستخدام دراسة الحالة الكيفية لوصف وتفسير الظاهرة المدروسة. هذا عن طريق القيام بمقابلات مع مسؤولي وموظفي أقسام الائتمان في البنوك، مع طرح مجموعة من الأسئلة لجمع الملاحظات والبيانات، التي من خلالها سوف يتم تحليلها بيانياً وفق برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo.

ط. صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

- عدم وجود دراسات تربط بشكل مباشر بين متغيرات عنوان الدراسة في حدود إطلاعنا؛
- صعوبة الحصول على المعلومة من البنوك؛
- صعوبة تحديد مواعيد مع موظفي البنوك، لحجم العمل وسرية المعلومات؛
- صعوبة مقابلة عدد أكثر من الموظفين في البنوك؛
- قلة استخدام الدراسات الكيفية في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجزائر؛
- شبه انعدام الدراسات المستخدمة لبرنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo) في الجزائر في حدود إطلاعنا؛

- التكوين الشخصي على برنامج (Nvivo)؛

- تفرغ المقابلات في البرنامج؛

ي. هيكل الدراسة:

في محاولة لتحليل ودراسة الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية، ضمن قسمين إثنين. تناول القسم الأول الأدبيات النظرية للدراسة، في فصلين إثنين، تضمن الفصل الأول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وإتخاذ القرارات الائتمانية. بمبحثين إثنين كذلك، تناول المبحث الأول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والمبحث الثاني الإئتمان المصرفي وإتخاذ القرارات الائتمانية. في حين تضمن الفصل الثاني الدراسات السابقة، وتطرقنا في المبحث الأول منه لعرض الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني فتضمن مناقشة الدراسات السابقة و ما يميز الدراسة الحالية عنها.

في حين تناول القسم الثاني الدراسة الميدانية، وذلك ضمن فصلين إثنين، كل منهما قسم لمبحثين إثنين، حيث تناول الفصل الثالث الإطار المنهجي للدراسة، وتضمن المبحث الأول منه منهجية الدراسة والمبحث الثاني أداة الدراسة، أما الفصل الرابع فتضمن تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول عرض للبنوك ميدان الدراسة وإجراءات منح الإئتمان، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل البيانات الكيفية وإختبار الفرضيات.

القسم الأول:
الأدبيات النظرية للدراسة

الفصل الأول:

الإفصاح المحاسبي

في القوائم المالية

وإتخاذ القرارات

الائتمانية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، كما يعتبر الإفصاح الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خاصة المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. وتقديرا من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي العام، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي القوائم والتقارير المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة بالمجتمع، فقد قامت العديد من دول العالم بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خاصة، وهي المعايير التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في القوائم والتقارير المالية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي القوائم والبيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل مهمتهم في تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم.

حيث تساعد معايير المحاسبة في توفير نماذج قياس وإفصاح تسترشد بها المؤسسات عند إعداد وعرض قوائمها المالية، لذلك يخطى الإفصاح المحاسبي بأهمية بالغة من جانب البنوك وأسواق رأس المال خاصة، ومهنيي المحاسبة والمستثمرين عامة. فالإفصاح يعمل على تزويد جميع الفئات بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، وهذا ما يزيد من استيعاب مستخدمي القوائم والتقارير المالية للمعلومات المدرجة ضمنها، فالمعلومات المفصحة عنها تكون مفيدة في اتخاذ قرارات رشيدة. وبسبب التحديات التي تواجه البنوك من الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات. اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 والمستمد من معايير المحاسبة الدولية، هذا بما يتوافق مع معايير الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية، لما لها من تأثير على قرارات منح الائتمان المصرفي من البنوك. حيث أنه ومما لاشك فيه أن عدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة المعتمد عليها في قرار منح الائتمان، هي أحد أهم الأسباب في فشل الكثير من هذه القرارات، فسلامة وفعالية القرار الائتماني مبنية على سلامة وكفاية المعلومات المفصحة عنها بالقوائم والتقارير المالية.

وهذا الفصل هو محاولة للإحاطة بما يتعلق بمفهوم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واتخاذ القرارات الائتمانية من خلال بحثين، سنتناول في المبحث الأول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، والمبحث الثاني شرح الائتمان المصرفي واتخاذ القرارات الائتمانية.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فنجد أنه يختلف مفهوم الإفصاح لدى معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات والمستثمرين والمساهمين، وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كمديريات الضرائب والبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل للمؤسسة، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه

يجب أن تتضمن القوائم المالية للمؤسسات كافة المعلومات الملائمة التي تحتاجها جميع الفئات التي تستخدمها والمقبولة قبولاً عاماً، ولقد تعددت التعاريف للإفصاح المحاسبي وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه.¹ وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية".²

وعرف أيضاً بأنه: "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل".³

كما عرف على أنه: "العلائية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات".⁴

¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص35.

² لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد الأول، سوريا، 2007، ص179.

³ حمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، الطبعة الأولى، إيزاك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص577.

⁴ عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، "تحليل ونقد القوائم المالية"، دار الكتب المصرية، مصر، 1993، ص35.

والإفصاح بشكل أكثر تحديد: "هو عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح".¹

وهو أيضا: "عملية إظهار وتقديم المعلومات المالية سواء كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لديها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية".²

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه الإعلان أو الكشف عن القوائم والتقارير المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية بلغة مفهومة لجميع مستخدميها لغرض اتخاذ القرارات الرشيدة الخاصة بالاستثمار أو الإقراض أو أي قرارات أخرى.³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين منها، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون إبهام أو تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات حسب كل مستخدم لها، ويكون ذلك من خلال نشر كافة المعلومات المالية والاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء معلومات كمية أو غير كمية بإمكانها أن تساعد المستخدم في اتخاذ قراراته سواء في الاستثمار أو الإقراض أو غيرها.

ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال من خلال تقديم وتفسير المعلومات، حيث دون هذا لا تكون هناك فائدة لمخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي لا يتعلق بالقوائم المالية فقط لكنه يشمل كل ما احتوته التقارير المالية.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:⁴

أ. الإفصاح الكامل: وهو يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات مستخدمي القوائم.

¹ طارق عبد العال حماد، "حوكمة المؤسسات- مفاهيم، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص731.

² ليلى الطويل، عفرأ زحلو، "تأثير شركات التدقيق الدولية (الأربع الكبار) في مستوى الإفصاح المحاسبي-دراسة على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 02، سوريا، 2014، ص258.

³ مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، "فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري- منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل"، المؤتمر الدولي الأول حول: "الحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية"، يومي: 04-05 ديسمبر 2012، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2012، ص08.

⁴ نوال بن اعمارة، "طرق الإفصاح والقياس في الحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير الحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2010، ص10-11.

ب. الإفصاح العادل: ويهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم

والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة باقي الفئات الأخرى.

ج. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير

المالية، ونجد أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح المؤثرة في اتخاذ القرار، كما أنه يعتمد على مدى خبرة الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي في حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة

نشاطها، إذ أنه ليس مهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط، بل أيضا لا بد أن تكون المعلومات المفصحة عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح الإعلامي: يعنى به الإفصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن

التنبؤات المالية أي الإفصاح عن أثر التغيرات في مستوى الأسعار وإعداد التقارير المرحلية.¹

و. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون هذه التقارير

غير مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف من ذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات.² لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث

أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة والملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، فالإفصاح في شكله المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات لمستخدمي القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى أنه يهدف

لتقديم صورة واضحة للوضعية المؤسسة، وهذا ما سنشرحه في هذا الفرع.

أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي

البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية:

¹ قيصر علي عبيد الفتلاوي، سلام عادل عباس النصاروي، "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 01، العدد 36، العراق، 2015، ص 187.

² حكيم براضية، بن علي عزوز، "أهمية الإفصاح وفق المعايير المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 14، 2015، ص 77.

- أ. توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدمي القوائم المالية، لتلبية احتياجاتهم¹؛
- ب. يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم في الأسواق المالية؛
- ج. يعمل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات، الشيء الذي تستغله بعض الأطراف داخل المؤسسة، لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها؛
- د. يعمل الإفصاح المحاسبي على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصحة عنها؛
- هـ. يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال ومعاملاتهم، وهو أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفاء؛

تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعنى في ذلك توفير كافة المعلومات لمختلف مستخدميها،² بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

ثانياً: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات بصورة واضحة وبسيطة إلى مستخدمي القوائم المالية من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلي:

- أ. أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.³
- ب. وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بها بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل: تقدير القيمة العادلة لقائمة الميزانية؛
- ج. وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل: مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف بها، ووصف للضمانات إلى على المؤسسة مقابل الديون؛
- د. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر والاحتمالات المعترف بها وغير المعترف بها؛
- هـ. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛

¹ أحمد زغدار، محمد سفير، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 84.

² أحمد زغدار، محمد سفير، المرجع السابق، ص 84.

³ زويبة بن فرج، "متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، العدد 15، الجزائر، 2015، ص 54.

و. تقديم معلومات عن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية؛

ز. مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم؛

الفرع الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي وأساليبه

توجد هناك بعض العوامل والمقومات التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى القوائم المالية، ويقوم الإفصاح على عدة أساليب لإيضاحه في القوائم والتقارير المالية.

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عن مقومات رئيسية كالتالي:¹

أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: يمكن تقسيم فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئات داخلية وفئات خارجية، حيث تتمثل الفئات الداخلية في: الإدارة والموظفين، أما الفئات الخارجية فتتمثل في: المساهمين والدائنين والمقرضون. ونجد أن هناك اختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لهذا يجب تحديد هوية المستخدم بحيث لا يبقى محصوراً في فئة معينة فقط بل يتعد ذلك ليشغل كافة الفئات المستخدمة للتقارير، لذلك يجب تصميم القوائم والتقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات.

ب. تحديد الغرض من المعلومات المحاسبية: إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي هذه القوائم في توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة سواء قرارات إدارية أو تسييرية وغيرها. لذلك لا بد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخواص الأساسية لها. فمن خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة، نجد أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين ليست بالضرورة ملائمة لمستخدم آخر لغرض آخر.

ج. تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تعد المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية معلومات أساسية وضرورية، إضافة لذلك فإن الملاحق وكافة الملاحظات والإيضاحات المتممة تعد جزءاً لا يتجزأ من التقارير المالية.² لكن هناك إتجاهاً نحو زيادة حجم المعلومات المفصحة عنها والإفصاح عن معلومات جيدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها.

¹ فتيحة صافو، "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشف، الجزائر، 2015، ص144.

² محمد مجيد سليم، محمد ربيع عثمانة، "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإفراض المصرفي"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 02، الأردن، 2007، ص195.

د. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي: القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقمة، الملاحظات والإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات، الرسوم البيانية والإحصائية. حيث يجب أن يراعى معدوا القوائم المالية ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية بالتركيز على الأمور الجوهرية، بصورة يمكن لمستخدميها قراءتها بسهولة ويسر.¹

هـ. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث أن التوقيت المناسب له ثلاث صفات هي: (الملائمة والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية). وحتى يكون الإفصاح مفيد فإنه بالإضافة إلى شرط كفاية وموثوقية المعلومة وقابليتها للمقارنة والفهم لا بد من توفر التوقيت المناسب في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدميها وإلا سوف تفقد أهميتها.²

ثانياً: أساليب الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، ولهذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها. بالإضافة إلى أن أهمية عرض معلومات ملائمة من جهة وضمان أفضل فهم لها من جهة أخرى، جعل المؤسسات تتنافس في استخدام أفضل الطرق والأساليب من أجل تحقيق ذلك، ويمكن إبراز أهم هذه الأساليب والطرق للإفصاح في ما يلي:³

أ. إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: تعتبر من أول الأساليب استخداماً، وتكمن أهمية الإفصاح فيها أهمية شكل العرض في القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها، لتسهيل قراءتها وإمكانية مقارنتها.

ب. المصطلحات والعرض التفصيلي: إن أهمية استخدام المصطلحات وبعض التفصيلات تكمن في المساعدة على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم، وتقليل الغموض في المعلومات. كما أن للاختصار في البنود أهمية بالغة في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.

ج. الملاحظات والهوامش: ويتم استخدامها للتوضيح والتفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.

¹ فتحة صافو، مرجع سبق ذكره، ص145.

² صلاح الدين سوايم، "مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية-إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار بعبابة، الجزائر، العدد 38، جوان 2014، ص91-92.

³ عبد الحليم سعدي، "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات"، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص182-183.

د. استخدام الجداول والملاحق: وهو تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات مهمة مكتملة للفهم.

هـ. أساليب مختلفة: هناك أساليب أخرى إضافية ومهمة للإفصاح وتتمثل في: تقارير المدقق الخارجي، تقرير رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة.
و. المعلومات الموجودة بين الأقواس: وذلك لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، التي يصعب فهم طرق احتسابها وسبب ظهورها من قبل المستخدمين غير المعنيين.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تتأثر بها عملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، أهمها ما سوف نشرحه في هذا الفرع من البحث.

أولاً: نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم والتقارير المالية باختلاف نوعية المستخدمين لها، وهذا من خلال عدة عوامل لها علاقة بالمؤسسة ذاتها، كالعوامل البيئية سواء العوامل الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، والتي لها تأثير على تسيير المؤسسة وتطويرها، بالإضافة إلى طبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات سواء مستثمرين، مدققي حسابات، إلى غير ذلك من مستخدمي القوائم والتقارير المالية.¹

ثانياً: الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح ومداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة (قوانين، مراسيم، منشورات، لوائح وتعليمات...)، فهي تؤثر بصورة مباشرة في طريقة وعملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية.

ثالثاً: المنظمات والمؤسسات الدولية

تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي قامت بإصدار العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، حيث يقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو

¹ دلال العابدي، "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه طور ثالث، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2016، ص79.

الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف مستخدميها. وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي من شأنها الإضرار بصالح المؤسسة.¹ كما نجد أن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية واحدة، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية، ومن خلال مما سبق يمكن الاستناد إلى هذا التعريف في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب. مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.²

المطلب الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

بتطور التعاملات التجارية بين المؤسسات المتعددة الجنسيات حول العالم، أصبح إجراء المقارنات بين القوائم المالية لهذه المؤسسات وفروعها أمر عسير، نظرا لاختلاف معايير المحاسبة الوطنية بين الدول. وقد ترتب عن ذلك الحاجة إلى معايير محاسبية دولية تأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل والصعوبات، تحظى بقبول واعتراف من طرف المؤسسات الكبرى ومن طرف الدول أيضا، بما يسهل عملية التبادل بين مختلف الوحدات المحاسبية لمختلف المؤسسات والمؤسسات الدولية.

الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهميتها

إن تحديد مفهوم معايير المحاسبة الدولية يحدد من خلال تعريفها، والذي تعدد بتعدد أسباب أهميتها، وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

المعيار في اللغة هو نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء،³ أو ما يؤخذ مقياسا لغيره، أما في اصطلاح المحاسبين فمفهوم المعيار يدور حول المعنى اللغوي نفسه مع ربطه بالمحاسبة. حيث ينظر إلى المعايير على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة أو المقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم للقياس أو الحكم بواسطتها على جودة شيء معين. كما أن القوانين بالنسبة للدولة يمكن اعتبارها المعيار للحكم على فعل أو إجراء معين ليكون قانونيا أي مسموحا به أو غير قانوني (مخالفا).⁴ ويمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها نماذج أو إرشادات للعامّة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.⁵

¹ مصطفى السعدي، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة المؤسسات"، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، أيام: 4-5 ديسمبر 2007، ص 15.

² حمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 578.

³ قاموس المعاني: <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B1> بتاريخ: 2017/01/02.

⁴ حمد المبروك أبوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁵ حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 103.

كما يمكن اعتبار معايير المحاسبة بأنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أن كل ما من شأنه أن يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء كانت نصوصاً تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي سواء محلياً أو دولياً، إضافة إلى أنه تعدد معايير محاسبية كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشاراً واسعاً نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.¹

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي بأنه: "مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية التي لها قبولاً عاماً على المستوى الدولي، أو أنه تلك القواعد التي تحكم على دقة وسلامة وملائمة ما تحتويه القوائم المالية من أرقام وبيانات محاسبية تكون سهلة القراءة دولياً".

ثانياً: أهمية معايير المحاسبة الدولية

يأخذ موضوع معايير المحاسبة الدولية اهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، ويمكن حصر نقاط أهمية المعايير الدولية في النقاط التالية:²

- أ. جاءت معايير المحاسبة الدولية لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:
 - توحيد الطرق التي تم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة؛
 - إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية داخل وخارج المؤسسة؛
- ب. إن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يسهل فهم ومقارنة القوائم المالية بين مختلف الدول؛
- ج. تسهيل مجال الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، والتي غالباً ما تشترط حد أدنى من الإفصاح والمتطلبات المحاسبية الأخرى المتوفرة في المعايير الدولية؛
- د. إن تبني المعايير الدولية يوفر حد أدنى من الإفصاح، يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة؛
- هـ. إن تبني المعايير الدولية يساعد على الارتقاء في مهنة المحاسبة من خلال توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في مختلف دول العالم؛
- و. تساعد المعايير على توحيد أسس القياس والإفصاح والمصطلحات المحاسبية بين مختلف الدول؛
- ز. تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات نوعية وشفافية عالية، الأمر الذي يساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛³

¹ مداني بن بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد المحاسبي"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 62.

² محمد أبو نصار، "تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق"، الملتقى الدولي - النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، أيام: 13-14 ديسمبر، 2011، ص 02.

³ شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 125.

الفرع الثاني: مفهوم القوائم المالية وأهدافها

عندما يعد المحاسبون القوائم المالية فإنهم يصفون ضمنها خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، التي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة ووضوح عن أنشطتها المالية. وتعتبر القوائم المالية للشركات عادة عن فترة زمنية مدتها سنة. وتبدو عبقرية القوائم المالية في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات وآلاف الصفحات التي تتكون منها الدفاتر والسجلات المحاسبية التفصيلية في صفحات معدودة.¹

أولاً: تعريف القوائم المالية

تبدو القوائم المالية متشابهة من بلد لآخر، إلا أنه توجد اختلافات فيما بينها، بسبب البيئة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية المحيطة بالنظام المحاسبي لكل بلد. فالقوائم المالية تعبر عادة عن الناتج النهائي والأساسي للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي تعبر عن نتيجة مجموعة من الإجراءات والمعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لفترة معينة لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

فتعرف القوائم المالية بأنها: "هي الأداة التي تقدم الصورة الصادقة للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية بتطبيق شروط المحاسبة".²

كما تعرف: "بأنها تقارير مالية محاسبية تعد طبقاً للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر بالمؤسسة وتهدف أساساً إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية عن مدى نجاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها".³

ثانياً: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن الميزانية للمؤسسة، والتي تكون مفيدة لغالبية المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتتطلب تلك القرارات تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها، حيث يكون المستخدمون قادرين على تقييم هذه المقدرة إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن الميزانية والأداء والتغيرات خلال الفترة. حيث تتلخص أهداف القوائم المالية في ما يلي:⁴

أ. تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية للمؤسسة التي تفيد مستخدميها في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص77.

² Ali Sahraoui, "Comptabilité Financière - Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS-", BERTI Editions, Alger, 2011, p19.

³ محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص225.

⁴ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص77.

ب. بالإضافة للمعلومات الواردة في القوائم المالية تفيد المعلومات الأخرى الواردة في الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات.

ج. توضح القوائم المالية نتائج عمل الإدارة ومدى كفاءتها في استغلال الموارد الموضوعة في عهدها، مما يساعد قراء أو مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح.¹

الفرع الثالث: مكونات القوائم المالية ومستخدميها

حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية من قراءتها وتحليلها، لا بد أن تتضمن هذه القوائم عناصر تساعد في اتخاذ قراراتهم، لهذا سوف نشرح في هذا الفرع مكونات القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد مستخدميها.

أولاً: مكونات القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية:² قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملحقات والإيضاحات المتممة، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها. وتتضمن هذه الإيضاحات ملخصاً لأهم السياسات ومختلف المذكرات أو الإيضاحات الأخرى، حيث تعرض كل قائمة منها رؤية مختلفة للمؤسسة الواحدة، إلا أنه يجب أن لا ينظر إلى تلك القوائم المالية على أنها بدائل لبعضها البعض، بل هناك ارتباط فيما بينها، ويطلق على كيفية الارتباط بينهما ترابط عناصر المعلومات المالية.

ويجب عند إعداد القوائم المالية مراعاة مجموعة من الاعتبارات والمتمثلة في ما يلي:³

- أ. يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة؛
- ب. تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على القوائم المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في التقرير السنوي أو أي وثيقة أخرى. لذلك فإنه من المهم أن يتمكن مستخدمي القوائم المالية من التفرقة بين المعلومات المعدة على أساس الالتزام باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى، التي من الممكن أن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية ولكنها لا تخضع عند إعدادها لقواعد معايير المحاسبة الدولية.

ج. يجب تحديد كل بند من بنود القوائم المالية بوضوح وعلاوة على ذلك فإنه يجب تقديم المعلومات التالية بشكل بارز وإعادة تقديمها كلما كان ذلك ضروريا لفهم المعلومات بشكل صحيح:

- إسم المؤسسة التي قدمت التقرير؛
- توضيح ما إذا كانت القوائم المالية تغطي المؤسسة منفردة أم موحدة أو مجموعة من المؤسسات؛
- تحديد الفترة التي تغطيها القوائم المالية؛

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 273.

² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 211-212.

- تحديد اسم القائمة بوضوح؛
- تحديد العملة التي تقدم بها القوائم المالية؛
- تحديد الفترة الإبلاغية: وتعني التوقف في نهاية كل فترة مالية لإعداد القوائم المالية للمؤسسة وترتبط بمفهوم الدورية، وتكون هذه الفترة عادة سنة يتم تحديد بدايتها ونهايتها. كما أنه إذا تغيرت الفترة المالية السنوية، ويتم إعداد القوائم المالية لفترة مختلفة، يجب على المؤسسة الإفصاح عن سبب هذا التغيير والتنويه بالمشاكل المتعلقة بالمقارنة.¹

ثانياً: مستخدموا القوائم المالية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين لها، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:²

أ. **الملاك:** ويقصد بهم أولئك الذين استثمروا مواردهم الاقتصادية في المؤسسة، لذلك تهمهم المعلومات عن أداءها. حيث أن المالك يطمع دائماً في زيادة قيمة استثماراته وتحقيق عائد سنوي مرتفع. ونظراً لأنه بإمكان الملاك بيع استثماراتهم في المؤسسة مستقبلاً، فهم بحاجة المعلومات عن الربحية المتوقعة للمؤسسة مستقبلاً.

ب. **المديرون:** تمثل الإدارة وكيل عن الملاك في استخدام وإدارة مواردهم المستثمرة في المؤسسة. وعادة يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء اقتصادي ممكن، لأن ذلك يعني استقرارهم الإداري والمادي.

ج. **نقابات واتحادات العمال:** من المعروف أن العمال يقدمون خدماتهم للمؤسسة مقابل عائد، متمثل في الأجور والرواتب والحوافز، إضافة للعائد المعنوي المتمثل في الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية. وفي ظل اقتصاد السوق توجد للعمال نقابات واتحادات عمالية تدافع عن مصالحهم، وغالباً ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقوم بقراءة القوائم المالية ويحللها للوقوف على مدى كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، ومعدلات نموها، بالإضافة للمؤشرات المالية لها. وذلك لأغراض نصح إدارة النقابة بالاتحادات العمالية فيما يتعلق بعقود العمل والتفاوض على الأجر والمساومة على الحوافز.

د. **الدائنون:** يعتبر الدائنون من أهم مصادر التمويل للمؤسسة، فهم مثل الملاك، ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدها فإنهم دائماً أصحاب مصلحة، مهتمون بمستوى أداءها خاصة قدرتها على سداد الديون وفوائدها. كما ينظر الدائنون للمؤسسة على أنها عميل من عملائهم، لذلك يرغبون دائماً في استلام معلومات إيجابية عن قدرة المؤسسة على الاستمرار.

¹ خالد جمال الجعرات، "معايير التقارير الدولية 2007 IAS/IFRS"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص112.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية-"، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2009، ص4-5.

- هـ. **العملاء:** يعد العملاء من أصحاب المصلحة في المؤسسة ويهتمهم نجاحها واستمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع والخدمات. كما يمكنهم عند الشراء على الحساب أن يحصلوا على فترات سماح أفضل ونسب خصم أعلى على ما يسددونه من ديون للمؤسسة. حيث كل ما كانت المؤسسة ناجحة كل ما أمكن العملاء الحصول على سلع وخدمات ذات جودة أعلى وبأسعار مناسبة.
- و. **الجهات الرقابية والحكومية:** تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب والجمارك أصحاب مصلحة في المؤسسة، ونجاح المؤسسة وتحقيقها لمعدلات أداء جيدة يضمن لهذه الجهات معرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقاتها لمصالحهم. كما أن جهات الرقابة الرسمية والمتمثلة في: هيئة السوق المالي والبنك المركزي، فهي كذلك أصحاب مصلحة ويهتمها استقرار وأداء المؤسسة.
- ز. **الجمهور:** تؤثر المؤسسات الاقتصادية في الجمهور بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني بطرق مختلفة مثل: توفير فرص عمل، دعم الموردين المحليين. كما قد تساعد القوائم المالية الجمهور عن طريق تزويده بمعلومات متعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.¹

الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك من أجل زيادة تحسين جودة المعلومة حيث أنه لا يوجد معيار واحد فقط تناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة IASC بإصدار معايير خاصة بالإفصاح تمثلت في: المعيار IAS01 عرض البيانات المالية، والمعيار IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، الذي يعتبر أساس وصف إعداد القوائم المالية للبنوك، الذي حل محله المعيار IFRS07 الأدوات المالية (الإفصاحات)، والمعيار المحاسبي الدولي IAS39 الأدوات المالية (الإفصاح - العرض)، والذي يحدد عرض الأدوات المالية في الميزانية، الذي حل محله المعيار IFRS 09 (الأدوات المالية)، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع معايير المحاسبة الدولية الأخرى تتعلق بمتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالموضوع الذي يعالجه كل معيار.

أولاً: المعيار المحاسبي IAS01: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس كل من مركزها المالي، أدائها المالي وتدققها المالية. لهذا نجد أن معيار المحاسبة الدولي IAS01 عرض القوائم المالية، تضمن كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض البيانات. حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان أسس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في

¹ شعب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRS"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 37.

فترات أخرى أو لقوائم مؤسسات أخرى، ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم و إرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها، كما يعرض هذا المعيار نماذج عن القوائم المالية. ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 محل كل من المعايير المحاسبية التالية:¹ المعيار المحاسبي الدولي IAS01 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS05 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

ويأخذ المعيار IAS01 المحاور الرئيسية التالية:²

- أ. تحديد أسس عرض القوائم المالية للتأكيد على قابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة لفترات مالية سابقة، أو مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى؛
- ب. تحديد الإطار الكلي لعرض القوائم المالية (مكوناتها، شكلها، طرق إعدادها ومزاياها)؛
- ج. وضع الأسس التي يتم بواسطتها تصنيف البنود في القوائم المالية، إضافة إلى بيان السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في إعداد القوائم المالية؛
- د. التعرف على الصفات النوعية التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية؛

ثانيا: المعيار المحاسبي IAS 07: جدول تدفقات الخزينة

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية، حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة كالنقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية والأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويعرض المعيار شكلا لهذه القائمة موزعة إلى الأنشطة الثلاث (تشغيلية، استثمارية، تمويلية)، كما يحدد شروط عرض قائمة التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل وغيرها.³

ثالثا: المعيار المحاسبي IAS 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

يحدد هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه إذا كان أحد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية. لذلك يجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الأطراف والذين هم:

- أ. المؤسسات التي تسيطر أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت سيطرة مشتركة مع المؤسسة مع عدة القوائم المالية، مثل: المؤسسات التابعة والمؤسسات الزميلة؛

¹ طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)"، مرجع سبق ذكره، ص124.

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص94.

³ دليلة دادة، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة الائتمان الشعبي الجزائري-2010"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص58.

- ب. الأفراد الذين بشكل مباشر أو غير مباشر لهم حق التصويت في المؤسسة المعدة للقوائم المالية، ولهم تأثير هام على المؤسسة والأعضاء المقربين من عائلات هؤلاء الأفراد؛
- ج. الموظفين الإداريين الرئيسيين الذين لديهم سلطة ومسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة على نشاطات المؤسسة، بما في ذلك المدراء وموظفي المؤسسات؛
- د. المؤسسات التي يمتلك فيها أي شخص من المشار إليهم سابقاً بشكل مباشر أو غير مباشر حصة هامة في حقوق التصويت فيها أو يستطيع ذلك الشخص ممارسة تأثير كبير عليها؛

رابعاً: المعيار IFRS 01: تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة

يتضمن هذا المعيار إعداد قوائم مالية بدون تحفظات تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، فالمؤسسة التي تتبنى معايير التقارير المالية لأول مرة عليها أن تقوم بإعداد ونشر قوائم مالية منسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

خامساً: المعيار IFRS 07: الإفصاحات

إن تطور النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك من خلال تخصيص معيار يتعلق بالإفصاح عن المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية وهو المعيار IFRS07. وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح في المعيار IAS32 كما أنه وضع إضافات جديدة عن ما جاء به المعيار IAS32، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة.¹

سادساً: المعيار IFRS 09: الأدوات المالية

حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي IAS39، والذي يحدد عرض الأدوات المالية في الميزانية، ويحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما أنه تناول طرق عرض كل الأدوات والأصول المالية وحقوق الملكية. كما يهدف المعيار IFRS09 إلى التحسين في فائدة المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها. وفق نموذج منطقي لتصنيف والقياس ونهج إصلاح جوهري لمحاسبة التحوط، حيث أن النموذج الجديد سوف يؤدي إلى المزيد من مخصصات خسائر القروض من المؤسسات، مما سيوفر للمستثمرين معلومات مفيدة عن التغيرات في مخاطر الائتمان.²

¹ دليلة دادة، المرجع السابق، ص67.

² www.ifrs.org, le : 05/01/2017.

المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن الاتجاه المتنامي للعولمة، أدى إلى الحاجة لتبني معايير المحاسبة الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم والالتزام بتطبيقها، ونظرا لتفاعل البيئة الجزائرية مع البيئة الدولية في مختلف المجالات، قامت الدولة الجزائرية بإصدار النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي يتوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

قامت الجزائر بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار نظام محاسبي مالي جديد يستمد مبادئه وفلسفته من معايير المحاسبة الدولية، بصدر القانون: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي يبين تطبيق أحكامه المرسوم التنفيذي رقم: 156-08 المؤرخ في: 2008/05/26.

وقد تقرر تطبيقه بداية من: 01 جانفي 2009 إلا أنه تأجل لسنة أخرى، بموجب المادة: 62 من القانون رقم: 02-08 المؤرخ في: 24 جويلية 2008، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. وأصبح هذا القانون ساري المفعول بداية من: 01 جانفي 2010، والذي أخذ تكييفه مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، ذلك لأنه يأخذ في الاعتبار التعاريف، الإطار المفاهيمي، والقواعد العامة في التقييم والتسجيل المحاسبي وعرض القوائم المالية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، فمصطلح الإطار المفاهيمي يتعلق أساساً بتاريخ الترميز المحاسبي الأنجلوسكسوني، على وجه الخصوص الترميز المحاسبي الأمريكي، لأنه أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية. ويلعب الإطار المفاهيمي دوراً هاماً في النظام المحاسبي من خلال مكوناته، فهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم التي تعتبر القاعدة التي يتم على أساسها إعداد وتقديم القوائم المالية. وتتمثل هذه المكونات في ما يلي: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أهداف القوائم المالية والأطراف المستعملة لها، الفروض والمبادئ المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية والمواصفات النوعية لها، وأخيراً تعريف العناصر المكونة للقوائم المالية.

ثانياً: مكونات النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي من قسمين رئيسيين، يتضمن القسم الأول الإطار المفاهيمي وقواعد التقييم والقوائم المالية أما القسم الثاني فيتضمن مدونة الحسابات وكيفية عملها، وهذا ما ترجمه القرار المؤرخ في: 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

أ. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: فيما يخص مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن كل شخص طبيعي

أو معنوي ملزم بتطبيقه، ويشمل ذلك جميع الوحدات التي تقوم بإنتاج السلع أو أداء الخدمات والتي تدخل

فيها المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري، والمؤسسات الاقتصادية العمومية أو المختلطة. كما وضحتة المادتين: 4 و 5 من القانون: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة يمكنها مسك محاسبة مبسطة كما هي مبينة في الملحق 2 للقرار المؤرخ في: 26 جويلية 2008. ويستثنى من مجال المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.¹

ب. مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي: تعتبر عملية إعداد مخطط للحسابات يتبع على أساسه عملية المعالجة المحاسبية ويتم من خلاله إعداد القوائم المالية لكافة المؤسسات بمختلف القطاعات، حيث أن وجوده يعمل على توحيد اللغة المحاسبية داخل الدولة وبالتالي سهولة الحصول على المجاميع الاقتصادية الكلية.

ونجد أن النظام المحاسبي المالي تضمن مدونة حسابات إجبارية تتبعها جميع المؤسسات مهما كان نشاطها أو حجمها مقسمة إلى 7 مجموعات، وهي بدورها تنقسم إلى نوعين: مجموعة الحسابات الخاصة بالميزانية وتضم المجموعات (من 1 إلى 5)، ومجموعة حسابات التسيير وتضم المجموعتين (6 و 7)، حيث أن كل مجموعة من هذه المجموعات مقسمة إلى حسابات رئيسية مكونة من رقمين، واجب إتباعها لكن يسمح للمؤسسة فتح حسابات فرعية داخل أي حساب رئيسي حسب احتياجاتها.²

وحسب المادة: 25 من القانون: 07-11 يجب أن تتضمن القوائم المالية للمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة خمس عناصر وهي على التوالي:³

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- الملاحق؛

حيث يجب أن يتوفر في كل مكون من القوائم المالية مجموعة من الشروط، هذه الأخيرة تقسم إلى شروط شكلية تتعلق مباشرة بكيفية عرض أي عنصر من هذه العناصر، وأيضا الشروط الواجب توفرها فيه من أجل عرضه داخل القوائم المالية، بالإضافة إلى شروط خاصة بكيفية تقييم أي عنصر من هذه العناصر سواء كان هذا التقييم قبلي أو بعدي.

¹ لخضر علاوي، "الحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF"، الصفحة الزرقاء، الجزائر، 2014، ص 11.

² Ali Sahraoui, *Auteur, Op. Cit.*, p33.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة رقم: 25، ص 05.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وأهدافه:

تبنى النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية، الواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملتزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعملها.¹

أولاً: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

إن معرفة المبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية مهم جداً، فهي تسهل علينا قراءة هذه القوائم وكيفية إعدادها، وقد حددت المادة رقم: 06 من القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي وهي:²

أ. **محاسبة التعهد:** حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقاً لأساس الاستحقاق، وهذا يعني الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها. حيث يعتمد هذا المبدأ على أساس تسجيل العمليات المحاسبية وقت التعاقد، وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها، أي أنها تسجل وقت التعهد.³

ب. **استمرارية النشاط:** يجري إعداد القوائم على افتراض بأن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل هام. ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك.

ج. **الدلالة:** يعني أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من طرف مستخدميها، الذين يفترض أن يكونوا على قدر كافي من المعرفة بكافة الأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبية أيضاً، ومع ذلك لا يمكن حذف أو استبعاد أي معلومة بحجة صعوبة فهمها وتعقيدها، إلا إذا كان ذلك سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة على أساسها.

د. **المصدقية:** حتى يمكننا القول بأن معلومات القوائم المالية موثوق فيها، وبالفعل تعبر عن صدق العمليات الواردة ضمنها.⁴ يجب على الميزانية أن تمثل بصدق العمليات والأحداث التي ينتج عنها أصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ إعدادها.

هـ. **قابلية المقارنة:** ويقصد بذلك أن يكون باستطاعة مستخدمي القوائم المالية المقارنة بينها عبر الزمن، وذلك للوقوف على مستوى أداء المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى، من أجل تقييم التغيرات في الميزانية.⁵

¹ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، "تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد-الإطار النظري"، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص103.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-11، المرجع السابق، المادة رقم: 06، ص04.

³ نوح لبوز، "مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير الدولية للمحاسبة"، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، الجزائر، 2009، ص05.

⁴ C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, "Normes comptables internationales IAS/IFRS", BERTI Editions, Alger, 2007, p23.

⁵ Nourreddine Sabri, "Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS et Le Passage au NSCF Algérien", Maison des livres, Algérie, 2011, p13.

- و. التكلفة التاريخية: تسجل عادة حسابات الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها، لكن يوجد هناك حالات يمكن تعويض التكلفة التاريخية بقيمة العادلة.
- ز. تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: وهو أن تعتمد المؤسسة في المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث حسب جوهرها الاقتصادي، وليس استنادا على شكلها القانوني فقط، لأنه يوجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية.

ثانيا: أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي

- قام النظام لمحاسبي المالي من أجل تحقيق العديد من الأهداف، خاصة لتعديل العديد من النقائص التي كان يعاني منها المخطط الوطني للمحاسبة، وحاولنا حصر هذه الأهداف في ما يلي:¹
- أ. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ب. تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ج. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- د. جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- هـ. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- و. المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات، من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- ز. إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- ح. السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة لـ

ط. بتراط

ي. المحاسبي المالي والتي

التسيير

ك.

ل. وتغييرات

م. في الوطني

¹ "موقوفات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية - دراسة حالة ولاية بسكرة" -

الفرع الثالث: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن من التعرف على المركز المالي للمؤسسة، بصورة بسيطة وواضحة لكافة مستخدمي هذه القوائم.

أولاً: المعلومات الواجب توفرها في عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

11 عدة ترتيبات تخص عرض القوائم المالية والتي يمكن إبرازها فيما يلي¹:

07-

08-156 المؤرخ في: 26 2008

أ. عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط، البلد الذي سجلت فيه؛

ب. الج

د. (حسابات فردية، حسابات مدمجة، حسابات مركبة)

هـ. العملة التي تقدم بها؛

و.

ز. معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة؛

ح.

ط. يـ

حيث تعكس هذه القوائم كافة

ي. تضبط القوائم المالية وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال الدورة المالية والمحاسبية؛

ك.

ل. يجب أن توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛

ثانياً: محتوى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تـ

25 : 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007

وفقاً لمدونة الحسابات الواردة ضمن القرار المؤرخ في: 26 2008، كما حدد الفصل السابع لهذا القرار

والتي أقر بأنها نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية

التنظيم، حيث تتكون هذه القوائم المالية من:

سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.²

¹ الرسمية للجمهورية الجزائرية القرار المؤرخ في: 26 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها

19 22-23.

² الرسمية للجمهورية الجزائرية، 07-11، مرجع سبق ذكره : 25 : 05.

أ. الميزانية: تعتبر الميزانية أحد أهم مكونات التقارير المالية، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم معلومات الخاصة بالمركز المالي، وقد عرفتها المادة: 33 : 156-08 نھ
بيان يحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم مع إبراز الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير
1. ونجد أن القرار الوزاري المؤرخ في: 26 2008 شرح محتوياتها بشكل أكثر تفصيلا.

ب. جدول حسابات النتائج:

تاريخ التحصيل أو السحب ويزر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية

2.

ج. جدول سيولة الخزينة: هو بيان الهدف منه تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة المؤسسة
على توليد سيولة الخزينة وما يعادها وكذا معلومات حول هذه السيولة خلال السنة المالية، كما
أنه يقدم التدفقات المالية عن مختلف الأنشطة بصورة مباشرة وغير مباشرة.³

د. جدول تغير الأموال الخاصة: تغير في الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في

4.

هـ. الملاحق: الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم

ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى
5. ويجب أن يتضمن
6.

- عتمدة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

وجداول تغير الأموال الخاصة

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي يحتمل

ت مع هذه الكيانات أو مسيرها؛

- المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة

11-07 : 25 نوفمبر 2007

1 الرسمية للجمهورية الجزائرية المرسوم التنفيذي: 156-08 المؤرخ في: 26 2008

النظام المحاسبي المالي، العدد: 27 : 33 : 14.

2 الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 26 2008 مرجع سبق ذكره .24

3 .26

4 .

5 .38

6 .

الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال منحه الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا من أجل إعطاء القوائم المالية صفة المصدقية والشفافية، إضافة إلى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم المالية .

أولاً: تطبيق المعيار المحاسبي: IAS 01 وفق النظام المحاسبي المالي

يعد المعيار المحاسبي رقم: IAS01 من أهم المعايير المحاسبية، التي تحدد شكل عرض القوائم المالية بتبني معايير IAS/IFRS، لهذا نجد أن النظام المحاسبي المالي أولى له أهمية كبيرة من نتيجة دوره في تحسين تقديم المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فنجد أن النظام المحاسبي أخذ بنفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبية، أي أنه أضاف قائمتين جديدتين هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، وذلك

من وإلى المؤسسة، وأي تغيير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهتم بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ

كما أنه نجد أن البيانات المالية التي أخذت في إعداد كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي، جاءت بنشر معلومات أكثر تفصيل عن المخطط المحاسبي الوطني PCN معلومات أكثر شفافية وإفصاحاً، مما يساهم في تسهيل قراءة ومقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة لفترات مختلفة

ثانياً: تطبيق المعيار المحاسبي: IAS 07 وفق النظام المحاسبي المالي

لقد أضاف النظام المحاسبي المالي قائمة التدفقات النقدية، كقائمة أساسية، لما لها من أهمية بالغة في توفير معلومات عن حركة تدفقات الخزينة من مدخلات ومخرجات لسيولة المؤسسة خلال الدورة، حيث أنه يوفر معلومات هامة تساعد كل من المستثمرين والدائنين في اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية

المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، ولقد حدد المشرع الجزائري طريقتين في عرض جدول التدفقات النقدية وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، حسب نوع نتيجة حركة هذه التدفقات، بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في

إعداد وعرض جدول التدفقات النقدية، بحسب كيفية تقديم التدفقات المتأتية عن أنشطة¹.
ويكتسي جدول التدفقات النقدية أهمية بالغة بالنسبة لمستخدمي هذه القائمة

:

¹ أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره 204-205.

أ.

ب. ت ت

ج. تقييم الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية والفترة اللازمة لتوفير نقدية لسداد الخصوم؛

د. الحكم على اليسر المالي، فهو يقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها

ثالثا: الملاحظات عن القوائم المالية

لقد أضاف القرار المؤرخ في: 26 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى

وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، نمط التفسيرات ضمن الملاحق المرفقة مع القوائم المالية، كما أدرج نماذج للجدول المهمة في هذه الملاحق.

بالإضافة إلى أنه قام بإ

معلومات تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت

مع هذه الكيانات أو مسيرتها، العمليات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة.¹

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي واتخاذ القرارات الائتمانية

المصرفي ات التي تقدمها للمتعاملين، أهمها منح

الذي يعتبر من أهم مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات

حيث لا تقف آثاره على مستوى البنك فقط بل تصل أضراره الوطني ككل، إذا لم يحسن استخدامها.

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي

تعد البنوك من المؤسسات الربحية في المقام

للأفراد والمؤسسات لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات

المصرفي في توجيه النشاط نحو

استراتيجية بشكل خاص.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

يعتبر المصرفي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، وهي أساس

، لهذا سنحاول في هذا الفرع إعطاء تعريف المصرفي وأنواعه.

أولاً: تعريف الائتمان

نحاول تعريفه لغة :

أ. لغة :

¹ - : الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 26 2008 مرجع سبق ذكره 40-38.

- "الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية"، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013 .445

ويعرف بأنه الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.¹ المصرفي بأنه مبادلة قيمة آجلة الذي يقدم مبلغ من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه في الموعد المستقبلي المحدد.² من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج تعريف مبسط ، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة، لغاية

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

المصرفي الممنوح للعملاء، ويكون ذلك إما حسب الغرض من إلى ما يلي:

أولاً: الائتمان المصرفي وفقاً للغرض منه

إلى ما يلي:³

أ. الائتمان الاستثماري: في

متوسطة الأجل كإنشاء مباني جديدة أو شراء عقارات.

ب. الائتمان التجاري: وهو تمويل قصير الأجل، أو هي القروض الموجهة لتمويل الأنشطة الإنتاجية

ج. الائتمان الاستهلاكي: وهو عبارة عن مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل

: شراء السيارات، الآلات الكهرومنزلية وغيرها.

ثانياً: الائتمان المصرفي وفقاً لأجله

إلى:⁴

أ. ائتمان قصير الأجل:

ب. ائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد إلى سبع سنوات

¹ ، "قضايا مصرفية معاصرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 2004 15.

² تانيا قادر عبد الرحمن، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات طالب الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت 26 08 2012 71.

³ "إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت"، دار الفكر العربي، مصر، 2007 446-447.

⁴ مرجع سبق ذكره 30.

ج. ائتمان طويل الأجل: ومدته تزيد عن الخمس أو السبع سنوات وليس له حد أقصى، إذ يمكن إلى أكثر من 20 .

في ما تتراوح قصير الأجل إلى سنة، أما المتوسط تتراوح من سنة حتى خمس سنوات، في حين طويل الأجل أكثر من خمس سنوات.

ثالثا: الائتمان المصرفي وفقا للشخص طالب الائتمان

وينقسم إلى قسمين هما مصرفي عام و مصرفي خاص:
أ. ائتمان مصرفي خاص: الذي يمنح لخواص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص (شركات).

ب. ائتمان مصرفي عام: الذي يمنح للدولة والهيئات والمؤسسات العمومية والمصالح
رابعا: الائتمان المصرفي وفقا لطبيعته

وفقا لطبيعته إلى قسمين وهما:
أ. الائتمان المصرفي المباشر: بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب
تمويل عمليات متفق عليها، ومحددة مسبقا بعقد
التأجيري.

ب. الائتمان المصرفي غير المباشر: ويتمثل في:

خامسا: الائتمان المصرفي وفقا للضمان

المصرفي وفقا للضمان إلى ما يلي:

أ. الائتمان المصرفي بضمان (المضمون): تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد عميله في حال تعثره على السداد في موعد ، وهذا ما يجعل للبنك الحرية في التصرف بالضمان لاسترجاع
تكون هذه الضمانات حقيقية أو عينية، و كمن تصنيفها إلى:

- مقابل محاصيل زراعية

ب. الائتمان المصرفي غير المضمون: قد تمنح البنوك بعض ات إلى بعض العملاء دون ضمان وهذا كشوف، كونه مبني على أساس الثقة

المعروف لديه بحسن السمعة وقوة ومتانة

وسلامة مركزه المالي.

الفرع الثالث: عناصر الائتمان المصرفي

على ثلاث مبادئ أساسية هي:¹

أولاً: الأمان

ويعني ضرورة توافر بعض الشروط في
دون تأخير، وهو ما يعني توفر " " أي توفير الأمان لأموال البنك وذلك بالمحافظة على
هذه الشروط: أهلية العميل المتعاقد، سمعته
التجارية، درجة نجاحه في السوق، الإدارية والفنية، المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى شروط تخص
بحد ذاته كميلغه، مدته، وضماناته.

ثانياً: السيولة

احتفاظ البنك بمعدل سيولة معين، أي أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية
سائلة، حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح، وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على
إلى نقدية سائلة بسرعة، دون التعرض للمخاطر.²

ثالثاً: الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه
إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يمكن للبنك من
اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك.³

الفرع الرابع: أهمية الائتمان المصرفي

المصرفي من أهم الأنشطة ، التي تؤثر على الحالة ، وهذا لما يحققه

:

- تعتبر القروض المصرفية مصدر أساسي تركز عليه البنوك للحصول على
- يعتبر المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات
- يعتبر المصرفي وسيلة لتحويل رأس مال من شخص لآخر
- نسبة القروض في ميزانيات البنوك، يؤدي إلى
- الاستيراد

¹ أحمد صلاح عطية "محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية"، 2003 163-164.

² محمد فتحي البديوي، "إدارة البنوك"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2012 25.

³ المرجع السابق 24.

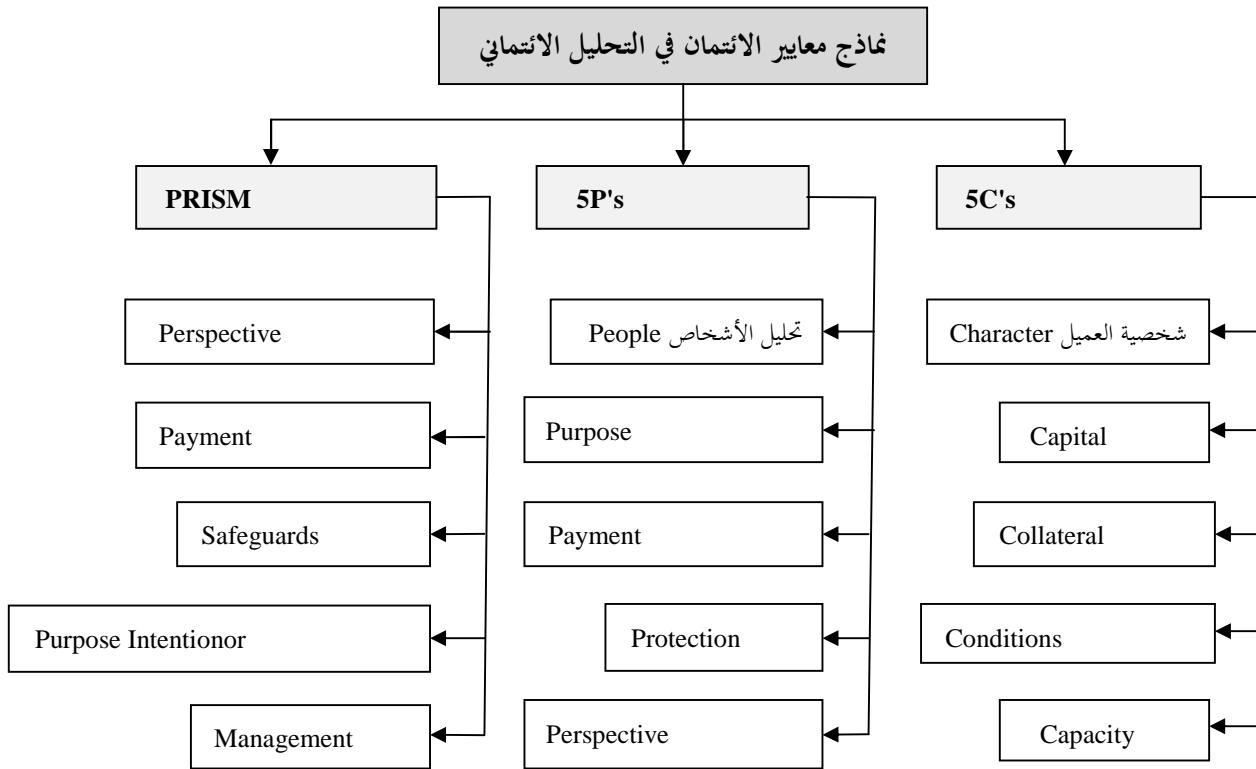
- الزيادة في منح المصرفي يعمل على زيادة حجم المعروض النقدي، مما يزيد في خلق فرص عمل، وزيادة القوة الشرائية، بالتالي تحسين مستوى المعيشة
- المصرفي بالتأثير المباشر على الاستهلاك من خلال زيادة الادخار، وذلك لأن البنك على تشجيع الأفراد على الزيادة من المدخرات لتوفير موارد مالية تخصص للا

1

الفرع الخامس: معايير منح الائتمان المصرفي

يعتمد بنجاح المصرفي بتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها إلى أكبر درجة ممكنة، وتحقق هذه النتيجة من خلال تحليل مجموعة من المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني وهي: 5C's, 5P's, PRISM وهذه الأخيرة تعتبر أبرز منظومة لدى محلي على مستوى العالم، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عملية². ونختصر النماذج الثلاثة السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1): نماذج معايير الائتمان المستخدمة في التحليل الائتماني



المصدر:

¹ "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2006 213.

² محمد عبادي، "تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان - دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)" مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية (5C's)

Five Cs System جميع عناصرها تبدأ أسماؤها باللغة الإنجليزية بحرف C.

ن تحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان، ومن خلالها

محلل الائتمان يحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض. لهذا سوف هذه المعايير¹:

أ. شخصية العميل: ويقصد بها جمع المعلومات والبيانات عن العميل عن محيطه

استعداده ورغبته وحرصه على في مواعيدها،

الائتماني، سوا من البنك نفسه أو البنوك الأخرى أو حتى البنك المركزي.

ب. القدرة على الاستدانة: التحقق من المركز المالي للعميل ومعدل ربحيته وسرعة تدفقاته النقدية

في مواعيدها.

ج. كفاية رأس المال:

من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، وعادة تتأثر قدرة العميل في سداد

انخفضت مخاطرة البنك.

يمثل قوته المالية إضافة إلى أنه الضمان الإضافي لإدارة عندما يفشل في تسديد².

د. الضمانات: ن ضمانات كافية في حال تعثر سداد

وفوائده، وتأخذ هذه الضمانات أشكال مختلفة كالرهن العقاري والتجاري والأوراق التجارية على

غير ذلك، وفي جميع الأحوال يشترط أن تكون قيمة الضمانات أكبر من قيمة

تكون هذه الضمانات شخصية في صورة كفيل يضمن³.

هـ. الظروف الاقتصادية: والتي

قد تكون غير مواتية، فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب .

المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح⁴. إلا أن الكثير يناقش هذا

الظروف البيئية المحيطة بـ . لهذا يشير البعض صراحة إلى الظروف البيئية التي يعمل

بـ

المؤسسة والتغيرات في حالة المنافسة، وتكنولوجيا الطلب على السلع،⁵.

1 "واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2006-2012)" 16 -

.04

2 "البنوك التجارية والتسويق المصرفي" الطبعة الأولى، 2009 144.

3 المرجع السابق 04.

4 "إدارة البنوك (السياسات المصرفية)"، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000 158.

5 المرجع السابق 144.

تشتمل المستوى المحلي أو الدولي، لأنه وفي حالات الاستيراد للبلد محل التعاقد.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار الائتماني

اتخاذ الائتماني من أهم القرارات التي يتخذها البنك، والتي لها تأثير مباشر في استمراره ونجاحه لموارده، وبالتالي نجاحه وعدم تعرضه للمخاطر. لهذا سنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم القرار الائتماني .

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار وأهميته

اتخاذ القرار تعتبران من أهم العناصر وأكثرها تأثيرا على النشاطات المالية و الإدارية وغيرها للمؤسسات أو للبنوك، وهذا لكون كل منها عامل مهم لإستمراريتها.

أولاً: تعريف عملية اتخاذ القرار

صفة عامة القرار هو عملية عقلانية تتبلور في

¹ وهي أيضا عملية منظمة مبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي، التي

الأفضل في ظل مجموعة من الظروف والمعايير التي يتم على ضوءها ².

نھ : المدرك بين البدائل المتاحة في

³.

اتخاذ القرار بأنها مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد

⁴.

ثانياً: أهمية عملية اتخاذ القرار

اتخاذ القرار أهمية بالغة سواء للمؤسسة أو للبنك، حيث يمكن أن نحدد أهميتها فيما يلي: ⁵

أ. السؤال عن ما يجب فعله، تشخيص المشكلة، وكيفية

ب. ، والعائدات من القرار وإيجاد البديل الذي يحقق أفضل وضع

ج. التركيز على فهم المشكلة لاقتراح

¹ محمد الصيرفي، "القرار الإداري ونظم دعمه"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 .11

² الغالي "اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 .70

³ "صنع واتخاذ القرارات"، ملتقى الإحصاء وبحوث العمليات ودورها في اتخاذ القرارات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007 .95

⁴ "الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية" 2009 .50

⁵ الغالي المرجع السابق .71

- د. ضرورة تقدير القرار في ظروف التأكد وعدم التأكد من ظروف المخاطرة؛
هـ. الطرق العلمية أو المداخل الكمية والكيفية في

الفرع الثاني: صناعة القرار الائتماني

تعتبر صناعة القرار الائتماني ليس بالأمر السهل لأنه يمثل سلسلة متكاملة من الحلقات المترابطة ببعضها البعض، والتي لا يجب إغفال إحداها لأنها تؤثر على ما بعدها، لهذا نجد أن صناعة القرار الائتماني¹:

أولاً: مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني

وتتضمن مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها البنك وهي:

- أ. التسويق المصرفي لخدمات البنك؛
ب. الائتماني
ج.
د.

ثانياً: مرحلة اتخاذ القرار الائتماني

- الائتماني
أ.
ب. الضوابط الموجهة لهذه المخاطر؛
ج.
د.
هـ. صياغة القرار الائتماني
و. الائتماني

ثالثاً: مرحلة ما بعد القرار الائتماني

- وهي مرحلة ترجمة القرار عملياً ويتخللها مجموعة من الإجراءات منها:
أ.
ب.
ج.
د. سداد التسهيلات التي تم

¹ غنيم أحمد، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، الطبعة الأولى، مطابع المستقبل، مصر، 1998، 67-68.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات التسهيلات ية المقدمة للعملاء، في ضوء النشاط الائتماني، ولا تقوم هذه العناصر على جمع وتحليل معلومات العميل فقط، حيث أن في حد ذاته، والعوامل المحيطة، له أثره في القرار الائتماني.

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل

وتتمثل في مجموعة من العوامل خاصة بالعميل واجب احترامها عند تقديم سمعته المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره بها.¹

ثانياً: العوامل الخاصة بالبنك

وتتمثل العوامل الخاصة بالبنك في ما يلي: دور في رسم السياسة درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على توظيفها لها نفس الأهمية، كما أن آجال الودائع تؤثر في القرار الائتماني ية طويلة الأجل والعكس بالإضافة إلى إستراتيجية البنك في قرار منح إلى حصة البنك في السوق المصرفي، الهدف العام للبنك و فقد تكون هجومية أو رشيدة في قرار منح².

ثالثاً: العوامل الخاصة بالائتمان

يجب أن يكون الغرض من واضح ومحدد داخل الدراسة ية، وأن يعكس نفسه في الكيفية التي سيتم بها من منح التسهيلات، ونجد أن الغرض من يرتبط بعدة عناصر هي:³

رابعاً: عوامل خارجية

محددات

تتمثل في: () حتى محيطها الإقليمي والدولي. (...)

الفرع الرابع: المواصفات الواجب توفرها في مسؤول الائتمان

تعتبر التسهيلات

، حيث أن الخبرة والكفاءة اللازمة،

السياسة العامة للبنك والبنك المركزي لا تكفي، فخبرة موظفي البنك مهمة جدا في تأسيس سياسة البنك

2000 222-220

¹ منير إبراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)"

² إبراهيم محمد علي الجزاوي، نادية شاكر النعيمي، مرجع سبق ذكره 07.

³ مرجع سبق ذكره 286-287.

ة، فبعض مسؤولي لديهم خبرة في مجال القروض التجارية، والبعض الآخر لديهم خبرة في مجال القروض العقارية، وقد يكون تباطؤ بعض البنوك في دخول مجال معين من القروض ناتجا عن نقص الخبرة لدى موظفيها في هذا المجال. لذلك يجب أن تتوفر في مسؤول

دقيقة ورشيحة ويمكن حصر هذه الصفات¹:

أ. اللباقة في الحديث؛

ب.

ج.

د. التعاون في العمل والقدرة على الإقناع والحوار والتفاوض وتقبل الرأي الآخر؛

هـ. يكون لديه قاعدة عريضة من العلاقات والنشاط الفعلي في السوق؛

الفرع الخامس: إجراءات منح الائتمان المصرفي

تعتبر لحظة اتخاذ الائتماني من أهم اللحظات في كل مراحل منح

اتخاذ تأخذ في الحسبان مجموعة من المحددات شديدة الحساسية مثل: مخاطر

بعده إجراءات ومراحل أهمها:²

أ. البحث عن فرص جذب العملاء: يلعب التسويق المصرفي الدور المهم في كفاءات وطرق

ب. تقديم طلب الائتمان: وهي مرحلة تقديم الطلب من العميل وفق النموذج المصمم من طرف البنك،

حيث أن هذا النموذج يجب أن يحتوي كافة التفاصيل والمعلومات الخاصة بـ

.. إلخ.

ج. دراسة طلب الائتمان: بعد تعبئة طلب

وهذا من خلال دراسة كل من البعد الإداري والمالي للمؤسسة طالبة

اتخاذ الائتماني .

د. التفاوض مع العميل:

اده وسعر الفائدة.

¹ خالد محمود الكحلوت، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيح القرار الائتماني"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 .73

² "تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA-"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015 .22-21

- "إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير بـ 01 2014 .46-45

هـ. تحليل المركز المالي للعميل: وذلك من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل حتى ثلاث

و. الاستعلام عن العميل: الائتماني، ويعرف بأنه خدمة توفير أهم المعلومات عن

المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني¹ وجمع كافة

ز. طلب الضمان التكميلي: وهو الإجراء الذي يقدم من خلاله العميل ضماناته ومستنداته التي تثبت هذه

بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدم

ح. اتخاذ قرار منح الائتمان: وهي المرحلة التي تأتي

الائتماني، هذه المذكورة التي تتضمن

كافة البيانات والمعلومات اللازمة، التي

ومن ثم اتخاذ

ط. تنفيذ قرار منح الائتمان:

العقد بين الفرع والعميل أولى مراحل التنفيذ،

، ومن أهم هذه

...إلخ.

:

ي. متابعة نشاط العميل المدين:

-

-

-

صعوبات محتملة في سداد أصل

كما أن متابعة القروض التي تم تقديمها

اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.²

وفوائده في مواعيد

المطلب الثالث: التحليل الائتماني

تعد أهمية التحليل الائتماني في التعرف على حقيقة الوضع المالي لـ

بتقييم السياسات المالية التي

البنوك من عملائها طالبي تقديم مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتي تخضع للدراسة والتحليل

¹ عبد الله الحسن محمد، "دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف"، مجلة المصرفي، مجلة مصرفية واقتصادية، بنك السودان المركزي، العدد 62 السودان، ديسمبر 2011

.04

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض و المصرفي التي
. وهنا يجب على مسؤول

مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر

في ما يلي:¹

- تحليل مخاطر

- والإستراتيجية

- تحليل وتفسير المعلومات المالية؛

الفرع الأول: أنواع التحليل الائتماني

يجب أن لا يقتصر الائتماني على المعلومات التاريخية عنه فقط، بل يجب أن يمد

لحيط الذي يعمل

بالتالي على وضع² الائتماني ثلاث محاور رئيسية وهي :

أولاً: التحليل النوعي

()، مع الإلمام بدرجة كبيرة من الحيطنة عند اتخاذ

بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي .

ائتماني وبالتالي أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني من خسارته في حالة قبول أو رفض

3.

أ. الإدارة: من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل

العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمان نشاطه وتحقيق أهدافه.

ب. العمليات: ته

ي للأعمال في السوق.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره 218.

² محمد الموفق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره 107.

³ أنس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في الحفاظ الاستثمارية -دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية-"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي

ج. **نمط الملكية:** (شركة أفراد، شركة تضامن، شركة مساهمة)، وهذا ما يحدد نوع ومقدار

لابد من تحديد في ما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق

د. **الخلفية التاريخية:** يفيد هذا المتغير التعرف على العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها، والمتغيرات الموسمية التي تعرض لها والنتائج المحققة خلال الفترة تلك.

هـ. **العلاقات المالية:** وهي علاقة العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، بالإضافة إلى طبيعة العمليات التي

و. **الإنتاج والتوزيع والتسويق:**

المنافسة في نفس النشاط داخل السوق، بالإضافة إلى تحليل السوق لتحديد تقبله لمنتج العميل.

ز. **الموردين:** هـ

ح. **درجة استخدام التكنولوجيا ونظم الإدارة:** وهو مدى التقدم في

في طرق أو في التنظيم والتسيير الإداري.

ثانياً: التحليل الكمي

تعد القوائم المالية للعميل مصدراً رئيسياً للحصول على معلومات مفيدة في مجال تحديد المقدرة

لهذا يتولى مسؤول مجموعة من أدوات التحليل المالي بـ

وفوائده بطريقة تتماشى مع نشاط المؤسسة الجاري

مجموعة من المؤشرات المالية هـ

خلال فترة ، ولنجاح عملية التحليل المالي وإعطاء مؤشرات كافية لتقييم جدارة المؤسسة ينبغي مراعاة

1:

أ. التحليل ليشمل تطور المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة عن عدة سنوات ماضية دون

على سنة واحدة فقط

ب. التعرف على الطرق والأساليب المتبعة من قبل المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية، كما هو الحال في

وتقييم المخزونات وغيرها

ج. الإطلاع عن تقرير مراقب الحسابات للتعرف على ما جاء به من ملاحظات قد يكون لها تأثير

المؤشرات الناتجة عن التحليل

¹ أحمد صلاح عطية مرجع سبق ذكره 168-169.

ثالثا: التحليل الفني

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، والتي تعطي مؤشرا حول قدراته، بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح

حياة المشروع ثم ترجمته في شكل مالي. وهنا يمكن تعريف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والإستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمستقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة. ويشمل التحليل الفني ما يلي:¹

- أ. وصف العملية الإنتاجية التي يتم
- ب. توضيح أسباب التفضيل للعملية التي وقع عليها
- ج. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها؛
- د. تھ
- هـ. الإنشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها؛
- و. ز.
- ح. بھ
- ط. ي.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات اللازمة لتحليل الائتمان

اتخاذ
يبني على أسس ذاتية بل يجب أن يكون موضوعيا يتم
التوصل إليه كنتيجة لعملية تحليل منطقي لكل المتغيرات والظروف المحيطة بوضع
ووضعها، والخطوة الأولى في سبيل ذلك هي التعرف عليها من خلال جمع المعلومات الموضوعية عن
وأداءها والمحيط الذي تعمل
غير الضروري والتركيز على المعلومات التي
يجب الإلمام بها بدقة قبل اتخاذ²

عليها في الحصول على معلومات عن ، بالإضافة إلى
الائتماني معتمدا على أكبر قدر من المعلومات عن العميل، ووضعه المالي
أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك ما يلي:³

¹ أنس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره 39.

² محمد الموفق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره 107.

³ "العمليات المصرفية الخارجية"

أولاً: إجراء مقابلة مع طالب الائتمان

: التعرف على شخصية

غرضه من

ثانياً: القوائم المالية

جدول تغير الأموال

:

هذه القوائم في قوائم تاريخية لطالب

ثالثاً: السجلات الخاصة بالبنك

، وتفيد هذه السجلات في الكشف عن التعاملات السابقة لطالب

1.

السابقة وأسلوب سداده ومدى

رابعاً: الاستعلام من البنوك الأخرى

طالبي

الكتابة إلى البنوك الأخرى

. ونجد عادة يتم

(...إلخ)

تحديد أغراض الائتماني المصرح والمحول لها به. ويعتبر البنك المركزي من أهم هذه الجهات

وذلك لتمكينه من القيام بدوره ا شرافي والرقابي. ومن أمثلة الدول العربية التي تطبق هذا النظام:
الإمارات، تونس والجزائر.²

خامساً: الاتصال بعملاء طالب الائتمان

في تأدية تجاه الغير، بالإضافة إلى كفاءة خدمته وجودة منتوجاته.

سادساً: الصحف والمجلات

لج

ينشر في الجريدة الرسمية عن المؤسسات والقطاعات ، وأي تغييرات قانونية تطرأ وضعها.

سابعاً: مصادر أخرى للمعلومات

وهي مصادر مختلفة لها أهميتها في جلب المعلومات حيث نجد أن قسم الأ

تتم وحدود التسهيلات المقررة لهم.

1 مرجع سبق ذكره 160.

2 عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره 5-4.

كما أن بالدول الغربية توجد مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات عن المؤسسات وتقوم بتقديمها للمشاركين

الفرع الثالث: التحليل الائتماني للقوائم المالية

أدوات تستعمل في التحليل المالي

:

تھ

لأهميتها بالنسبة للبنوك في التحليل الائتماني.

أولاً: التحليل المقارن للقوائم المالية

تقدم القوائم المالية صورة ثابتة للوضع المالي للعميل في لحظة معينة وتاريخ معين، لذلك فالتحليل بمقارنة القوائم المالية يعني المقارنة بمراكز مالية لسنوات سابقة، بهدف التعرف على التغيرات التي ظهرت في كل بند من المالية، وبالتالي التعرف على مقدرة المؤسسة على

تھ . ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على التغيرات في كل بند من بنود القوائم المالية.

تفيد هذه الطريقة من ملاحظة التغير في القوائم المالية

يوضح مدى التقدم أو التدهور الذي حققته المؤسسة خلال فترات معينة.¹

كما تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية نظراً على معلومات تبين المركز المالي والنقدي للمؤسسة في فترة محددة، كما أن هذه القوائم موضوعة بشكل موحد يسهل عملية المقارنة على المحلل المالي. ويمكن إجراء التحليل المالي من خلال القوائم المالية بشكل رأسي وبشكل أفقي، حيث يقارن كل منها العلاقات

2.

أ. التحليل الرأسي: ويتضمن العلاقة التي تبين كل بند من بنود القوائم المالية إلى إجمالي القائمة، ويهدف

إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند ضمن مجموعته أو ضمن القائمة المالية.

ب. التحليل الأفقي: ويتضمن مقارنة بنود القائمة مع مثيلاتها في الفترات السابقة، ويدعى بالتحليل المتحرك

الأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بـ

ثانياً: التحليل بالنسب للقوائم المالية

هذا التحليل يعني إيجاد علاقات ونسب بين البنود المكونة للقوائم المالية بعضها ببعض، من خلال مقارنة هذه النسب بالنسب المناظرة لسنوات سابقة داخل نفس القطاع، وهي تفيد

¹ محمد الموفق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره 108.

² محمد عبد الله شاهين محمد، "محافظة الأوراق المالية - إدارة - تحليل - تقييم" حمير للنشر، مصر، 2017 41.

- في تفسير القوائم المالية والتعرف على المركز المالي لطالب¹ إلا أنه تأخذ هذه النسب بحذر وموضوعية وتكون معبرة فعلا عن الواقع، وهناك عدد من النسب المهمة التي تعتمد عليها البنوك²:
- أ. **نسب السيولة:** وهي تقيس قدرة المؤسسة على مقابلة تها القصيرة الأجل عند .
- ب. **نسب النشاط:** وهي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة موجوداتها منها: معدل فترة تحصيل الديون، معدل فترة دفع الديون، معدل دوران البضاعة.
- ج. **نسب المديونية:** وتستخدم للتعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها :
ة المديونية، نسب المديونية إلى حقوق المساهمين.
- د. **نسب الربحية:** وهي تقيس ربحية المؤسسة، فكلما هذه النسبة كلما تھ
تھ : نسبة صافي الربح، العائد على الموجودات.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقة

على الوفاء في المستقبل

- . حيث أن تقرير كفاية التدفقات النقدية في المؤسسة لمقابلة خطة السداد المقترحة الهامة في منح المصرفي، وفي بعض الأحيان تستخدم قوائم التدفقات النقدية التي قصيرة الأجل بالرغم من عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح خلال فترة .
- أ.
- ب. مقارنة بيانات السنة الحالية للتدفقات النقدية مع بيانات من قوائم تدفقات نقدية لسنة سابقة لنفس
- ج. مقارنة بيانات من نفس قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة مع بيانات أخرى مشابهة لها

1 مرجع سبق ذكره 166.

2 مرجع سبق ذكره 52.

3 "الموسوعة المصرفية العلمية والعملية"، الجزء الثاني، مجموعة النيل الدولية، مصر، 550.

خلاصة:

معايير المحاسبة الدولية في مختلف دول العالم، نجد أن لجنة المعايير الدولية ومنذ تأسيسها بإصدار المعايير التي تعالج أهم المشاكل المحاسبية في

المالي والتي يجب
وغير
المفصح عنها حتى
شك
لهذه المعلومات،
محاسبي جيد لتوفير
في اتخاذ
تخاذ القرارات له فعاليتها في كيفية الإفصاح
لم
التي
التي
غربلتها

تخاذ

من طرف البنوك يعتمد بصورة مباشرة بالمعلومات الموجودة في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات، بالإضافة إلى عدة اعتبارات أخرى يعتمد عليها البنك في اتخاذ معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، سوف يزيد من مصداقية هذه القوائم. ويعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في الجزائر سواء بالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية المحاسبي

تخاذ
عاملة في الجزائر، التي تعتمد كثيرا على المعلومات
المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات اتخاذ

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

إن التطرق لما تناوله الباحثون لموضوع الدراسة من حيث الطرق والنماذج، والمتغيرات المستعملة في الدراسة، والنتائج المتوصل لها، والتوصيات المستخلصة منها. تعد مراحل مهمة جدا لكل باحث في نفس المجال أو نفس الموضوع، حيث تعتبر هذه الدراسات قاعدة انطلاق للباحث في دراسة موضوعه، وذلك من خلال الاستفادة من تجاربهم في تناول الموضوع.

وحسب الدراسات السابقة التي توفرت لدينا حول هذا الموضوع، نستطيع القول أن الدراسات المتعلقة به في الجزائر قليلة جدا، حيث اقتصر على: دراسة صافو فتيحة، سعدي عبد الحليم وبن بلقاسم سفيان حول جانب الإفصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

أما في ما يخص الدراسات السابقة في موضوع إتخاذ القرارات الائتمانية للبنوك في الجزائر فهي شبه معدومة. لهذا أخذنا بدراسات أجنبية مختلفة حسب المناطق (مشرقية، مغربية، أوروبية) وبلغات مختلفة (عربية، فرنسية، إنجليزية)، سواء هذه الدراسات لها علاقة بالإفصاح المحاسبي أو باتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل في مبحثين اثنين، قمنا في المبحث الأول بعرض الدراسات السابقة، من خلال إلى مطلبين اثنين، أخذنا في المطلب الأول الدراسات السابقة باللغة العربية، في حين سنتناول المطلب الثاني الدراسات السابقة باللغات الأجنبية. و في ما يخص المبحث الثاني فسنتناول فيه مناقشة الدراسات السابقة وتحديد ما يميز الدراسة الحالية عنها. وهذا من خلال مطلبين اثنين أيضا، أخذنا في المطلب الأول مناقشة الدراسات السابقة، أما المطلب الثاني أبرزنا فيه ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأيضا التي تناولت إتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك، إلا أنه موضوع بحثنا هذا لم نجد فيه دراسة تناولت المتغيرين معا لذا حاولنا حصر هذه الدراسات التي كانت بمثابة ربط لنا بين المتغيرات في دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: فتيحة صافو (2016): "أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بوعلي، الشلف، الجزائر.

أخذت هذه الدراسة إشكالية الأبعاد التي وصل إليها النظام المحاسبي المالي في وضعه الحالي للإيفاء بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولي في تحديثاتها المتواصلة. حيث استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي وذلك بإجراء دراسة مقارنة لأسس القياس والعرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مقارنة بما تحدده معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، من خلال بناء إطار مقترح من خلال إعطاء أبعاد جديدة للبيئة المحاسبية دوليا، وإمكانية تحقيق توافق ملائم للنظام المحاسبي المالي، وإعداد معايير محاسبة محلية قابلة للتعديل والتطوير. وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- العمل على تحرير التجارة الدولية وفق نصوص الاتفاقيات، من خلال تحرير النظم والقوانين الداخلية للدول الأعضاء، مما سيؤثر على تحرير تجارة الخدمات ومنها الخدمات المحاسبية.
- وجود صعوبات في العمل المحاسبي، والتي تظهر في عدم فعالية سوق الأوراق المالية، وعدم تطور المؤسسات المالية والمصرفية. بالإضافة لنقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية لإدارة المشروعات المالية الكبرى.
- العمل على الارتقاء بالعمل المحاسبي في الجزائر إلى مستوى متطلبات التوافق مع معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، لإعداد قوائم مالية تلي احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء. من خلال إعادة النظر في صياغة النظام المحاسبي المالي بإعداد معايير محلية قابلة للتعديل، كلما استلزم الأمر وفق الظروف والإمكانيات. وبناء على النتائج المستخلصة فإن الإطار المقترح للدراسة هو إعطاء أبعاد جديدة للبيئة المحاسبية دوليا، وإمكانية تحقيق توافق ملائم للنظام المحاسبي المالي، بكل ما يرتبط به من مقومات ثقافية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وفق ثلاث مستويات مهمة وهي: على مستوى المؤسسات الاقتصادية، على مستوى العلاقات الخارجية مع هيئات التوحيد المحاسبي الدولية، وعلى مستوى العلاقات مع الدول العربية.

ثانيا: **عبد الحلیم سعیدی (2015):** "محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات -"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

أخذت هذه الدراسة بتقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات، التي تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة فئات هي: المؤسسات الوطنية، المؤسسات التي تمتلك قيم مسعرة في البورصة والمؤسسات الأجنبية المتعددة الجنسيات. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم إستبانه تم استخدامها مع ممثلي الإدارات ورؤساء أقسام المحاسبة والمالية مكونة من ثمانية وثلاثون مؤسسة، حيث أظهرت نتائج تحليل استمارة الاستبيان، فمن خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، خلصت الدراسة بأن هذه المؤسسات (عينة الدراسة) غير مطبقة في عمومها لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها، خاصة في ما يتعلق ببعض بنود التثبيات المادية.

كما توصلت الدراسة بأن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي يفترضها البعض، إلا أن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ سنة 2010.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 87 في المائة من المؤسسات ملتزمة بالإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية تعزى باختلاف طبيعة هذه المؤسسات (مؤسسات وطنية، مؤسسات مسعرة في البورصة أو شركات أجنبية ومتعددة الجنسيات)، بالإضافة إلى ما نسبته 74 في المائة من المؤسسات ترى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدرجة مرتفعة. وقد حثت الدراسة على التأهيل المستمر لموظفي أقسام المحاسبة والمالية في المؤسسات، من تعريفهم بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية

ثالثا: **نور الدين قايد، عبد الحلیم سعیدی (2015):** "مدى التزام المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات -"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 13. الجزائر.

الهدف من هذا البحث هو تقييم واقع العمل المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال دراسة استكشافية لثمانية وثلاثون مؤسسة حول مدى التزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد قوائمها المالية. من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن ما نسبته (81,93 في المائة) من المؤسسات متفقة على إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن السياسات المحاسبية المطلوبة وفق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين هذه المؤسسات في التزامها بمتطلبات الإفصاح عن هذه السياسات والتي تعزى إلى اختلاف طبيعة هذه المؤسسات (مؤسسات وطنية، شركات لها قيم مسعرة مدرجة في البورصة، شركات أجنبية ومتعددة الجنسيات). وقد أوصت الدراسة بإصدار مزيداً من النشرات والدوريات التي تتعلق بمتطلبات الإفصاح بشكل مستمر لتعزيز ثقافة الإفصاح في بيئة المؤسسات التي تنشط في الجزائر، بالإضافة إلى الحث على التأهيل المستمر لموظفي أقسام المحاسبة والمالية في المؤسسات، لتعريفهم بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وتعديلاتها، لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية، وهذا ما يمنح الإمكانية من استفادة إدارة المؤسسات من ذوي الخبرات في المجال المحاسبي كمستشارين ماليين لديهم.

رابعاً: **عصام محمد البحيسي (2011)**: "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين-"، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة-(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 19، العدد 02، فلسطين.

قامت هذه الدراسة بتحديد الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ قرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين، بناءً على فرضيتين:

- الأولى: وجود علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وقرار الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين.

- الثانية: وجود علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل ونسبة استرداد القروض من المؤسسات في البنوك العاملة في فلسطين.

حيث قام الباحث بتوزيع استبيان على عينة مجتمع الدراسة والمتمثلة في مسؤولي الائتمان (مدير قسم الائتمان ومفتش الائتمان) في فروع البنوك العاملة في فلسطين. حيث استخلصت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

- أغلب البنوك العاملة في فلسطين تطلب معلومات مالية من المؤسسات طالبة الائتمان وترتكز المعلومات في القوائم التقليدية (الميزانية، قائمة الدخل، جدول التدفقات النقدية).
- المعلومات المطلوبة لا يشترط أن تكون مدققة، وفي الغالب تغطي أكثر من سنة مالية واحدة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وقرار الائتمان، حيث يعتمد قرار الائتمان بشكل كبير على تحليل القدرة الإردية والتدفقات النقدية، وكذلك النسب المالية للمؤسسات طالبة الائتمان.
- لا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للمؤسسات، ونسبة استرداد القروض من هذه المؤسسات.

كما نجد أن من أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة هي:

- ضرورة زيادة الاعتماد على المعلومات المالية للمؤسسات طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار الائتمان من أجل:
 - زيادة الثقة في المعلومات المقدمة للبنوك، عن طريق زيادة فعالية تدقيق الحسابات، والتزام المدققين بأخلاقيات المهنة وتنظيم مهنة المحاسبة في فلسطين.
 - زيادة درجة كفاية المعلومات المقدمة لاتخاذ القرار وذلك عبر قيام المؤسسات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية.
 - زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
- خامسا: عصام محمد البحصي، خالد محمد الكحلوت (2007):** "العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني-دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين-"، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة-(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 02، فلسطين.
- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة على ذلك، ومن أجل تحقيق الغرض من الدراسة قام الباحثان بإعداد إستبانة تم توزيعها على موظفي الائتمان في خمسة عشر بنك عامل في فلسطين، ثم تم تحليل البيانات الواردة ضمنها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، حيث تمكن الباحثين من استخلاص عدة نتائج أهمها ما يلي:
- هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين.
 - وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي، عند اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع الحسابات.
 - لا توجد علاقة بين تخصص محلي الائتمان ودرجة اعتمادهم على التحليل المالي.
 - محلي الائتمان ممن لديهم سنوات خبرة كبيرة لا يميلون للاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدرجة أكبر من أولئك الذين لديهم خبرات أقل.
 - توجد علاقة طردية بين الحصول على دورات تدريبية لمحلي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة لمحلي الائتمان.
- سادسا: محمد مجيد سليم ، محمد رفيق عثمانة (2007):** "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي"، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 02، الأردن.
- تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال، وذلك لغايات الائتمان من البنوك، ومدى ملائمتها لقرارات الإقراض، هذا من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض

المصرفي. ولتحديد أهداف الدراسة قام الباحثان بإعداد استمارة استبيان شملت فقراته البيانات المالية الأربعة (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والملاحظات على الحسابات)، وقد استخدم الباحثان لذلك بعض المقاييس والأساليب الإحصائية، لاختبار الفرضيات. حيث استخلص الباحثان عدة نتائج للدراسة تمثلت في:

- تعتبر بنود الإفصاح المتعلقة بالميزانية مهمة جدا في قرارات الإقراض المصرفي، وأهم هذه البنود تحديد تاريخ القائمة والفترة التي تغطيها.
- تراوحت البنود المتعلقة بقائمة الدخل بين المهم والمهم جدا في قرارات الإقراض المصرفي، وكانت فقره عرض المبيعات الصافية الأهم نسبيا بين تلك الفقرات.
- بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية فإن فقره "الإفصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية"، تعد من الأنشطة التشغيلية الأهم نسبيا.
- أما بنود الإفصاح المتعلقة بالملاحظات على الحسابات (الملاحق)، كانت فقره الإفصاح عن نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها الأهم نسبيا.
- يوجد إختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصّح عنها في القوائم المالية، وذلك من وجهة متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

وقد خلص الباحثان إلى عدد من التوصيات أهمها:

- الدعوة لزيادة الخبرات العملية لموظفي الإقراض المصرفي، من خلال عقد دورات تدريبية لإكسابهم مهارات جيدة في التحليل الائتماني للقوائم المالية.
- على البنوك القيام بتخزين معلومات كاملة (بنك للمعلومات) عن كل ما يتعلق بعملائها، حيث يستطيع موظف الائتمان الرجوع إليها عند الحاجة لاتخاذ قرارات مناسبة.
- إن درجة الثقة في القوائم المالية تعتمد في كثير من الأحيان على درجة ثقة المدقق الخارجي، أي أن إدخال نتيجة التقييم للمدقق ضمن بنود الإفصاح لها أثر في قرار الائتمان لموظف الائتمان.
- زيادة التركيز على قائمة التدفقات النقدية، لما لها من أهمية في تحليل الوضع المالي للعميل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية

1. Anissa Chbil–Thierry, Levy-Tadjin (2013), "Décision d'Octroi de Crédit Bancaire aux PME Diversité des Critères d'Evaluation par le Banquier", jul 2013, «<https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00847575>».

يستند هذا المقال إلى دراسة استقصائية أجريت على خمسة وستون من عملاء البنوك التونسية الرئيسية وستة مقابلات مع مديري الحسابات في ستة بنوك تونسية، حيث يتناول هذا المقال العوامل التي يستند عليها المصرفي في اتخاذ قرار منح الائتمان، عند مواجهته لمدير مؤسسة صغيرة أو متوسطة. بالإضافة إلى النظر بالأخذ بالحساب في المعطيات الموضوعية لمشاريع المؤسسة (دراسات السوق، الميزانية المحاسبية، حسابات النتائج... إلخ). كما يجب على المصرفي الأخذ بعين الاعتبار حساسية قياس شخصية مدير المؤسسة، لأنه سيكون المفتاح لنجاح المشاريع.

فمن خلال نتائج الدراسة نجد أن إدخال متغير الشخصية لدمج معايير شخصية مسير المؤسسة، بالإضافة إلى التقييمات المالية والتجارية هي أساليب موضوعية، وما هي إلا تكملة للأساليب التقليدية لتقييم الوثائق المالية والمحاسبية التي لا يزال بعض المصرفيين يرتكزون عليها فقط. كما أن آفاق توسيع هذا العمل هو دمج المتغير الثقافي لتحديد ما إذا كانت الحساسية الخاصة لسمات شخصية المسير مختلفة في القرار المصرفي.

2. Véronique Rougès (2010), "Influence des Information Comptables sur les Crédit Bancaire aux Entreprises", la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Feb 2010, Strasbourg, France, «<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00459442>».

يناقش هذا البحث تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات البنوك لمنح الائتمان للمؤسسات، على هامش تطبيقها لمعدل الفائدة على الضمانات الشخصية المطلوبة، من خلال دراسة مائة وواحد وستون قرض من قبل البنك لتحديد هذا التأثير. من أجل توضيح قدرة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل التجاري، وبالتالي تقييم أحد الجوانب الرئيسية لمخاطر الائتمان التجاري. فالنماذج التي تم الحصول عليها تفسر أنه هناك تأثير صغير نسبيا وهو على التوالي: 26,6 في المائة، 25,5 في المائة، 35,7 في المائة بالنسبة لقرارات منح القروض، وخيارات موضوع الهامش المطبق والضمانات الشخصية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على القرارات الإنسانية من خلال المقابلات، التي أجريت في البنوك لتوضيح مدى أهمية اتخاذ القرارات، حيث ركزت في التساؤل حول مدى تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الإقراض المصرفية، وتوصلت النتائج في نهاية البحث إلى أن الحصة الكبرى من قرارات الائتمان المصرفي تمنح بناء على المعلومات المحاسبية.

3. Véronique Rougès (2010), "Les Informations Comptables Répondent-Elles aux Besoins Informationnels des Banquiers Lors de L'octroi d'un Crédit a une Entreprise Comptabilité et Environnement", May 2007, France, «<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00543101>».

أخذت هذه الدراسة من الفرضية القائمة على أن المعلومات المحاسبية مفيدة لأصحاب المصلحة في صنع القرار. وهذه العلاقة قد تشكل في فائدة البيانات المحاسبية للبنوك خلال قرار منح الائتمان للمؤسسة. ومن هنا قامت الباحثة بدراسة كيفية عن طريق القيام بمقابلات في عينة من البنوك بفرنسا، وتحليلها باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo)، لتسلط الضوء على احتياجات المصرفيين والفوائد المتصورة للمعلومات المحاسبية. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نقاط هي:

- أن الخصوصيات النظرية للبنوك واستخدامها تشير إلى أن البيانات المحاسبية غير كافية للإجابة عن احتياجاتهم.
- أكد المصرفيين أنهم يهتمون أكثر باستمرارية الأعمال التجارية أكثر من اهتمامهم بخطر الفشل. وقد أثبتت الدراسة أن للمعلومات المحاسبية قدرتها على تقدير مخاطر التخلف عن السداد، لذلك ففرصة الاستمرارية ليست عملية مرضية، من وجهة نظر المصرفي.
- من خلال المقابلات التي تم جمعها، وجدت الباحثة أن الممارسات المصرفية الموجهة لصالح العملاء عنصر أساسي في الوساطة المالية، وهي الحصول على المعلومات الخاصة من خلال العلاقة المصرفية.
- أن المعلومات المحاسبية التي تتم بشكل منتظم في التحليل المالي. تظل عناصر موضوعية ضرورية لتشكيل الحكم وتبرير القرارات.

وفي النهاية خلصت الدراسة بالتوصيات التالية:

- إعطاء أهمية تربوية لتدريس التحليل المالي؛
- تحديد الاحتياجات الإعلامية للمصرفيين والتي تنتج عنها العديد من الاتجاهات في البحوث المستقبلية، سواء في مجال صنع القرار أو التحليل المالي أو المحاسبة أو حتى نظرية الوساطة المالية.

4. Neung Kim (2009), "Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks", International Review of Business Research Papers, Vol: 05, N° 05, California State University, Los Angeles, United States.

من المعروف أن نموذج الائتمان في البنوك الصغيرة يختلف عن نموذج قرار الائتمان في البنوك الكبيرة، من هنا انطلقت هذه الدراسة في البحث عن ما إذا يوجد اختلاف في استخدام معلومات القوائم المالية بين البنوك الصغيرة والكبيرة عند اتخاذ قرار الائتمان. حيث خلصت نتائج استبيان الدراسة لعينة مكونة من خمسة وخمسون موظف من موظفي الائتمان في ستة بنوك صغيرة وتسعة وأربعون موظف من موظفي الائتمان في ثلاث بنوك كبيرة في منطقة جنوب كاليفورنيا. إلى أن البنوك الصغيرة تعتمد بشكل كبير على المعلومات غير المالية، وأن موظفي الائتمان في البنوك الكبيرة والصغيرة لا يدركون تماما الفروق في مصداقية القوائم المالية بالنسبة لمستويات مختلفة من الشهادات المتحصلون عليها. وأن هناك ما يبرر لتدريب موظفي الائتمان على الاختلافات الهامة في مصداقية القوائم المالية من خلال الدراسة والتكوين.

5. Neung J.Kim, Rafik Z.Elias (2008), "Financial Statements, Attestation Level and Lending Decision by Small Banks", Southwest Business and Economics Journal, Vol: 16, Cameron University, Cameron.

تركز هذه الدراسة على ما إذا كانت القوائم المالية تعد من الاعتبارات الهامة في قرار الائتمان في البنوك الصغيرة، وما إذا كان مستوى الشهادة يؤثر على إدراك موظفي الائتمان لأهمية القوائم المالية. لهذا قامت الدراسة الميدانية على استبيان لعينة من خمسة وخمسون موظف من موظفي الائتمان في ستة بنوك صغيرة في منطقة جنوب كاليفورنيا. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنها توفر دليلا على أن القوائم المالية تقدم معلومات هامة لقرار الائتمان في البنوك الصغيرة. كما أن موظفي الائتمان لا يدركون بوجود فروق في إدراك مصداقية القوائم المالية عند مستويات مختلفة من الشهادة. حيث ينبغي أن يكون موظفي الائتمان على درجة جيدة من التحكم في إدارة الأعمال وأن يكونوا قد أخذوا تكوينات أو دورات في المحاسبة، من أجل تغطية الفروق في إدراك مصداقية القوائم المالية وعمليات المراجعة والمعلومات التي أعدها عملاء البنوك. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضا إلى أن موظفي الائتمان يعتمدون على قرار الائتمان من خلال خبرتهم المصرفية، في حين أن مصداقية المعلومات التي أعدها العميل أقل بكثير من المراجعات المستقلة وعمليات التدقيق. ومن هنا يكون التدريب مبرر لتعليم الفروق في المصداقية بين القوائم المالية مع مختلف مستويات الشهادة. أخيرا قدمت هذه الدراسة نظرة للتأثير التفاعلي المحتمل لقرار الائتمان على أساس الخلفية التعليمية للشهادة بالنسبة لموظفي الائتمان وخبرتهم ومستوى إدراك مصداقية القوائم المالية.

6. Véronique Rougès (2005), "Le Rôle des Information Comptables dans les Décisions Bancaires de Crédit aux Entreprises", une étude qualitative et quantitative dans le cadre français, Thèse de Doctorat, Université Paris Dauphine, France.

تناولت الدراسة البحث في دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات من طرف البنوك في منح الائتمان للمؤسسات، وفقا للطرق النوعية والكمية، حيث تعرض الباحثة تحليلا لمقابلات موظفي البنوك، ونماذج من ملفات الائتمان، فضلا عن تقديم دراسة إحصائية لقرارات الائتمان المصرفي (منح واختيار مدة الائتمان). حيث تناولت الدراسة إحدى عشر بنكا في فرنسا. بالإضافة لاستخدام بيانات أصلية وأخرى سرية. مع الأخذ بعناصر تساعد في فهم منطق العمل في منح قرارات الائتمان. مع تسليط الضوء على المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المساعدة في شكل القرار. وفي النتيجة وجدت الدراسة أن المعلومات المحاسبية وبالرغم أهميتها، لكنها تعد غير كافية في اتخاذ قرار واضح، كما أنها لا تبدو كافية في المساهمة في اتخاذ القرارات الائتمانية. واستنتجا للدراسة فإن موضوع معايير المحاسبة يمكن أن يكون له تأثير في القرارات الائتمانية.

7. Paul Danos, Doris L.Holt and Eugene A. Imhoff (1989): "The Use of Accounting Information in Bank Lending Decisions", Accounting Organization and Society, Vol: 14, N° 03, Great Britain.

أخذت هذه الورقة بدراسة تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المتتابة للمسؤولين عن الائتمان ذوي الخبرة، والذين يستخدمون حالات ائتمان واقعية في بيئة تجريبية. وتشير النتائج أن المسؤولين عن الائتمان يصلون إلى مستوى عال من الثقة في عملية الائتمان في وقت مبكر على أساس المعلومات المحاسبية المخصصة ومعلومات قبلية عامة. ولكن هناك عوامل تتعلق بالمخططات المالية للمؤسسات وفروضها الأساسية تتغير، فيميل المقرضون إلى مراجعة قراراتهم في منح أو عدم منح الائتمان في الاتجاهات المتوقعة، حتى عندما تنفي الأدلة اللاحقة مزاعمهم الأصلية.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

رغم توفر العديد من الدراسات في مجال الإفصاح المحاسبي والتي شملت العديد من جوانب الموضوع، كذلك تناولت العديد من الأبحاث والدراسات موضوع اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك. إلا أن موضوع دراستنا لم يطرح حتى الآن بشكل متكامل خاصة في البيئة الجزائرية. ونجد أن ما يميز دراستنا هذه هو أنها ربطت بين الموضوعين في عنوان يشمل المتغيرين معا. من خلال دراسة أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك العاملة في الجزائر.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال معاينة الدراسات السابقة وجدنا أن من هذه الدراسات ما هدفت إلى تحديد وتقييم أبعاد الإفصاح المحاسبي وفق النظام لمحاسبي المالي، (صافو 2012)، (سعيد 2015)، (قايد، سعيد 2015)، بالإضافة إلى إبراز دور المعلومات المحاسبية في القرارات الائتمانية. (البحيبي 2011)، في حين تناولت دراسة (البحيبي والكحلوت 2007) دور العوامل المؤثرة على مسؤولي الائتمان في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك. كما تناولت دراسة (سليم وثمانية 2007) الأهمية النسبية لبود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، من خلال بنود كل قائمة من القوائم المالية والملاحظات.

كما تناولت الدراسات الأجنبية أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية بالنسبة لمتخذي القرار الائتماني. فنجد أن دراسة (Chbil, 2013)، درست المبررات التي يستند عليها متخذ القرار بمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، من خلال تحليل التشابه متعدد الأبعاد (AMS) بين آراء مديري المؤسسات وآراء مديري الحسابات في البنوك عينة الدراسة.

في حين أن كانت دراسة (Rougès, 2005, 2010)، ودراسة (Danos, 1989) قد تناولوا دراسة أثر استخدام المعلومات المحاسبية في قرارات منح الائتمان في البنوك. الفرنسية والبريطانية على التوالي. حيث نجد

أن Rougès استخدمت الدراسة الكيفية واستخدمت كذلك برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo في دراساتها الثلاثة.

ونجد أن مختلف هذه الدراسات تناولت الإفصاح المحاسبي والإفصاح عن المعلومة المحاسبية من خلال العديد من الزوايا، رغم اختلافها في الحدود الزمانية والمكانية. إلا أنها اجتمعت في العديد من النقاط والتوصيات. أهمها أن للمعلومات المحاسبية دور في القرار الائتماني، كما أن العمل على التكوين المستمر لمتخذي القرارات الائتمانية له أثر في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك.

أما دراسة (Kim, Elias, 2008) و (Neung Kim, 2009) فقد تناولت أهمية القوائم المالية في قرارات الائتمان في البنوك الصغيرة والكبيرة. وأهمية مستوى شهادات موظفي الائتمان في إدراك أهمية معلومات القوائم المالية عند قرار الائتمان. حيث تناولت الدراسة الأولى البنوك الصغيرة في حين تناولت الدراسة الثانية مقارنة بين البنوك الصغيرة والكبيرة. وهذا عن طريق استبيان لعينة من البنوك في منطقة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت كلا الدراستين إلى أنه هناك أهمية للقوائم المالية في القرارات الائتمانية وأنه لا بد من العمل على تكوين وتدريب موظفي الائتمان في البنوك عينة الدراسة في مجال المحاسبة.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات في مجال الإفصاح المحاسبي، نظرا لما له من أهمية في دلالة موثوقية القوائم المالية للمؤسسات. ونجد أن البنوك من أهم مستعملي هذه القوائم، والتي تعد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات. ولكن هناك تحفظات من البنوك في هذا لما فيه من عنصر المخاطرة في منح الائتمان. ونجد أن مرحلة اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه تعتمد أساسا على البنك ومسؤولية مسؤول الائتمان في مدى قراءته للقوائم المالية ودراسته ملف طالب الائتمان.

ولقد أخذت الجزائر بمعايير المحاسبة الدولية بتطبيق النظام المحاسبي سنة 2010، وبالتالي العمل على تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات. وتعد هذه أهم ميزة للدراسة الحالية، أي أنها عمدت على استكشاف أثر تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي.

وذلك بالاعتماد على المنهج الكيفي من خلال استخدام المقابلة كأداة رئيسية للدراسة، عن طريق مقابلات مع موظفي أقسام الائتمان لتسعة بنوك عاملة بالجزائر. حاولنا من خلالها جمع معلومات من ذوي الخبرة ومتخذي القرار الائتماني. ومن ثم معالجة البيانات الواردة في المقابلات عن طريق برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo).

وبالتالي سوف تعمل هذه الدراسة على تحديد عدة نقاط لها علاقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك العاملة في الجزائر، منها ما يلي:

- معرفة مدى أهمية اعتماد البنوك العاملة في الجزائر على الإفصاح بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية.
- التعرف على معايير منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر وتوضيح أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للتحقق من سلامة مركزه المالي وقدرته على سداد التزاماته بعد حصوله على الائتمان.
- معرفة مدى قدرة القوائم المالية على توفير ضمانات الائتمان المصرفي وتعزيز الثقة بين البنوك والمؤسسات.
- إبراز مدى أثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان في ترشيد قرارات الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر.
- إيضاح مستوى الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وأثره على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر.
- محاولة تقديم عدد من التوصيات الهادفة التي تعزز من درجة الاعتماد على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة في البنوك العاملة في الجزائر.
- إبراز أهمية القوائم المالية والتحليل الائتماني لها لمساعدة إدارات البنوك في رسم السياسات الائتمانية للابتعاد عن القرارات الائتمانية غير المدروسة.
- رفع وعي إدارات الائتمان بالبنوك التجارية بمجموعة العوامل المؤثرة على مصداقية وموثوقية القوائم المالية لطالب الائتمان، وبأهمية بنودها والتحقق من سلامة المركز المالي للمؤسسات وجدارتها الائتمانية ومخاطر الائتمان.
- إيضاح دور مستوى إدراك متخذي القرارات الائتمانية بمعايير الإفصاح المحاسبي عند اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في الجزائر.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل عرض مختصر للدراسات السابقة التي كانت مجوزتنا سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، والتي كانت بمثابة قاعدة مهمة لدراستنا لكن هناك اختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، فأغلب الدراسات السابقة تطرقت لموضوع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات على حدى، وموضوع قرارات منح الائتمان على حدى. وبالنسبة للبيئة الجزائرية نجد أن التطرق لهذا الموضوع بمتغيراته هذه شبه معدوم حسب ما إطلعنا عليه من مراجع ودراسات.

حيث استخلصنا من نتائج الدراسات السابقة أنها أخذت بأهمية المعلومات المحاسبية وبنود الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وأثر ذلك على إتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك، بالإضافة لأهمية مستوى إدراك موظفي الائتمان عند استخدام مهاراته في قرار الائتمان وأثر ذلك على القرار نفسه.

وقد تميزت دراستنا بأنها تناولت موضوع أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. بعد مرحلة مهمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وبالتالي تطبيق معايير المحاسبة الدولية والعمل على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

القسم الثاني:
الدراسة الميدانية

الفصل الثالث:

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

حتى نضمن إتباع خطوات منهجية وعلمية سليمة في دراستنا، ارتأينا أن ندرج فصل خاص بالإطار المنهجي للدراسة، نهدف من خلاله إلى التعريف بالمنهج المنهجي للدراسة الكيفية التي اخترناها في دراسة أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وهذا حتى يتسنى للقارئ معرفة المنهج الذي اعتمدنا عليه والطريقة المتبعة، مما يضمن مصداقية لدراستنا.

وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول منه لجانب منهجية الدراسة والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول منهجية الدراسة والمطلب الثاني عينة الدراسة، أما المطلب الثالث شرحنا فيه خطوات الدراسة الميدانية. أما المبحث الثاني فخصصناه لشرح أداة الدراسة وأخذنا في ذلك ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم المقابلة وأنواعها، المطلب الثاني جمع البيانات ودليل المقابلة والمطلب الثالث شرحنا فيه مناخ المقابلة وثباتها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

ينبغي على الباحث أن يتصور بحثه، وذلك بالتفكير في الوسائل التي سيستعملها في كل مرحلة من مراحلها، خاصة انتقاله من المعالجة النظرية إلى المعالجة الميدانية والتي تعد مرحلة مهمة في البحث. لهذا لا بد أن يقوم الباحث بتوضيح كل ما يتعلق بمساره البحثي من جمع البيانات وتحليلها وإظهار النتائج واختبار للفرضيات. وقد أردنا في هذا المبحث التطرق للمسار المنهجي بشكل بسيط لنتمكن من تبرير خطوات الدراسة الميدانية بشكل علمي ومنهجي من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: تحديد طبيعة مسار الدراسة

ينتقل الباحث في المعالجة الميدانية من سؤال الدراسة العام إلى شرح وتحليل السلوكيات التي تمثل الجانب الدقيق والملموس للبحث، حيث يراعى في تحديد المسار المنهجي للدراسة التوافق بين المكانة الإستيمولوجية والمنهج المختار بما يضمن الترابط بين الإشكالية، الدراسة النظرية، التحليل والنتائج، هذا التوافق يستدعي أيضا تحديد أساليب جمع البيانات، وأدوات معالجتها، وهو ما يعكس حسب الدراسة الكيفية تأثير قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في البنوك العاملة في الجزائر.

الفرع الأول: الخيار الإستيمولوجي

تشكل الإستيمولوجيا أحد فروع الفلسفة، وكانت قبل تعني فلسفة العلوم، إلا أنها بالمعنى الحديث تختلف لأنها غالبا (أي الإستيمولوجيا) ما تمهل التركيز على معاني المفاهيم وتركز بدلا من ذلك على دور المفاهيم¹. وهي تعرف بأنها العلم الذي يدرس آلية عمل العلم، وتقوم بالتحليل الدقيق للخطابات العلمية وطرق إنتاجها². حيث تتخذ الإستيمولوجيا من المعرفة العلمية موضوعا لها، بهدف الكشف عن مبادئها، نشأتها، مقارباتها وتفسيراتها للواقع، بالخوض في تاريخها ومراحل تطورها مع الكشف عن فترات تقهقرها وأسباب هذا التقهقر بهدف الفحص الثاقب لتشكيل مفاهيم العلم وتطور دلالتها ضمن مقارنة نقدية³. وبما إن الوضعية الإستيمولوجية للبحث تفرض نفسها قبل الشروع في الدراسة، لأن كيفية إدراك المعرفة لدى الباحث هي العامل الأساسي في اختيار الأدوات التي يستعين بها لإجراء الدراسة، وفي تحديد طبيعة المعلومات التي سيتناولها كمية أو كيفية أو المزج بينهما.

¹ فاتح دبله، "النماذج الإستيمولوجية للبحث العلمي في علوم التسيير: حتمية الاختيار وتبرير الشرعية"، بحث مقدم في يوم دراسي حول منهجية البحث العلمي، مجمل أعمال الأيام الدراسية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص08.

² Hélène Hagège, « La démarche scientifique: invariants et spécificités disciplinaires, une approche épistémologique », LIRDEF, Université Montpellier II-IREM « La démarche scientifique », février 2007, pp1-2.

³ مليكة جابر، "إسهام الإستيمولوجيا في تعليمية علم الاجتماع"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد الثامن، الجزائر، جوان 2012، ص394.

أولاً: تعريف الإبستمولوجيا

مصطلح الإبستمولوجيا (Epistemology) المشتق من كلمتين هما: "الإبستمي" (Epistémé) وتعني المعرفة أو العلم، و"اللوغوس" (Logos) وتعني النظرية أو الدراسة. وبالتالي فمصطلح الإبستمولوجيا ومن أصله الإشتقائي يعني "نظرية العلم" أو "نظرية المعرفة العلمية".¹

إن أول من إستخدم هذا المصطلح هو الفيلسوف الاسكتلندي (Farrier) في كتابه "سنن الميتافيزيقا" الذي نشر في سنة 1854 عندما ميز في الفلسفة بين مبحث الوجود "الانطولوجيا"، ومبحث المعرفة "الإبستمولوجيا". ويختلف استعمال مصطلح الإبستمولوجيا باختلاف معنى هذه الكلمة في اللغة فمثلا يطلق هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية بالمعنى نفسه على "نظرية المعرفة"، أما في اللغة الفرنسية فيوجد اتجاهين هما:²

- **الاتجاه الأول:** وهو الأكثر انتشارا حيث يفصل الفرنسيون بين الإبستمولوجيا (Epistemology) ونظرية المعرفة (Théorie de la connaissance)، فيعتبر هذا الاتجاه نظرية المعرفة تهتم بجميع أنواع المعرفة دون تخصيص، بينما الإبستمولوجيا فتهم بنوع خاص من المعرفة وهي المعرفة العلمية.
- **الاتجاه الثاني:** هو اتجاه يساوي بين مصطلحي الإبستمولوجيا ونظرية المعرفة في الاستخدام، أهمهم (Piaget).

ثانياً: المكانة الإبستمولوجية في الدراسة

يتداخل موضوع الإبستمولوجيا كفرع مهتم بقضايا العلم مع العديد من العلوم المعرفية التي تتخذ من العلم والمعرفة موضوعاً لها، ما يجعلها تتقاطع معها كنظرية المعرفة وفلسفة العلوم والميثودولوجيا. حيث تهتم نظرية المعرفة بتحليل طبيعة المعرفة وارتباطها بالترميزات والمصطلحات مثل الحقيقة، الاعتقاد، التعليل، التبرير... وغيرها.³

كما تدرس نظرية المعرفة أيضاً وسائل إنتاج المعرفة، وتهتم بالشكوك حول ادعاءات المعرفة المختلفة. بعبارة أخرى تحاول نظرية المعرفة أن تجيب عن الأسئلة التالية: ما طبيعة المعرفة؟ كيف يتم الحصول على المعرفة؟ ما هي حدود المعرفة؟ وبما أن علوم التسيير تبقى الأكثر حداثة بين كل العلوم الاجتماعية الأخرى، فهي تعاني من انعدام إبستمولوجيا خاصة بها، لذلك فهي تستقي مرجعيتها عادة من التوجهات المنهجية المعتمدة في العلوم الأخرى.

¹ اعتماداً على:

- رافد قاسم هاشم، "إبستمولوجيا المعرفة عند غاستون باشلار" مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 03، العدد 01، العراق، 2013، ص 186-187.
- لطيفة بكوش، "مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة الحالة: مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 245.

² اعتماداً على:

- فاتح دبله، "النماذج الإبستمولوجية للبحث العلمي في علوم التسيير: حتمية الاختيار وتبرير الشرعية"، بحث مقدم في يوم دراسي حول منهجية البحث العلمي، مجمل أعمال الأيام الدراسية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص 8-9.
- لطيفة بكوش، نفسه.

- أنظر أيضاً: Raymond-Alain Thiéart et al, "Doing Management Research a comprehensive guide", SAGE Publications, London, 2001.

³ مليكة جابر، المرجع السابق، ص 394.

وقد حاول العديد من الباحثين تقديم إبستمولوجيا ومنهجية خاصة بالبحث في علوم التسيير، أهمهم Raymond-Alain Thiétart وزملاؤه في كتابهم: طرق البحث في الإدارة (Méthodes de Recherche en Management)، ونجد أنه في علوم التسيير هناك ثلاث مرجعيات بحثية أساسية، يسعى الاتجاه الحديث للتسيير التقريب بينها وهي:¹

- الوضعي (Le paradigme positivisme)؛

- التفسيري (Le paradigme interprétativisme)؛

- البنائي (Le paradigme Constructivisme)؛

ويرى Thiétart أنه من الأفضل استخدام نماذج إبستمولوجية وطرق متنوعة من طرف الباحثين، ويتم اختيار أحد هذه النماذج وفقا لموضوع البحث من جهة، وأحيانا كثيرة حسب معتقدات الباحث وإيمانه الشخصي من جهة ثانية.² وتعتبر هذه التقسيمات هي المعتمدة في بحوث علوم التسيير، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي يبين الأسئلة التي تجيب عنها الإبستمولوجيا حسب كل نموذج:

الجدول رقم(1.3): النماذج الإبستمولوجية في بحوث علوم التسيير

| النماذج الأسئلة الإبستمولوجية | النموذج الوضعي Le positivisme | النموذج التفسيري L'interprétativisme | النموذج البنائي Le constructivisme |
|--|---|---|---|
| ما هو مقام المعرفة؟ | فرضية واقعية وجود منشأ خاص لموضوع المعرفة | فرضية نسبية لا يمكن الوصول إلى منشأ موضوع المعرفة (البنائية المعتدلة أو التفسيرية) لا يوجد أصلا(البنائية المتطرفة). | |
| ما طبيعة المعرفة؟ | استقلالية الباحث عن الموضوع فرضية يقينية (محددة) العالم مبني على الضروريات | تبعية الموضوع للباحث فرضية قصديه (عمديه) العالم مبني على الإمكانيات | |
| كيف تنشأ المعرفة؟ مسار المعرفة العلمية | <u>الاكتشاف</u> صياغة أسئلة البحث "كيف...؟"، "لأي سبب...؟" الوضع المفضل: الشرح | <u>التفسير</u> صياغة أسئلة البحث "لأي...؟"، "من أجل أي...؟" الوضع المفضل: الفهم | <u>البناء</u> صياغة أسئلة البحث "لأي هدف...؟"، "لأي غاية...؟" الوضع المفضل: البناء |
| ما هي قيمة المعرفة العلمية؟ معايير قبول صحتها | قابلية التحقق قابلية التأكيد قابلية الرفض أو الدحض | المقارنة بالذات التجسيد(التقمص) (اكتشاف التجربة من طرف الباحث) | الملائمة قابلية التعلم |

Source : Raymond-Alain Thiétart et al, «Méthodes de recherche en management », 4^e édition, Dunod, paris, France, 2014, p15.

¹ فاتح دبله، "تحديد الموقف الإبستمولوجي والمنهجي للباحث في علوم التسيير، كيف ولماذا؟"، أشغال الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر (واقع وآفاق)، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، أيام: 07-08 مارس 2012، ص13.

² فاتح دبله، "الأسس الفكرية والإبستمولوجية لمنهجية البحث العلمي في علوم التسيير"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد23، الجزائر، نوفمبر 2011، ص340.

يتضح من الجدول أعلاه أن النموذج الوضعي يقوم على فرضيتين أساسيتين هما: الفرضية الواقعية والفرضية اليقينية. وسنشرح كل منهما كما يلي:¹

- **الفرضية الأولى:** تمثل حقيقة أساسية للواقع الموجود، فالمعرفة التي تشكل تدريجيا العلم في معرفة الواقع، والباحث عليه أن يعلم أن لديه الطرق والأساليب التي تمكنه من التحقق، التأكيد أو رفض هذا الواقع.
- **الفرضية الثانية:** فتمثل السببية وهي أن كل أثر للواقع ينتج عن بعض الأسباب. فالاعتماد على هذه الفرضية لا يقودنا لتبني إمكانيات الوصف فقط، وإنما التفسير بطريقة دقيقة، تعكس الواقع الذي يفترض وجوده.

أما النموذج التفسيري والنموذج البنائي فيقومان على فرضيتين هما: النسبية والقصديه، حيث تفترض الأولى حالة من عدم قابلية انعكاس الإدراك أي أنه لا يمكن الوصول إلى منشأ موضوع المعرفة وقد لا يوجد أصلا لأن المعرفة تبني، أما الفرضية القصديه فلا يفسر فيها السلوك الإدراكي للباحث فقط، إنما تفسر الأسباب النهائية بالأسباب الإيجابية، بناء على الفرص المتاحة للباحث الذي يكون له الدور الحاسم في بناء المعرفة.²

وشرح Valet الجدول أعلاه بشكل أكثر وضوحا، حيث فسر النموذج الوضعي بأنه النموذج الذي يتم فيه اختبار الفرضيات (هل هذا المتغير هو سبب لهذه الظاهرة أم لا...؟)، ودراسة التسلسل: أسباب/ نتائج على المدى القصير. حيث يتناسب مع الاختبارات الاحتمالية بفعل أن حجم العينة وتكوينها يضمن التمثيلية، وكذا إمكانية عزل وتحديد الحقائق. أما النموذجين التفسيري والبنائي فيعتمد فيهما أسئلة: "كيف ولماذا..."، وذلك من أجل البحث عن الدوافع، ونجد أن النموذج التفسيري، يعتمد التعقيد البيولوجي في التفكير في موضوع المعرفة، وهذا ما يتطلب البقاء بالقرب من أقوال الفاعلين التي نبحت عن تحليلها. أما النموذج البنائي فهو يبحث عن غايات أعمال معينة يقوم بها الفاعلون في المنظمة، أي أنه يعتمد التعقيد النظامي في العلاقات التنظيمية المتداخلة، وبالتالي نجد أنه لا يمكن اعتماد أساليب الاقتصاد القياسي التي تطبق فقط على ظواهر يمكن تحليلها من خلال العزل التام لهذا التداخل. وتجدد الإشارة أن كل من النموذجين (التفسيري والبنائي) قليلا ما تستخدم فيهما أساليب البحث الكمية، وعادة ما يتم التوجه فيهما نحو الأساليب الكيفية من أجل فهم ظواهر معينة.³

ونظير تقاطع بحوث المحاسبة في العلوم المعرفية التي يمكن وصفها بأنها حقل يحتوي على عناصر علم النفس المعرفي، والفلسفة والذكاء الاصطناعي، حيث كانت النماذج الحاسوبية المعرفية، توفر إطارا أكثر تحديدا لتطوير واختبار النظريات الخاصة باتخاذ القرارات المحاسبية. وكانت هذه البحوث تسعى للوصول إلى نظريات اتخاذ القرار

¹ Hazem Ben Aissa, "Quelle Méthodologie de Recherche Appropriée pour une Construction de la Recherche en Gestion ?", Xième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Faculté des Sciences de l'administration Université Laval Québec, 13-14-15 juin 2001, pp11-12.

² خليل شرقي، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي-دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص171.

³ Anne Maurand-Valet, "Choix Méthodologiques en Sciences de Gestion: Pourquoi tant de Chiffres ?", 31ème Congrès de l'AFC Crises et Nouvelles Problématiques de la Valeur, Association Francophone de Comptabilité, Nice, France, 10 Mai 2010, pp. 05-06

المحاسبي، وكانت بدايتها من خلال التحقيق في كيفية استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الائتمانية من قبل موظفي البنوك. وقد أجريت دراسة من قبل (Stephaens-1980) بعنوان: "استعمال المعلومات المالية في قرارات الإقراض المصرفي"، قال فيها أنه يتطلع في سلوك هؤلاء الموظفين عند منح الائتمان، وكان قادرا في النهاية على تحديد إجراءات القرار وتحديد تسلسل التحليل، والأهم توليد فرضيات للتحقيق في هذا الأمر في المستقبل. إن هذه البحوث كانت فيها محاولة لوصف سلوك مستخدم المعلومات، الأمر الذي جعل استعمال مدخل العلوم المعرفية يتيح إمكانية أكبر في استكشاف كيفية أداء المهام المعقدة للبشر، ومعرفة المزيد عن عملية اتخاذ القرارات، وتطوير المحاسبة. كما اهتمت هذه البحوث بمهام المحاسبة من خلال تحليل المهام الذي يعد ضروريا للتمييز بين نظريات القرار المحاسبي ونظريات المحاسبة لاتخاذ القرار، تكون مفيدة للوصف والتنبؤ، وتحسين القرارات التي يتخذها المحاسبون ومدققوا الحسابات ومستخدموا المعلومات ونظريات القرار العام، إضافة إلى التوسع في استعمال المجال التشغيلي الذهني للمعلومات في مجال بحوث القرار المحاسبي.¹

من منظور التحليل السابق نحاول في دراستنا هذه إلى التطلع إلى فهم كيفية تأثير قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لطالبي الائتمان. من خلال استخدام المنهج التفسيري/ الاستقرائي، حيث يتم الاستناد على فرضيات تفترض وجود علاقات مؤثرة بين الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. بالإضافة لوجود علاقة بين مستوى إدراك موظفي أقسام الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في كل من: معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وقد أخذنا في هذا استخدام المنهج الكيفي في الدراسة.

ثالثا: أنماط التحليل الاستدلالي

بصفة عامة يعتمد النموذج الوضعي على التحليل الاستنباطي، وهو الاستنتاج العقلي المنطقي الذي يذهب من العام إلى الخاص، أي أن الباحث ينطلق من كون المعرفة تنتج من تصور ذهني، وعليه محاولة تأكيد استنتاجاته تلك أو رفضها عن طريق الاختبار. في حين أن النموذجان التفسيري والبنائي يعتمدان التحليل الاستقرائي، والاستقراء، وهو الانتقال من الخاص إلى العام، حيث يستخدم منهج التفكير الاستقرائي للتحقق من صدق المعرفة الجزئية، من خلال الملاحظة والتجربة الحسية وتكرار الحصول على النتائج نفسها، وبذلك يكون لدى الإنسان تعميمات ونتائج عامة.² أي على أساس أن المعرفة تنتج بالسياق الذي تناول الظاهرة، حيث ينطلق الباحث من الميدان لجمع المعطيات من الأطراف الفاعلة للظاهرة، ويتبع بذلك أسلوب الاستكشاف.

¹ خالد جنال، "تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015، ص232-233.

² رجيح يونس كرو العزاوي، "مقدمة في منهج البحث العلمي"، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2008، ص24.

ويتضمن الاستكشاف (Exploration) في علوم التسيير اكتشاف أو تعميق مسار البحث بهدف التفسير والتنبؤ والبحث عن الفهم، بما يتوافق مع اتجاه الباحث الذي يريد اقتراح نظرية جديدة، أي إيجاد ارتباطات نظرية جديدة بين المفاهيم و/ أو إدماج مفاهيم جديدة في مجال نظري معين. أما الاختبار (Test) فهو مجموعة العمليات التي بواسطتها يستطيع الباحث مقارنة موضوع نظري أو منهجي معين مع الواقع، بهدف تقييم مصداقية فرضية أو نموذج أو نظرية لتفسير ظاهرة معينة.¹

بالإضافة إلى ذلك نجد أن طريقة الإبعاد (L'abduction) أو المقاربة الإبعادية هي أحد أنواع المقاربات التي يعتمد عليها الاستقراء والتي تستخدم في الاقتصاد، حيث استخدمها Blaug سنة 1992 بلفظ (L'abduction) بمعنى تحوير أو تقريب من المحور، ويعرفها بأنها العملية التي لا تنتمي إلى المنطق وتسمح بالهروب من هذا الإدراك الحسي الفوضوي للعالم الحقيقي عن طريق محاولة التخمين (الحدس - l'intuition) على العلاقات بين الأشياء وسحب ملاحظات من التخمينات ثم اختبارها ومناقشتها. ونجد أن الإبعاد يساعد الجزء من الاستقراء الذي يعتمد على الاستدلال المنطقي في إيجاد تفسير أو فهم الظاهرة، من أجل أن تصبح قانوناً أو قاعدة لا بد أن تختبر. وبالتالي فههدف الاستقراء الإبعادي هو إيجاد علاقات بين الأشياء وليس البرهان كما هو الحال بالنسبة للاستنتاج.²

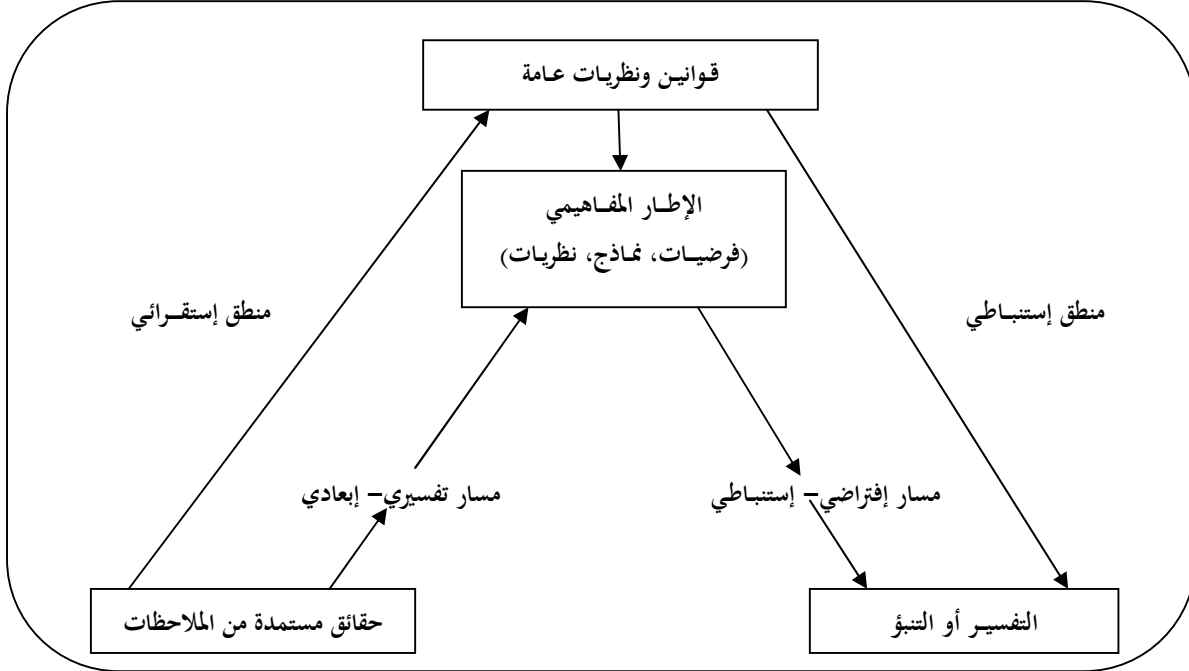
وعليه فالاهتمام بأنماط التحليل والعلاقة بينها، يوضحها الشكل رقم (1.3) وهو ما إعمتهه Thiétart في نموذج الاستدلال والمعرفة العلمية.

¹ خليل شرقي، مرجع سبق ذكره، ص172.

² اعتماداً على:

- فاتح دبله، "تحديد الموقف الإستمولوجي والمنهجي للباحث في علوم التسيير، كيف ولماذا؟"، مرجع سبق ذكره، ص13.
- فاتح دبله، "النماذج الإستمولوجية للبحث العلمي في علوم التسيير: حتمية الاختيار وتبرير الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص17.

الشكل رقم (1.3): أنماط الاستدلال والمعرفة العلمية



Source : Patricia Coutelle, «Introduction aux méthodes Qualitatives en Sciences de Gestion », Cours du CEFAG-séminaire d'études qualitatives, CERMAT-IAE de Tours, Université de Tours, France, 2005, p06.

الفرع الثاني: الاختيار بين الدراسة الكيفية والكمية

تعتمد عملية تطوير المعرفة على اختيار المنهجية، فالمنهج الكيفي هو المنهج الأنسب للاستكشاف، لأنه يقدم وصف كامل وعميق للظاهرة.¹ لذلك سنعتمد في هذه الدراسة على المقاربة الكيفية، لهذا سنقوم بشرح أهمية الدراسة الكيفية وكيفية الاختيار بينها وبين الدراسة الكمية، ثم سنتطرق لشرح الدراسة الاستكشافية وأسباب الاعتماد عليها في دراستنا.

أولاً: المقاربة الكيفية الكمية

إن الافتراضات الأساسية للمنهج الكيفي والكمي قد خلقت الاختلافات التي تتجاوز نطاق الفلسفية والمنهجية التي نوقشت بين الباحثين. وكل نموذج قد ادعى بأنها الطريقة "الأفضل"، إن لم تكن الطريقة الوحيدة، لإجراء البحوث من قبل مؤيديها. ولذلك فإنه ليس من المستغرب إذا كان هناك بعض الحجج مع أو ضد استخدام نموذج معين.² لذلك فإن الاختيار بين المدخلين الكمي والكيفي يجب أن يتم في ضوء مدى مناسبة أو ملائمة كل مدخل للمشكلة محل البحث، وفي ضوء المعلومات والأدبيات المتوفرة عن موضوع البحث، وعلى

¹ Abdallah Thierno Diallo, « GRH & TIC: un processus de « modernisation » de la gestion des ressources humaines à la mairie de Paris Impacts des technologies de l'information et de la communication », Doctorat, l'université François - Rabelais de Tours, France, 2012, p89.

² Hasan Basri, "Using Qualitative Research in Accounting and Management Studies : Not a New Agenda", peer-review under responsibility of the Scientific & Review committee of GTAR, 2015, p315.

الباحث أن لا يلتفت إلى الانتقادات التي قد توجه من قبل الآخرين بخصوص المدخل الذي اختاره للبحث ما دام هذا المدخل (كميا أو كفييا) مناسباً لطبيعة المشكلة التي يقوم بدراستها.¹

حيث يرتبط التحليل الكمي أساساً بمفهوم القياس والذي يدل على استخدام لغة الأرقام للتعبير عن خصائص وخصوصيات المواضيع، الأحداث أو الأفراد وفقاً لمجموعة من القواعد. أما التحليل الكيفي فيستخدم عندما تكون البيانات غير قابلة للقياس الرقمي، وهذا لا يعني أن البيانات الكيفية لا يمكن تحويلها لبيانات قابلة لاستخدام التقنية الكمية.²

وتعتبر الدراسة الكيفية ضرورية من أجل الفهم الجيد لمشكلة الدراسة ولمعرفة عواملها الأساسية، فهي ذات طبيعة استكشافية تستخدم تقنيات مثل: المقابلة الجماعية أو المقابلة المعمقة والتي تتم وجه لوجه مع الأفراد، فالمعلومات التي تقدمها الدراسة الكيفية من خلال مقابلة الخبراء وأصحاب القرار وتحليل البيانات الأولية تساعد الباحث على فهم السياق البيئي لمشكلة الدراسة.³

على الرغم من أنه في الوقت الحاضر، لا يزال الأسلوب الكمي الأكثر استخداماً على نطاق واسع في إجراء البحوث والدراسات المحاسبية والإدارية، لكن تشير مختلف الآداب الحالية إلى وجود قدر كبير من الأبحاث للعمل الكيفي التي ينتجها بعض الباحثين في المحاسبة والتسيير، ومن أمثلة ذلك (Rahim & Goddard, 1998)، الذي أجرى دراسة حالة عن مجلسين دينيين في ماليزيا، لدراسة الممارسات المحاسبية في هاتين المنظمتين باستخدام منهجية تفسيرية. وقد درست (Norhayati & Nabiha, 2009) نظام إدارة الأداء الماليزي للشركات الحكومية. ويشار إلى أن هذه الدراسات أصبحت واحدة من الطرق الشائعة والمستخدمة في التحليل الكيفي في مجالات المحاسبة والتسيير. وهي فرصة للباحثين للاحتفاظ بخصائص شاملة وذات مغزى لأحداث الواقع الحقيقية. الذي تقدم فيه الأبحاث الميدانية فرصاً للثراء والحسابات المستمدة من الممارسات التنظيمية، والفهم العميق للفاعلين وعواملهم.⁴

ومن منظور التحليل السابق فإننا نعالج موضوع الدراسة بالاعتماد على النموذج التفسيري، واستخدام نمط الاستقراء الذي يتفق مع الاستكشاف أو المسار التفسيري-إبعادي، لمعرفة كيفية أثر الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وهذا من خلال الانطلاق من فرضيات وجود علاقات بين الالتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير

¹ عادل محمد ريان، "استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث- دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية-"، المؤتمر العربي الثالث، البحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 14-15 مايو 2003، مصر، ص 07.

² خليل شرقي، السعيد بريك، "المقاربات الكمية في التحليل الكيفي لبيانات دليل المقابلة باستخدام برنامج Nvivo- دراسة حول القيادة الحكيمية لبعض مسؤولي مؤسسة كوندور"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 05، 2016، ص 100.

³ فاروق حريزي، "أثر استخدام الإنترنت على استدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2017، ص 169.

⁴ Hasan Basri, Op. Cit., p318.

المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي واتخاذ قرارات منح الائتمان. ويتم الاستناد إلى فرضيات تفترض وجود أثر للإفصاح المحاسبي من خلال عدة معايير، ومقابلتها مع الواقع المعبر عنه بآراء موظفي أقسام الائتمان لعينة من البنوك العاملة في الجزائر.

ولو تحدثنا عن دراستنا الميدانية فإننا سنستخدم الدراسة الكيفية، والتي تعتمد على دراسة استكشافية تجمع فيها المعلومات من خلال استخدام عدة أدوات كدراسة الوثائق والملاحظة والمقابلة.

ومن الاعتبارات التي اعتمدنا عليها في اختيار المقاربة الكيفية هو عنوان البحث الذي يتوفر على متغير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الذي ندرس أثره على اتخاذ قرارات منح الائتمان، وبما أنه لا توجد دراسات في الجزائر عاجلت أو تطرقت لهذا الموضوع، وجل المعلومات المتوفرة عنه غير كافية، كما أن الربط بين الإفصاح المحاسبي واتخاذ قرارات منح الائتمان لم تحدث عنه أي دراسة من الدراسات الوطنية. بالإضافة لذلك أخذنا في الاعتبار أن عدد أفراد العينة في البحث الكيفي يكون محدود مقارنة بالعينة في البحث الكمي، كما أن اختيار العينة في البحث الكيفي تكون بطريقة عمدية ومقصودة وليس بشكل عشوائي. لهذا فقد اخترنا عينة الدراسة (عينة قصديه)، وهي عينة من موظفي أقسام الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، وهذا لعلاقتها الوطيدة بموضوع الدراسة، بالإضافة لخبرتها ودورها الأساسي في قرار منح الائتمان من عدمه. ويعتبر التحليل الكيفي ذو طبيعة تفسيرية، حيث أنه على الباحث إعطاء تفسير للأفكار والنتائج التي يحصل عليها من البيانات التي جمعها.

وعليه نظرا لأن الدراسات والبحوث المتاحة في موضوع البحث قليلة في الدراسات الوطنية والأجنبية، ولأننا نريد تقديم شيء إضافي للدراسات الوطنية خاصة في مجال المحاسبة. كان من الضروري اعتماد الدراسة الكيفية حتى نصل لتحديد مفهوم لأثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائرية، وهذا ما يعطي فرصة لباحثين آخرين لاستخدام نتائج الدراسة كأساس للقيام بدراسات أخرى عن ذات الإشكالية باستخدام المدخل الكمي.

وبعد استخدام الدراسة الكيفية وجمع المعلومات وإجراء المقابلة مع موظفي أقسام الائتمان في البنوك عينة الدراسة، تنتقل إلى تحليل البيانات، حيث نعمل على تكميم إجابات الموظفين باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo)، والذي سوف يعطي لنا نتائج المقاربة المعجمية (تكرار المصطلحات)، ونتائج المقاربة اللغوية (معاملات التشابه النصي)، على شكل بيانات كمية.

ثانيا: الدراسة الاستكشافية

يتم اللجوء للبحوث الاستكشافية عندما لا يتوفر لنا الكثير من المعارف أو المعلومات عن الظاهرة أو الإشكالية التي ندرسها، أو عندما لا تتوفر لنا المعلومات عن كيفية حل القضية أو المشكلة المطروحة للبحث في الماضي، وفي مثل هذه الحالات فإنه ينبغي القيام بعمل لتعود على الظاهرة التي نحن بصدد بحثها، وتجري البحوث الاستكشافية بصفة أساسية للحصول على فهم عميق لإشكالية البحث، نظرا لأنه لم يسبق القيام بعدد كاف

من البحوث في مجال الدراسة، فالدراسة تكون استكشافية إذا كانت المعلومات المتوفرة نادرة وإذا كان الهدف هو الحصول على فهم أعمق.¹

البحث الاستكشافي من شأنه أن يسمح لوضع علامة على واقع للدراسة أو لاختيار أساليب جمع البيانات الأنسب لتوثيق جوانب هذا الواقع أو لاختيار مصادر بيانات قادرة على الإبلاغ حول هذه الجوانب. وبصورة مسبقة، لهذا فالبحوث الاستكشافية تستخدم للإنتاج المعرفة حول الظواهر المجهولة.²

ثالثاً: دراسة الحالة

دراسة الحالة هي الوسيلة التي يتم من خلالها دراسة ظاهرة ما بشكل مكثف، على مدار الزمن داخل بيئتها الطبيعية في موقع واحد أو عدد قليل من المواقع. ويمكن توظيف مجموعة متعددة من الوسائل الخاصة بجمع البيانات مثل إجراء المقابلات أو الملاحظات أو المستندات المسجلة مسبقاً وكذلك البيانات الثانوية، بالإضافة إلى الاستنتاجات التي تدور حول الظاهرة المبحوثة تميل إلى أن تكون غنية ومفصلة.³

ويمكن هذا النوع من الدراسات من المشاركة المكثفة مع المواقع البحثية، حيث يقوم الباحثون شخصياً بإدخال أنفسهم في عالم من هم قيد الدراسة. بخلاف نظرائهم الكميّين الوضعيين، يصبح الباحثون أنفسهم هم أدوات جمع البيانات والتحليل. وتتمثل الاهتمامات الرئيسية في التمييز بين الظواهر الواضحة والكامنة، والتأثيرات والنتائج، وفهم المواقف بشكل كلي بدلاً من النماذج المجردة المبسطة، والتقرب من اختبار عالم الفاعلين التنظيميين.⁴

وعادة ما يطلق على البحوث الكيفية بدراسة الحالة، لأنها تركز على الحالات في الظاهرة المدروسة. فدراسة الحالة الاستكشافية، كما يوحي اسمها، تسعى ببساطة إلى استكشاف ظاهرة. وتعتبر في كثير من الأحيان أقل شأناً من أنواع البحث التفسيري، لكنها تظل مثيرة للاهتمام على أسس مركبة خاصة أو حقيقة بسيطة ما يجعل الشعور بالمشكلة هو بالفعل نتيجة موضع تقدير.⁵ وهذا لا يعني أن كل أنواع دراسة الحالة تدرج ضمن البحوث الكيفية، فهناك دراسة حالة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البحوث الكمية. وحسب (Yin) يجب استخدام منهج دراسة الحالة عندما يتوفر ما يلي:⁶

- تركز الدراسة على الإجابة عن الأسئلة: "كيف" و"لماذا"؛
- لا يمكن التلاعب بسلوك المشاركين في الدراسة؛
- أن الباحث يريد تغطية الظروف السياقية التي يعتقد أنها ذات صلة بالظاهرة قيد الدراسة؛

¹ فاروق حريزي، مرجع سبق ذكره، ص171.

² Louis Trudel, Claudine Simard, Nicolas Vonarx, « La recherche qualitative est-elle nécessairement exploratoire? », Actes du colloque Recherche Qualitative: Les Questions de L'heure, Recherches Qualitatives – Hors Série – numéro5, 2007, p39.

³ أنول باتشيري، "بحوث العلوم الاجتماعية - المبادئ والمناهج والممارسات"، الطبعة الثانية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص171.

⁴ Lee D. Parker, "Qualitative Research in Accounting and Management: the Emerging Agenda", Journal of Accounting and Finance2, 2003, p21.

⁵ Paul Prévost, Mario Roy, « Les approches qualitatives en gestion », les Presses de l'Université de Montréal, Canada, 2015, p139.

⁶ Baxter Pamela & Jack Susan, « Qualitative Case Study Methodology: Study Design and Implementation for Novice Researchers », The Qualitative Report, Volume13, N°04, <http://www.nova.edu/ssss/QR/QR13-4/baxter.pdf>, 2008, p545.

• أن الحدود غير واضحة بين الظاهرة والسياق؛

ويستخدم الباحثون دراسة الحالة من أجل وصف أو تفسير ظاهرة معينة. وتعتمد دراسة الحالة الكيفية على اختيار حالة الدراسة باعتبار ذلك معايينة غرضية، الهدف أو الغرض منها هو اختيار أفراد لدراسة الحالة يتميزون بخبرتهم وبثرائهم المعرفي في مجال البحث.

وحتى يختصر الباحث في هدر الوقت مع جميع أفراد ميدان الدراسة، يختار الباحث في دراسة الحالة عددا قليلا من الأفراد من العارفين. حيث يكون لهؤلاء الأفراد كم من المعلومات والخبرة التي تجعل منهم مهمين ومفيدين في الحصول على وجهة نظر هامة لموضوع الدراسة. حيث يقدم البحث الميداني أساسا إمكانية إعادة تشكيل وفهم أفضل لما كنا نعتقد أننا نعرفه بالفعل.

وبما أن دراستنا هي دراسة استكشافية، يعتبر الأسلوب الخاص بدراسة الحالة على وجه التحديد من الأساليب المناسبة للدراسات الاستكشافية من أجل اكتشاف التركيبات أو البنيات ذات الصلة في المناطق التي يتم من خلالها بناء النظرية في المراحل التكوينية، ويعد مناسباً أيضا بالنسبة للدراسات التي يكون فيها كل من خبرات المشاركين وسياق الأفعال من العوامل الحاسمة في هذا البحث.¹

ونجد أن استخدام دراسة الحالة الكيفية يتم عن طريق تحديد الحالة وحدودها، باختيار نوع معين من التصميمات للاسترشاد به لغاية الدراسة. وتحديد ما تبحث عنه الدراسة، هل تبحث عن وصف لحالة ما أو استكشاف حالة معينة أو مقارنة بين عدة حالات، من خلال استخدام مصطلحات مختلفة لوصف مجموعة متنوعة من دراسات الحالة،² والتي صنفها (Yin) في كتابه (Case study research: Design and methods) بدراسة الحالة التفسيرية، الاستكشافية، الوصفية ودراسة الحالة المتعددة، فردية وجماعية.

وبما أن دراستنا هي دراسة حالة كيفية استكشافية سنعتمد فيها على عينة محددة لعدد من موظفي أقسام الائتمان في البنوك، الذين يعتبرون من الخبراء في ميدان الدراسة، حيث سوف يتم ذكر أسباب اختيار هؤلاء دون غيرهم عن بقية موظفي البنوك. وهذا ما سوف نذكره في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: عينة الدراسة وأدواتها

قبل القيام بتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها، علينا أولا توضيح كيفية حصولنا على ذلك، أي تحديد مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة بالإضافة إلى تحديد الأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة

إن تحديد مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة فيها، مهم جداً في تحديد مسار ومنهجية البحث، وهذا ما سنقوم بشرحه وتفسيره في هذا الفرع من هذا المطلب الثاني.

¹ أنول باتشيري، مرجع سبق ذكره، ص 275.

² Baxter, P., & Jack, S, Op. Cit., p247.

أولاً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك العاملة بولايات (الوادي - ورقلة - الجزائر)، وقد تم اختيار هذه البنوك دون تحديد بنوك عمومية وبنوك خاصة أو بنوك أجنبية يعني بصورة عامة، البنوك العاملة بالجزائر، وتمثلت البنوك عينة الدراسة في البنوك التالية:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛
- البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- بنك الخليج؛
- بنك البركة؛
- بنك سوسيتي جينرال؛
- مصرف السلام؛

ثانياً: تقنيات المعاينة

يهدف البحث إلى القيام بدراسة كيفية مع مجموعة من موظفي أقسام الائتمان في عدد من البنوك العاملة في الجزائر، إذ عملنا على اختيار عينة الموظفين من كل بنك، ونجد أن العدد المنهجي المفضل للباحثين في مثل هذه الدراسات يكون عدد صغير، يعني بما يضمن الإلمام بأخذ آراء متعددة في الإجابة عن الأسئلة، وبالتالي تجنب التكرار في الإجابات التي سنحصل عليها، وبما أننا قمنا باختيار عينة بطريقة عمدية أو قصديه، وهي موظفي أقسام الائتمان في هذه البنوك، لأنهم بناء على تصور الباحثة هم من لهم علاقة بمتغيرات الدراسة وإشكالية البحث، وهذا النوع من العينات يستخدم البحوث الاستطلاعية، لأن الذي يحدد اختيار أفراد العينة في البحوث الكيفية هو ارتباطهم بموضوع البحث وليس تمثيلهم للمجتمع، وعليه فإن معايير اختيار أفراد العينة هي كما يلي:

- التخصص والعلاقة بمتغيرات البحث؛
- تنوع طبيعة البنوك (عمومية، خاصة)؛
- خبرة العمل في التخصص؛
- المنصب أو الرتبة في البنك (رئيس مصلحة، موظف)؛
- مجموع التكوينات التي تلقاها في ميدان العمل؛

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

حتى تكتمل الدراسة الميدانية علمياً وعملياً، وعلى ضوء إشكاليات البحث، لا بد للباحث أن يقوم بجمع البيانات والمعلومات لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن إشكالية موضوعه، ولذلك يحتاج إلى أدوات لجمع هذه البيانات والمعلومات، وتعتمد كل البحوث والدراسات على أدوات مختلفة، يستخدمها الباحث كل حسب متطلبات بحثه.

وقد استخدمنا في دراستنا هذه أدوات مختلفة حسب كل مرحلة في البحث، وهذا من خلال دراسة الوثائق وإتباع أسلوب الملاحظة والمقابلة، وهي الأدوات المناسبة والأكثر ملائمة للبحث وجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وتفرض علينا أخلاقيات البحث شرح هذه الأدوات.

أولاً: دراسة الوثائق

تعد المعلومات الوثائقية حول كل موضوع مصدراً للنظر في الدراسة. فمن المهم أن يكون جرد المعلومات ذات الصلة بالدراسة الحالية ومسائل البحث التي هيكلتها، وأن لا تكون هذه الوثائق في سياق معين أو تحيز في بعض الجوانب. والتي يجب استخدامها بعناية، في تقاطعها مع مصادر البيانات الأخرى.¹

فبالنسبة لدراستنا، تمثلت المعلومات الوثائقية في الوثائق التي تم الحصول عليها في الدراسة الميدانية، بحيث ترتبط هذه الوثائق بإجراءات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. وقد شرح لنا موظفوا أقسام الائتمان أهمية كل وثيقة والمعلومات المطلوبة ضمنها. وهو ما ساعدنا في فهم الإجراءات التي يقوم بها كل بنك.

ثانياً: الملاحظة من دون مشاركة

تعتبر الملاحظة أقدم شكل لجمع المعطيات، استخدمها العلماء لتجميع المعطيات من الميدان الذي هو رهن الدراسة، فالملاحظة عبارة عن تقنية تتطلب الاقتراب عن كثب من الموضوع المدروس.² وهي أيضاً تقنية مباشرة للتقصي وتتبع الظاهرة، وتستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة، بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات،³ وتعرف الملاحظة بأنها الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن البحث بذلك وصف السلوك فقط، وصفه وتحليله أو وصفه وتقييمه.⁴ كما تعرف الملاحظة بأنها هي المشاهدة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، وتسجيل الملاحظات عنها مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات التي تساعد على إصدار الحلول المتعلقة بتعديل ذلك السلوك أو تلك الظاهرة.⁵

¹ Paul Prévost, Mario Roy, « Les approches qualitatives en gestion », les Presses de l'Université de Montréal, Canada, 2015, p69.

² لمياء مرتاض- نفوسي، "ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية"، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016، ص118-119.

³ موريس أنجروس، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص184.

⁴ صالح بن حمد العساف، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، السعودية، 2006، ص406.

⁵ محمد برو، "الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية"، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص112.

وجاء اختيار الملاحظة كأداة للمساعدة في جمع المعلومات والتعرف على واقع العمل في البنوك العاملة في الجزائر، خاصة أقسام منح الائتمان وعلاقة ذلك بمتغيرات الدراسة من جهة ومن جهة أخرى كانت الملاحظات والبيانات التي تم جمعها بواسطة الملاحظة تمهيدا للمساعدة في تصميم دليل المقابلة الذي تم استخدامه في الدراسة الكيفية، ومن النقاط التي عملنا على ملاحظتها هي:

- ملاحظة كيفية تسيير مصلحة منح الائتمان في البنك؛
- ملاحظة كيفية الإجراءات لقبول ملف طلب الائتمان في البنك؛
- ملاحظة الفروقات في أنواع طلبات الائتمان؛

ثالثا: المقابلة

تعد المقابلة أحد أدوات البحث العلمي. وهي وسيلة جيدة لجمع المعلومات والبيانات والحقائق حول مشكلة أو موضوع ما عن طريق المواجهة بين طرفي القضية، من يجمع المعلومات ومن يعطيها.¹ وهي تعتبر تقنية مباشرة تمكن الباحث من جمع معطيات مباشرة من الميدان بطرح مجموعة من الأسئلة على مجموعة من المبحوثين بشكل منظم.²

وقد جاء اختيار المقابلة في دراستنا هذه نظرا لطبيعة الدراسة الكيفية، لأنها أفضل التقنيات في استكشاف الحالات. كما أن دراستنا دراسة استكشافية فإن أداة المقابلة تهدف إلى الحصول على بيانات ومعلومات سيتم تحليلها للحصول على نتائج الدراسة وهذا ما سنأخذه بالشرح في المبحث الثاني.

المطلب الثالث: خطوات الدراسة الميدانية

تسير خطوات البحث انطلاقا من دراسة الظاهرة والاستقصاء في البحث العلمي لا بد أن يحترم الخطوات التي تسمح بتحليل وتفسير وتوجيه البحث نحو الموضوعية، ويجب أن تسمح هذه الخطوات بتحليل النتائج، والهدف من هذا العنصر هو تقديم الخطوات الأساسية في منهجية دراستنا، حيث سنتناول في هذا المطلب شرح خطوات منهجية الدراسة وشرح لبرنامج تحليل البيانات NVivo.

الفرع الأول: الخطوات الأساسية لمنهجية الدراسة

من الضروري عند استخدام الدراسة الكيفية أن تبدأ خطواتها في أول الدراسة وتليها مرحلة الدراسة الكمية، حتى نصل لمصادقية البحث، وتعتمد في دراستنا لذلك أربع مراحل بداية من الجانب النظري حتى الجانب التطبيقي وهي:

¹ محمد برو، المرجع السابق، ص 108.

² لمياء مرناض - نفوسي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

أولاً: المرحلة الأولى

وهي مرحلة تمهيدية تبدأ بتحديد أهداف البحث وطرح الإشكالية، بالإضافة إلى البحث في المراجع والكتب والدراسات لتحديد موضوع الدراسة وضبط المفاهيم المتعلقة به، ومن ثم تحديد المعلومات التي يتطلب جمعها في الدراسة الميدانية.

ثانياً: المرحلة الثانية

وتعتمد على المطابقة بين الجانب النظري والتطبيقي، وهنا نعتمد على دراسة استكشافية سوف يتم فيها إجراء مقابلات وجها لوجه مع الخبراء (موظفي أقسام الائتمان)، الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهذا من خلال إعداد دليل مقابلة من أجل الوصول لإجابات تكون بمثابة معلومات وبيانات يمكن استخلاص النتائج الأولية منها للموضوع.

ثالثاً: المرحلة الثالثة

بداية لا تتم هذه المرحلة إلا من خلال جمع البيانات في المرحلة الثانية، فهذه المرحلة هي عبارة عن مرحلة التحقق من النتائج، وهذا بمعالجة إجابات وأقوال موظفي أقسام الائتمان في المقابلات التي تمت معهم في الميدان، وتكميم هذه الإجابات باستخدام برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo ومن ثم استغلال النتائج.

رابعاً: المرحلة الرابعة

وهي مرحلة تحليل ومناقشة النتائج المعالجة في المرحلة الثالثة، ومن ثم إبراز الخلاصة الأساسية للدراسة. وهي تعد أهم مرحلة للبحث، فمن خلالها يتم استخلاص كل النتائج والتوصيات التي خلصت لها الدراسة وحتى تحديد التطلعات لدراسات مستقبلية في الموضوع.

والملاحظ في دراستنا أنه بدأنا بدراسة تمهيدية اعتمدنا فيها على دراسة ذهنية للجانب النظري تتعلق بمتغيرات البحث، ودراسة ذهنية معمقة ثانية للجانب التطبيقي، لنبرز فيها كيفية الربط بين متغيرات الدراسة وكذلك كيفية الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. ثم مررنا بعد ذلك للدراسة الاستكشافية والتي تندرج ضمن المقاربة الكيفية والتي نقوم فيها بإجراء مقابلة نصف موجهة مع موظفي أقسام الائتمان من بنوك عينة الدراسة، حيث سنعتمد على دليل مقابلة معد مسبقاً يحتوي على عدة أسئلة تتعلق بمتغيرات ومحاور الدراسة.

وفي الأخير سوف نعمل على تكميم إجابات موظفي أقسام الائتمان التي تم تسجيلها من البنوك، وهذا بالاعتماد على البرنامج الخاص بتحليل البيانات الكيفية Nvivo.

الفرع الثاني: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

تختلف معالجة البيانات الكمية عن الكيفية، خاصة وأن البيانات الكيفية تعتمد أكثر على التحليل النصي بدل التحليل العددي، وفق برامج معينة، حيث سوف نشرح في هذا العنصر برنامج تحليل البيانات الكيفية وهو البرنامج الذي استخدمناه في الدراسة، وعن المقاربات التي يستخدمها.

أولاً: التعريف ببرنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo

هو البرنامج الذي يدعم البحوث الكيفية والمختلطة (كيفية-كمية). وهي مصممة لمساعدتنا على تنظيم وتحليل وإيجاد رؤى في البيانات غير المهيكلة، أو الكيفية مثل: المقابلات، المقالات، وسائل الإعلام الاجتماعية ومحتويات الويب.¹

ويعرف هذا البرنامج بأنه برنامج الغرض منه دعم أساليب البحث الكيفي والمختلط في تعزيز جمع وتنظيم وتحليل المحتوى للبيانات المتنوعة من: مقابلات، مناقشات جماعية، وثائق، ملفات الصوت والفيديو، والشبكات الاجتماعية وصفحات الويب، بالإضافة إلى أن لهذا البرنامج خاصية إمكانية دمج أنواع مختلفة من الأشكال مثل: معالجة النصوص، جداول البيانات، نصوص PDF، الصور، مسارات الصوت والفيديو.²

ويعرف برنامج (Nvivo) بأنه برنامج لتحليل البيانات الكيفية Qualitative Data Analysis (QDA) وهي حزمة من البرامج الحاسوبية التي تنتجها شركة (QSR) الدولية، وهي برمجية لديها العديد من المزايا ويمكن أن تحسن بشكل كبير من جودة البحث. حيث أصبح معها تحليل البيانات الكيفية أسهل، كما أسفرت هذه البرمجية عن نتائج أكثر مهنية. فالبرنامج في الواقع يقلل من عدد كبير من المهام اليدوية، ويعطي الباحث المزيد من الوقت لاكتشاف الاتجاهات، والتعرف على المواضيع واستخلاص الاستنتاجات.³

ويعتمد برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo على وجود خمس مهام أساسية تتمثل في ما يلي:⁴

- أ. إدارة البيانات: من خلال تنظيم عدد من وثائق البيانات المشوشة، ويشمل ذلك محاضر المقابلات، الدراسات الاستقصائية، ملاحظة الملاحظات والوثائق المنشورة.
- ب. إدارة الأفكار: من أجل فهم القضايا المفاهيمية والنظرية التي تم إنشاؤها في سياق الدراسة.
- ج. بيانات الاستعلام: عن طريق طرح العديد من الأسئلة من البيانات، واستخدام البرنامج في الإجابة على هذه الاستفسارات. حيث "يتم حفظ نتائج الاستفسارات للسماح لمزيد من الاستجواب، وبالتالي الاستعلام أو البحث يصبح جزءاً من عملية تحقيق مستمرة".
- د. نمذجة بصرية: من خلال خلق الرسوم البيانية، لإثبات العلاقات بين البيانات المفاهيمية والنظرية.
- هـ. الإبلاغ: من خلال الاستفادة من البيانات التي تم جمعها والنتيجة التي وجدت، لصياغة تقارير عن الدراسة التي أجريت.

¹ <http://www.qsrinternational.com> , Le :10/02/2018.

² Aurélien Martineau, Mathilde Plard, « Notice méthodologique pour réaliser un état de l'art en sciences humaines et sociales », <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01404173>, 28 Nov 2016, p09.

³ AlYahmady Hamed Hilal, Saleh Said Alabri, "Using Nvivo For Data Analysis in Qualitative Research", International Interdisciplinary Journal of Education, January 2013, Volume 2, Issue 2, p182.

⁴ Idem

ثانياً: مقاربات التحليل الكيفي

مع التركيز بشكل خاص على الطلب من الباحثين في الإدارة الذين يعتبرون أن الخطابات (التحقيقات الميدانية) هي امتيازات من قبل موضوع الدراسة، ويعتمد برنامج التحليل الكيفي على أربعة مقاربات للباحث الاستعانة بها أثناء تحليل بيانات الدراسة الكيفية وتمثل في:¹

- أ. **المقاربة المعجمية:** الهدف منها وصف "ما"، نتحدث عنه، وهو التحليل أو القياس المعجمي، الذي يستند على الإحصاءات الترددية (تكرار من أثر المفردات) والتشابه بين الكلمات المستخدمة.
- ب. **المقاربة اللغوية:** والهدف منها وصف "كيف"، نتحدث، وتوصف هذه المقاربة بأنها "لغوية"، بقدر ما أنها تسمح بإدراك مستويين من الخطاب: ليس فقط التصنيف والترتيب النحوي (من قال ماذا؟)، ولكن أيضاً مطابقة الدلالات بطريقة عملية (كيف؟ مع أي أثر؟)
- ج. **المقاربة الموضوعية:** وهدفها تفسير المحتوى حيث تعتمد على قراءة الوثيقة جزء بجزء لتحديد المحتوى، وهذا من خلال ترميزه وفقاً لفئات يمكن فهمها وتفسير محتواها.
- د. **الخرائط المعرفية:** رسم الخرائط المعرفية هدفه هيكلية فكرة معينة وهذا من خلال (رسم بياني للأفكار والعلاقات بين هذه الأفكار) وهي تمثيل مادي للتصورات العقلية لموضوع واحد أو أكثر في لحظة معينة. وعلى كل فإن برنامج Nvivo يتيح استخدام خيارات أو مقاربات مختلفة في التحليل الكيفي لنتائج المقابلات، فهو يعطي إحصاءات أو تكرار لجميع المفردات المستخدمة في كل مقابلة على حدى (المقاربة المعجمية)، كما أنه يمكن من ربط مقابلتين مختلفتين ودلالات ألفاظهما وحساب معامل الارتباط بينها (المقاربة اللغوية)، ويمكن كذلك من استخراج خرائط أو رسوم بيانية تربط تصورات مختلفة في مقابلات مختلفة بمصطلح واحد (الخرائط المعرفية)، كما أنه يتيح تفصيل المقابلات في عقد (فئات أو أسئلة) واستخراج معطيات حولها (المقاربة الموضوعية). وبما أن البرنامج يتيح كل ذلك، فإن مختلف المقاربات سوف نقوم باستخدامها في الدراسة، من أجل التعمق أكثر في التحليل الكيفي.²

المبحث الثاني: أداة الدراسة

بعد ما تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بمنهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، سوف نشرح بشيء من التفصيل في هذا المبحث عن أداة المقابلة في الدراسة الميدانية لكونها الأداة الأساسية التي اعتمدنا عليها في الدراسة الكيفية. ولأن استخدام هذه الأداة يمر من خلال عدة خطوات، وهو ما سوف نذكره في هذا المبحث.

¹ Bernard Fallery, Florence Rodhain, « Quatre approches pour l'analyse de données textuelles :lexicale, linguistique, cognitive, thématique », <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00821448>, 10 May 2013, p 02-04-07-09.

² شرقي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 220-221.

المطلب الأول: مفهوم المقابلة وأنواعها

تحتل أداة المقابلة مكانة هامة في البحوث الاجتماعية، وتعتبر من الأدوات الأساسية والأكثر استعمالاً في الدراسات الميدانية، وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات كيفية من الميدان حول الموضوع المراد دراسته.

الفرع الأول: مفهوم المقابلة

تعدد الأساليب والتقنيات والأدوات التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز بحثه، ولكل أداة ما يميزها عن الأخرى. ولتقنية المقابلة مكانتها الخاصة ضمن تقنيات البحث العلمي، وهذا انطلاقاً مما اكتسبه البحث الكيفي من اعتراف يقربه من البحوث الميدانية.¹ لذلك لا بد لنا من تعريف المقابلة وتوضيح أنواعها وإبراز تميزها في موضع دراستنا هذه.

أولاً: تعريف المقابلة:

بالرجوع إلى أدبيات علم الاجتماع والمنهجية بصفة عامة، نجد أن المقابلة أخذت الكثير من التعاريف التي اختلفت في ألفاظها وتحددت في مدلولاتها، حيث عرفها موريس أنجروس: "المقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم، من خلال خصوصية كل حالة".² وعرفها أيضاً: "بأنها وسيلة لتقصي الحقائق والمعلومات، باستخدام طريقة منظمة، وتقوم على حوار أو حديث لفظي (شفوي) مباشر بين الباحث والمبحوث".³ وعرف (العساف) المقابلة بأنها: محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص أو أشخاص آخرين، هدفها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج.⁴ وعرفها (عبيدات وآخرون): المقابلة بأنها عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة.⁵

وبصفة عامة تعتبر المقابلة العلمية أنها أداة من أدوات البحث العلمي، يستعملها الباحث للحصول على معلومات تساعد أو تمكنه من الإجابة على تساؤلات بحثه أو اختبار فرضيات دراسته، وتعتمد في ذلك على مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بغية طرح مجموعة من الأسئلة تكون محددة من قبل بدقة أو على شكل نقاط وهذا من قبل الباحث ويجب عنها المبحوث.⁶

¹ موريس أنجروس، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² موريس أنجروس، المرجع السابق، ص 197.

³ مسعودة بيطام، "الملاحظة والمقابلة في البحث السوسولوجي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، العدد 11، الجزائر، 1999، ص 122.

⁴ صالح بن حمد العساف، "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006، ص 388.

⁵ محمد عبيدات وآخرون، "منهجية البحث العلمي - القواعد والمراحل والتطبيقات -"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 55.

⁶ صالح بن حمد العساف، المرجع السابق، ص 388.

ومن خلال ما سبق يمكن الأخذ بهذا التعريف البسيط والواضح، والذي عرف المقابلة: "بأنها وسيلة لجمع المعلومات يقوم بها الباحث للحصول على آراء أو معتقدات أو معلومات معينة من المبحوث، لتوظيفها في بحثه العلمي.¹

ومن المبررات الحقيقية لاستخدام المقابلة كأداة لدراستنا هذه هما سببين اثنين: الأول أن الدراسة دراسة كيفية، والثاني أن الدراسة جديدة ولا توجد دراسات سابقة حول موضوع البحث تمت في الجزائر من قبل، بالإضافة لمبرر تميز المقابلة عن الاستبيان وهذا للعوامل التالية:²

- التفاعل المباشر بين الباحث وأفراد العينة الذين تمت مقابلتهم، مما يجعل باستطاعته الحصول على إجابة سؤاله مهما كان حال المقابل.
- المقابلة تقنية مرنة الاستعمال، أي أنه يمكن تعديلها حسب الموقف، من خلال توضيح المصطلحات إضافة أسئلة توضيحية وبنية، حتى وإن لم تذكر في الدليل الخاص بالمقابلة.
- التحكم بوضع المقابلة، أي بإمكان الباحث التعمق بسؤاله للمقابل تدريجيا حتى يصل للمعلومة التي يريدها، كأن يبدأ بالمقدمات ليصل إلى النهايات، أي بإمكانه الاستطراد في الأسئلة وتوضيحها حتى يحصل على إجابة دقيقة مرتبطة بالموضوع.

الفرع الثاني: أنواع المقابلة:

تعددت تقسيمات وتصنيفات المقابلة، ويعود السبب في هذا التعدد إلى تنوع الأهداف والغايات من إجراءاتها، فالمقابلات تختلف باختلاف الغرض منها، وطبيعتها ومداهها، عدد المستجوبين فيها (فردية أو جماعية)، أو لنوع الأسئلة التي تطرح فيها، (موجهة، نصف الموجهة، غير الموجهة).

وفي موضوعنا هذا نبحت عن آراء فردية أو شخصية لموظفي أقسام الائتمان، فالأنسب للدراسة هو المقابلة الفردية، كما أننا سنستخدم نوعين أساسيين في الدراسة من أنواع المقابلة هما: المقابلة الحرة (غير موجهة) والمقابلة نصف الموجهة.

أولاً: المقابلة الحرة

تعتبر المقابلة الحرة أداة من أدوات جمع المعلومات، كثيرا ما يستخدمها الباحث في الدراسات الاستطلاعية والاستكشافية، ويلجأ إلى استخدامها بهدف الإطلاع على جوانب وخبايا الموضوع، الذي يكون غامضا بالنسبة إليه، وفي هذا النوع من المقابلة يترك المجال للمبحوث للتعبير بكل حرية عن آرائه واتجاهاته ومشاعره، يمتاز هذا النموذج من المقابلة بوفرة الأسئلة وتنوعها وعدم انتظامها، بحيث تسمح للباحث كشف النقاب عن المواضيع والأحداث الغامضة، وتزويده بإستبصارات ورؤى حول جوانب الظاهرة. كما تتيح له فرصة تعديل الأسئلة وتغييرها

¹ نور الدين حفيظي، "المقابلة كأداة بحثية في جمع المادة العلمية"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، أبريل 2016، ص71.

² نبيل حميدشة، "المقابلة في البحث الاجتماعي" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 08، جوان 2012، ص107.

حسب المواقف المختلفة، ويساهم هذا النموذج من المقابلة في تنمية فروض الدراسة وأهدافها، كما يساهم من جهة أخرى في بناء مقابلات موجهة ومقننة.¹

وقد استخدمنا المقابلة الحرة في الدراسة لجمع المعلومات من الميدان ومحاولة المقارنة بينها وبين ما جمعناه في الجانب النظري من الدراسة، حتى نحاول أن نضمن الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، وثبات التناسق بين جانبي النظري والتطبيقي.

وقد ساعدتنا المقابلة الحرة في الدراسة على الإطلاع على مختلف وكالات البنوك، وتم فيها طرح أسئلة عامة ومفتوحة على موظفي البنوك الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، حيث كانت هذه المقابلات تمهيد لإعداد دليل أسئلة المقابلة نصف الموجهة، وضبط محاوره وتعديله من خلال إضافة أو حذف بعض الأسئلة، وهذا ما ساعد في صدق وثبات أداة المقابلة المستخدمة في الدراسة، مما يضمن نوعية هذه الأداة في الدراسة. وبما أن المقابلة الحرة تمتاز بالمرونة في التفاعل بين المبحوثين أثناء إجابتهم، نجد أن المقابلة الحرة مع موظفي الأقسام الائتمان منحتهم كل الوقت للإجابة عن الأسئلة، وهذا ما خلق مناخ مريح بين الباحثة والموظفين، مما شجع على زيادة عامل الثقة عندهم وبالتالي تسجيل إجاباتهم بكل راحة.

ثانيا: المقابلة نصف الموجهة

في هذا النوع من المقابلة يقوم الباحث بتحديد مجموعة من الأسئلة بغرض طرحها على المبحوث، مع احتفاظ الباحث بحقه في طرح أسئلة من حين لآخر دون خروجه عن الموضوع.²

فالمقابلة نصف الموجهة هي مقابلة شبه الجاهزة، أو شبه المنظمة. وهو ما يعني أن الباحث يعد مقابلة له، وأن يقترح أمر استجواب ويوجه المحادثة، ولكن لا يفرضها. بإختصار، يتم إعداد المقابلة ولكن يبقى منفتحاً على خصوصية الحالات وواقع الفاعل. وتسمح المقابلة نصف الموجهة بمعرفة تصورات الذين تمت مقابلتهم حول موضوع محدد جيداً، دون لبس في تراكم وتباين المعلومات في بعض الأحيان، كما في المقابلات المتعمقة، وتعتبر المقابلة نصف الموجهة الأكثر استخداماً في البحوث الكيفية، وهو ما يتطلب إعداد دقيق لدليل المقابلة.³

وقد استخدمنا المقابلة نصف الموجهة لأن طبيعة أسئلتها تسمح للفرد المستجوب من الإجابة بالأسلوب الذي يسمح له بالإجابة مباشرة والإجابة قدر الإمكان على الأسئلة المحددة في دليل المقابلة. وهذا لأخذ نوع من الحرية والراحة في الإجابة. كما أن منح المستجوب فرصته في التحدث عن الموضوع، سيجعله يفكر في عمق ونوعية المعلومة التي سيدلي بها، ومنه ضمان دقة المعلومات الصادرة عنه، وبالتالي خلق التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث، مما يجعل كل مستجوب يبذل جهده في إعطاء المعلومات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع

¹ مسعودة بيطام، مرجع سبق ذكره، ص123.

² نبيل حميدشة، المرجع السابق، ص102.

³ Lina Sylvain, « Le Guide D'entrevue: Son Elaboration, son Evolution et Les Conditions de Réalisation d'une Entrevue », ARC/ Actes du colloque, 2000, p129.

الدراسة، وقد استخدمنا لهذا النوع أسئلة نصف مفتوحة لا يتبعها خيارات، ولكنها أسئلة تسمح بالإجابة الفردية. وأسئلة مغلقة بخيارات محددة بموضوع الدراسة، مما يرفع ثبات المقابلة.

المطلب الثاني: جمع البيانات ودليل المقابلة

سنحاول في هذا المطلب إلى تحديد طريقة جمع البيانات التي قمنا بها من أجل الوصول للمعلومات الضرورية التي قمنا بإدراجها في دليل المقابلة، بالإضافة إلى ذلك سوف نشرح طريقة تصميم هذا الدليل.

الفرع الأول: جمع البيانات

تستند كل الدراسات على معلومات أولية يجمعها الباحث وأخرى يستقيها من الوثائق والتقارير التي يعدها غيره. وبما أن دراستنا دراسة استكشافية، تعتمد على المقاربة الكيفية، ولا توجد دراسات سابقة في الموضوع، كان لابد من البحث عن طرق لجمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية والتي لها علاقة بموضوع البحث،

أولاً: تحليل بيانات المقابلة

تشير المقابلات الكيفية الكثير من الباحثين، وتميل إلى توليد كميات كبيرة من البيانات، فقد تأخذ المقابلة التي تستغرق ساعة كاملة ما يقرب من ست إلى سبع ساعات للتدوين، وحوالي خمسين صفحة من النص. ومع ذلك في البداية، يمكن إجراء التحليل من خلال الترميز. وقد تمت مناقشة الترميز على نطاق واسع في أبحاث العلوم الاجتماعية من خلال خطوتين أساسيتين هما:

- توليد وحدات بيانات ذات معنى؛
- تصنيف وترتيب هذه الوحدات؛

وبناء على ذلك، من المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى تقليل كمية البيانات التي يتم جمعها عن قصد، بالإضافة إلى أن عملية التحليل ينبغي أيضاً أن تكون انعكاسية، أي بما في ذلك تفاعل الباحث مع تجربة المقابلات. وباختصار يمكن القول أنه لا توجد طريقة ثابتة لتحليل بيانات المقابلة، ويجب على الباحثين التعامل بحذر معها لأنها لا تؤثر فقط على جودة المقابلة، ولكن تؤثر على الصحة والموثوقية من البحث كله.

ثانياً: مقابلات التقارير

الإبلاغ عن المقابلة هو خطوة رئيسية يجب القيام بها، ومع ذلك فإن طبيعة التقارير هي التي قررت نوعاً ما طبيعة المقابلات، على سبيل المثال، مقابلة منظمة، والتي قدمت البيانات العددية، ويمكن الإبلاغ بإيجاز في الجداول والرسوم البيانية، في حين أن المقابلة المفتوحة هي التي من شأنها استنتاج الحسابات القائمة على كلمة، وقد تستغرق مساحة أكبر بكثير وهذا يرجع إلى عدة عناصر من تقرير المقابلة:

- مقدمة تتضمن الموضوعات والمحتويات الرئيسية؛
- مخطط للمنهجية والأساليب (من التصميم إلى إجراء المقابلات والنسخ والتحليل)؛

- النتائج (تحليل البيانات وتفسيرها والتحقق منها)؛
- المناقشة؛

ومن الضروري أن يصف الباحث إجراءات البحث وأهمية أسئلته، وقابلية تطبيقها على استخدام الطريقة. ومع ذلك، فإن الإبلاغ لا يقتصر على ما قيل، بل يجب أن يتضمن مناقشة وتبرير المعلومات والإجابات المقدمة. علاوة على ذلك، يمكن اقتباس بعض إجابات المستجيبين كما يقدمونها.

الفرع الثاني: تصميم دليل المقابلة

إن الدليل أشبه ما يكون باستمارة المقابلة التي تضم جميع الأسئلة التي سوف توجه للمقابل (المستوجب)، سواء كانت أسئلة محددة أو شبه محددة أو غير محددة إطلاقاً، وذلك طبقاً لما تقتضيه طبيعة الهدف من السؤال.¹ وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة يقوم الباحث بكتابتها، والتي تعينه في حصر مقابله مع الأخذ بعين الاعتبار أثناء كتابة الأسئلة التسلسل المنطقي في تدرجها، وترابطها وعدم تداخلها، إضافة إلى الأسئلة يقوم الباحث بالإشارة إلى أهداف المقابلة.²

حيث يعزز دليل المقابلة بعنصرين هما: طبيعة تطور البيانات والاتصال المباشر مع المشاركين. ومن جهة ثانية يمكن أن يكون دليل المقابلة التي بنيت وأعيد بناؤها على مدار المقابلات، يظهر كل ما هو أفضل من التقدم في التحليل للتغيرات أثناء البحث. من ناحية أخرى، اختيار دليل المقابلة هو إعطاء الأولوية للموضوعات بدلا من سلوكهم.³

وبالنسبة لدراستنا يتكون دليل المقابلة من عدة أسئلة ترتبط بالموضوع، وتنوعت هذه الأسئلة بين المحددة وشبه المحددة، وأحيانا مع التعليل، وبما أن طبيعة المقابلة التي قمنا بها هي مقابلة نصف الموجهة، ففرضت بأن تكون غالبية أسئلتها أسئلة شبه محددة.

وقد أخذنا في بداية التصميم تعريف بموضوع الدراسة وذكر الهدف من المقابلة، وذلك من أجل اطمئنان وثقة موظفي أقسام الائتمان في البنوك عند الإدلاء بإجاباتهم، وأيضا منحهم فرصة فهم ما نريد أن نبحث عنه. كما قمنا بإدراج وكتابة تقديم للمقابلة، والذي يحتوي على عدة نقاط وهي: تاريخ وساعة المقابلة بالنسبة للمقابلة، من جهة، ومنصب الموظف، مؤهله، تسمية البنك أو فرعه، الولاية التي فيها البنك بالنسبة للمقابل من جهة ثانية.

ثم قسمنا دليل المقابلة إلى خمسة محاور أساسية، وذلك تماشيا مع إشكالية وفرضيات الدراسة، حتى نقوم بالربط بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، بحيث يندرج تحت كل محور مجموعة من الأبعاد، يوجد ضمنها

¹ زينب دهيمي، "إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الاجتماعية-دراسة ميدانية في قسم علم الاجتماع على بعض طلبة الماجستير جامعة الجزائر"، أشغال الملتقى الوطني الأول حول: "إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر" واقع وآفاق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، أيام: 07-08 مارس 2012، ص 10.

² نبيل حميدشة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ Lina Sylvain, Op. Cit., p128.

مجموعة من الأسئلة تصب في نفس الهدف، تسمح لنا بالحصول على الإجابة عن كل متغيرات كل محور، والتي ستؤكد وجود الأثر من عدمه، وقد تنوعت الأسئلة حسب كل محور وأبعاده من أجل الحصول على إجابة للإشكالية بشكل عام، وإثبات أو نفي الفرضيات، بعد مقارنة آراء وإجابات موظفي أقسام الائتمان في البنوك عينة الدراسة، الذين ستنتم مقابلتهم مع بعضهم البعض، ومع الجانب النظري.

المطلب الثالث: مناخ المقابلة وصدقها

سوف نتحدث في هذا المطلب عن مناخ وبيئة المقابلة نصف الموجهة التي قمنا بها، وسوف نفسر مدى صلاحية هذه الأداة كمقياس نوضحه من خلاله أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك عينة الدراسة، كما سنوضح كيف ستتم الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: مناخ المقابلة

سوف نشرح في هذا الفرع أهم عناصر ومناخ وطريقة سير المقابلة، حيث سوف نشرح مجرى المقابلات التي قمنا بها في الدراسة ولهذا وضعنا جدول تم تقسيمه إلى أربعة أعمدة، حيث تم التطرق في العمود الأول إلى ماهية موظف الائتمان والوظيفة الحالية ومكان عمله، والعمود الثاني تاريخ المقابلة ومدتها، والعمود الثالث ظروف تحدثنا فيه عن ظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير ذكرنا الأهداف الأساسية لهذه المقابلة.

الجدول رقم (2.3): جمع البيانات والمعلومات

| موظف الائتمان | تاريخ المقابلة ومدتها | ظروف إجراء المقابلة | الأهداف الأساسية للمقابلة |
|--|--|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ■ الموظف الأول: ■ المؤهل العلمي: ■ التخصص: ■ الوظيفة الحالية: ■ المؤسسة المستخدمة: | <ul style="list-style-type: none"> ■ تاريخ المقابلة: ■ الساعة: | <ul style="list-style-type: none"> ■ طريقة الاستقبال: داخل البنك. ■ عرض طبيعة مشروع الدراسة. ■ شرح الغرض من المقابلة. ■ إتاحة الوقت الكافي للموظف للإجابة عن الأسئلة. ■ إعطاء فرصة للموظف لطرح جميع استفساراته حول المقابلة. | <ul style="list-style-type: none"> ■ أبعاد المقابلة. |

المصدر: من إعداد الباحثة.

وتهدف من خلال هذا الجدول لإثبات صدق الأداة المستخدمة وأنه يعتبر دليلاً على استخدامنا لهذه الأداة، ومدى مصداقية البيانات التي سيتم جمعها والاعتماد عليها، وهذا بتهيئة مناخ يسمح للباحثة من جهة بتسجيل كل البيانات التي تتعلق بكل موظف تمت مقابته وتسجيل تاريخها ومدتها، وطريقة الأجوبة، ومن جهة أخرى خصص جانب لظروف المقابلة والتي تتعلق بالموظف الذي سيجيب عن الأسئلة، من حيث طريقة الاستقبال وهل كانت المقابلة على إنفراد أو داخل المكتب مع بقية الموظفين أو خارج مكان العمل، هذا مع منح الوقت الكافي

للموظف لفهم موضوع الدراسة وإعطائه فرصة لطرح أسئلته واستفساراته حول المقابلة، كما خصص العمود الأخير لتوضيح الهدف من المقابلة والذي يتعلق بالأبعاد التي تحتويها.

الفرع الثاني: صدق وثبات المقابلة

تسمح الطبيعة الكيفية للبحث بمقاربة فهم شاملة لموضوع الدراسة، لأن البحث الكيفي تفسيري، استقرائي، كما أنه مرن وحساس لخصوصيات المبحوثين وسياقهم الاجتماعي. والموثوقية تتطلب أن يتم تطبيق القواعد المتعلقة بالصدق والثبات في حالة استخدام تقنيات كيفية، ولكنها ذات طابع خاص، بل وتسمية خاصة أحيانا.¹

أولاً: صدق المقابلة

يقصد بصدق المقابلة، قدرة الأداة على قياس ما يريد أن يقيمه الشخص المستخدم لها، وهناك أربعة وسائل لتحديد مدى مصداقية الأداة وهي:²

- **مصداقية المحتوى:** تشير إلى أي مدى يكون تمثيل الأداة لمحتوى البرنامج؛
- **مصداقية التكوين:** وهي تشير إلى المدى الذي تمثله الأداة للتكوين المفروض قياسه، والتكوين عبارة عن متغيرات مثل: (المهارات، وجهات النظر...)
- **مصداقية التزامن والموائمة:** وتشير إلى مدى توافق الأداة مع النتائج الأخرى المعمول بها في الوقت نفسه تقريباً، لقياس الخصائص نفسها؛
- **مصداقية التنبؤ:** وتشير إلى مدى قدرة الأداة على التنبؤ بسلوكيات ونتائج المستقبل؛

ثانياً: ثبات المقابلة

يقصد بثبات المقابلة هو اختبار درجة الدقة التي تقيس بها الأداة هذه المتغيرات أو بعبارة أخرى استقرار النتائج وثباتها لو تم تطبيق هذه الأداة مرة أخرى لنفس المجموعة وفي ظل نفس الظروف، ولكن بعد فاصل زمني. حيث تم اختبار ذلك من خلال عرض دليل المقابلة على مجموعة من المحكمين، والالتزام بكل الملاحظات المقدمة وإجراء التعديلات اللازمة والضرورية عليها، ثم بعد ذلك قمنا ببعض المقابلات التجريبية بوكالات البنوك بولاية الوادي للتأكد من فهم الأسئلة لموظفي أقسام الائتمان، وارتباط الأسئلة فعلاً بمتغيرات الدراسة بصفة شاملة. أي فهم صدق محتوى دليل المقابلة وشمول أسئلتها لقياس جميع متغيرات الدراسة.

¹ فضيل دليو، "معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، العدد 19، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 87.

² زينب دهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الخلاصة:

يشير Robert k, Yin بأن: "الدراسة الميدانية تتضمن البحث عن ظاهرة حديثة في نطاق حقيقي أو واقعي، حيث تكون العلاقات بين الظاهرة والنطاق غير واضحة، مما يستلزم استخدام العديد من مصادر المعلومات".¹

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض منهجية وطريقة الدراسة الكيفية، من خلال تحديد طبيعة مسار الدراسة والخيار الإستمولوجي لذلك. بالإضافة إلى تفصيل عينة الدراسة وشرح الخطوات الأساسية والمنهجية لها. كما أخذنا في هذا الفصل أيضا بالشرح المفصل لأهمية استخدام أداة المقابلة في البحوث الكيفية وأهميتها، وهذا بذكر أنواعها وموقع استخدامها لها في الدراسة وطريقة جمع البيانات وتصميم دليل المقابلة، وشرح المناخ الذي تمت فيه المقابلات في البنوك عينة الدراسة.

¹ Robert K, Yin, «Case Study Research: Design and Methods », Sage Publications, 4 Edit, California, 2009, p18.

الفصل الرابع:
تحليل البيانات
وإختبار الفرضيات

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصول الثلاثة السابقة لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور المقابلات المستخدمة كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين، سيتضمن المبحث الأول عرض للبنوك ميدان الدراسة وإجراءات منح الائتمان في البنوك بشكل عام، من خلال ثلاث مطالب، سنقوم في المطلب الأول بإعطاء لمحة تاريخية عن البنوك العاملة في الجزائر عينة الدراسة، وسنقوم في المطلب الثاني بشرح الإجراءات العامة لمنح الائتمان، أما المطلب الثالث فسنتناول فيه مخاطر الائتمان والإجراءات المتبعة للتقليل منها.

فيما سنتناول في المبحث الثاني تحليل البيانات الكيفية واختبار الفرضيات، من خلال ثلاث مطالب أيضا، سنقوم في المطلب الأول بشرح مناخ المقابلات في البنوك ميدان الدراسة، ثم عرض لمحتوى مقابلات البنوك ميدان الدراسة في المطلب الثاني، أما المطلب الأخير فسنتناول فيه تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: عرض للبنوك ميدان الدراسة وإجراءات منح الائتمان

نظرا لتطور العمليات المصرفية والتنافس الكبير في هذا القطاع، نجد أن هيكل النظام البنكي الجزائري، توسع ولم يعد مقتصرًا فقط على البنوك العمومية، وبما أن الدراسة أخذت بعينة من البنوك العاملة في الجزائر، سوف نقوم في هذا المبحث بمحاولة عرض لبنوك عينة الدراسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة

منذ الاستقلال والقطاع المصرفي الجزائري يقوم بتغييرات وفقا للأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية، من أجل ضمان سيرورته والابتعاد عن المخاطر المالية، فتتج عن هذه التغييرات تطور وزيادة في عدد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية والنقدية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الجزائري، وهي عدة أنواع أبرزها البنك المركزي الذي يعتبر العنصر الأساسي للهيكل النقدي والمالي للدولة، فلا تقل البنوك التجارية أهمية عن البنك المركزي، فهي التي تلعب دور الوسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين الذين يحتاجون إليها، كما أنها تساهم في تدعيم سيولة الاقتصاد الوطني وتمويله من خلال العمليات التي تمارسها، والمتمثلة في قبول الودائع وتقديم الائتمان، ولقد تطور هيكل النظام البنكي الجزائري من خلال الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها السلطات من الستينات إلى غاية السنوات الراهنة، حيث أصبحت الصناعة البنكية في الجزائر تضم الأنواع الرئيسية الآتية:

أولاً: البنوك التجارية

وهي تضم مجموعة من البنوك العمومية وأخرى خاصة، وقد حددها المقرر رقم 18-01 المؤرخ في: 02 جانفي 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. ويلخص الجدول التالي قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر سنة 2018 كما يلي:

الجدول رقم (1.4): قائمة البنوك المعتمدة في الجزائر إلى غاية: 02 جانفي 2018

| | |
|---|--|
| Banque Extérieure d'Algérie (BEA); | بنك الجزائر الخارجي؛ |
| Banque nationale d'Algérie (BNA); | البنك الوطني الجزائري؛ |
| Crédit populaire d'Algérie (CPA); | القرض الشعبي الجزائري؛ |
| Banque de développement local (BDL); | بنك التنمية المحلية؛ |
| Banque de l'agriculture et du développement rural (BADR); | بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ |
| Caisse nationale d'épargne et de prévoyance «Banque», (CNEP); | الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(بنك)؛ |
| Banque Al Baraka d'Algérie; | بنك البركة الجزائري؛ |

| | |
|---|---|
| Citibank N.A Algéria «Succursale de Banque» ; | سي تي بنك - الجزائر (فرع بنك)؛ |
| Arab Banking Corporation-Algeria; | المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر؛ |
| Natixis -Algérie ; | نتيكسيس - الجزائر؛ |
| Société Générale-Algérie ; | سوسيتي جنيرال - الجزائر، |
| Arab Bank Plc-Algeria «Succursale de Banque»; | البنك العربي - الجزائر (فرع بنك)؛ |
| Bnp Paribas Al-Djazair; | بي . ن . بي باريباس - الجزائر؛ |
| Trust Bank-Algeria; | ترست بنك - الجزائر؛ |
| The Housing Bank For Trade And Finance - Algeria; | بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر؛ |
| Gulf Bank Algérie; | بنك الخليج - الجزائر؛ |
| Fransa bank Al-Djazair; | فرنسا بنك - الجزائر؛ |
| Crédit Agricole Corporate et Investment Bank Algérie; | كريدي اريكول كروبوات وانفستمانت بنك ألجيري؛ |
| H.S.B.C-Algeria « Succursale de Banque »; | إتش . إس . بي . سي - الجزائر (فرع بنك)؛ |
| Al Salam Bank-Algeria; | مصرف السلام - الجزائر؛ |

المصدر: الجريدة الرسمية، المقرر رقم: 01-18 المؤرخ في: 02 جانفي 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، العدد 04، ص 27.

أ. **البنوك العمومية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل إلى الدولة، وتعد هذه البنوك الفاعل الرئيسي في النظام البنكي الجزائري، حيث تقوم بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزع الائتمان للزبائن، كما تقوم أيضا بعمليات بنكية مختلفة. وتمثل قائمة البنوك العمومية الجزائرية في ما يلي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- الائتمان الشعبي الجزائري (CPA)؛
- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- بنك الجزائر الخارجي (BEA)؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)؛

ب. **البنوك الخاصة:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها لأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، يتولوا إدارة شؤونها ويتحملون مسؤولياته القانونية والمالية. وقد حدد المقرر رقم 01-18 المؤرخ في: 02 جانفي 2018، قائمة البنوك الخاصة التالية:

- سي تي بنك (Cite Bank)؛
- البنك العربي التعاوني (ABC)؛
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque)؛
- الشركة العامة (Société Générale)؛
- البنك العربي (Arab Bank)؛

- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas)؛
- ترست بنك - الجزائر؛
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر؛
- بنك الخليج - الجزائر؛
- بنك فرنسا؛
- CA-CIB ALGERIE؛
- H.S.B.C الجزائر؛
- بنك السلام - الجزائر؛
- بنك البركة؛

ثانيا: المؤسسات المالية:

هي تلك المؤسسات التي تمنح الائتمان بشكل عام ولا تقبل الوديعة، وتم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض، وقد حدد المقرر رقم 01-18 المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر سنة 2018، والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:

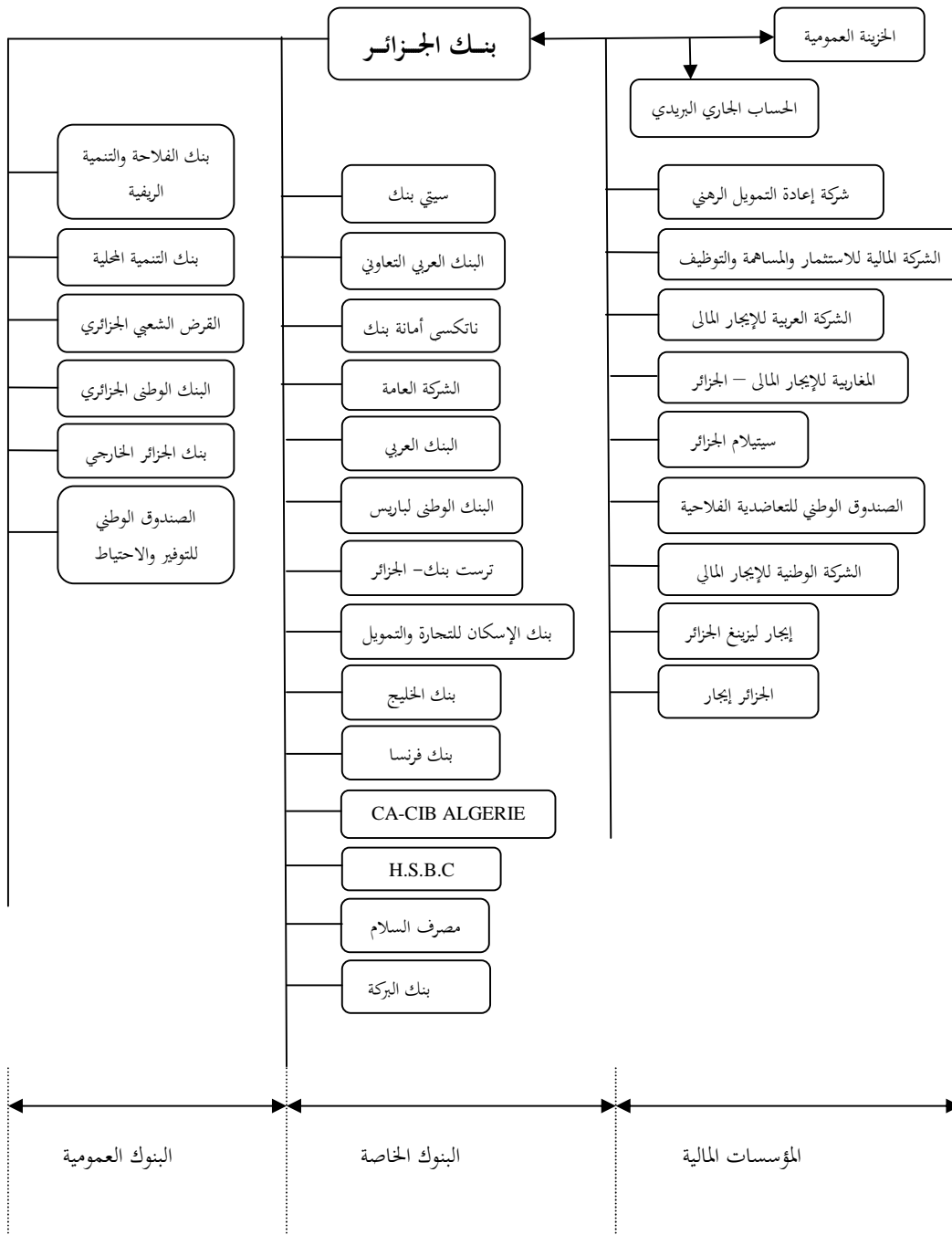
الجدول رقم (2.4): قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية: 02 جانفي 2018

| | |
|--|--|
| Société de Refinancement Hypothécaire; | شركة إعادة التمويل الرهني؛ |
| Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement - Spa – «Sofinance-Spa»; | الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف " ش . م . ا . م . ت - ش . أ "؛ |
| Arab Leasing Corporation; | الشركة العربية للإيجار المالي؛ |
| Maghreb Leasing Algérie; | المغربية للإيجار المالي - الجزائر؛ |
| Cetelem Algérie; | سيتيلام الجزائر؛ |
| Caisse Nationale de Mutualité Agricole «Etablissement Financier»; | الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية"؛ |
| Société Nationale de Leasing-Spa; | الشركة الوطنية للإيجار المالي- شركة أسهم؛ |
| Ijar Leasing Algérie-Spa; | إيجار ليزينغ الجزائر- شركة أسهم؛ |
| El Djazair Ijar-Spa; | الجزائر إيجار- شركة أسهم؛ |

المصدر: الجريدة الرسمية، المقرر رقم: 01-18 المؤرخ في: 02 جانفي 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، ص 27.

مما سبق يمكننا وضع هيكل النظام البنكي الجزائري المعتمد عليه بعد قانون النقد والقرض المعدل.

الشكل رقم (1.4): هيكل النظام البنكي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: المقرر رقم 01-18 المؤرخ في: 02 جانفي 2018، و www.bank-of-algeria.dz بتاريخ: 2018 /04/16.

الفرع الثاني: تعريف للبنوك عينة الدراسة

بما أن دراستنا تناولت أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر. لذلك اخترنا عينة الدراسة من داخل البنوك، وركزنا خصوصا على موظفي أقسام الائتمان. حيث شملت العينة تسعة بنوك عاملة بالجزائر منها بنوك خمسة بنوك عمومية وأربعة بنوك خاصة. قمنا بتعريف مبسط لها كما يلي:

أولا: البنوك العمومية

وهي البنوك التي تعود ملكيتها التامة للقطاع العام. حيث تحتل هذه البنوك مكانة هامة في الجزائر وهي البنوك الأكثر نشاطا، وقد تناولنا في عينة الدراسة خمسة بنوك من مجموع ستة بنوك عمومية وهي كما يلي:

أ. **البنك الوطني الجزائري:** يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ: 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي. وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلته، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص بإسم "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي. ووفقا للقانون رقم: 01-88 الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، والذي كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري كالحرية المؤسسات في التوظيف لدى البنوك وحرية البنك في أخذ قرارات التمويل للمؤسسات.¹

وعند صدور القانون رقم: 90-10 الصادر بتاريخ: 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد آنذاك. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. وعلى غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام الأموال من المودعين، عمليات الائتمان وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، ويعد البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ: 05 سبتمبر 1995. وفي شهر جوان 2009، تم رفع رأسماله من 14 600 مليار دينار جزائري ثم إلى 41 600 مليار دينار جزائري. ويقترح البنك الوطني الجزائري على كافة زبائنه منتجات وخدمات بنكية وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية. كما يدعم كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني. وقد وسع البنك الوطني الجزائري شبكته، ووضع تحت تصرف زبائنه 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 17 مديرية جهوية

¹ www.bna.dz, Le : 10/06/2018

للاستغلال. وقصد تطوير النقد، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بينكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 90 شبك بنكي آلي و 138 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات. كما تأقلمه الجهوي المحلي وأسلوبه الخاص في العلاقات هي أساس ونقاط قوة تركزه الذي يجعل منه بنك جوارى ضخماً.¹

ب. **القرض الشعبي الجزائري:** تأسس القرض الشعبي الجزائري وفقاً للمرسوم رقم: 66/366 الصادر بتاريخ: 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بمرسوم رقم: 75/67 المؤرخ في: 14 ماي 1967 برأس مال قدره: 15 مليون دينار جزائري.² حيث ورث البنك أعمال كل من: المصرف الشعبي التجاري الصناعي، مجموع الفعاليات الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، عنابة، بالإضافة إلى الصندوق الجزائري للقرض الشعبي.³ وقد اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيراً البنك المختلط الجزائر- مصر، بعد تأميمها،⁴ وذلك في: 01 جانفي 1968. أما بالنسبة لشركة مرسيليا للإقراض فكان اندماجها في البنك بتاريخ: 30 جوان 1968. وفي شهر أفريل من سنة 1985 انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية، حيث تنازل له القرض الشعبي الجزائري عن: 40 وكالة من أصل 114، كما تم تحويل 550 عامل وإطار، بالإضافة إلى 89000 حساب جاري بنكي لحساب بنك التنمية المحلية. وحسب قانون تسيير المؤسسات لسنة 1988 يعد القرض الشعبي الجزائري شركة مساهمة رأس مالها ملك عام للدولة، ويعد ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. حيث يقوم القرض الشعبي الجزائري بنشاطه كأى بنك تجاري، فهو يقوم بجمع الودائع ويمنح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، ويمنح القروض للقطاع الحرفي، الفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، بالإضافة إلى قطاع الصيد البحري والتعاونيات الغير فلاحية والمهن الحرة.

ج. **بنك الجزائر الخارجي:** أنشأ بنك الجزائر الخارجي بموجب الأمر رقم: 67-204 في: 01 أكتوبر 1967،

والذي يعد حدثاً هاماً في إستراتيجية الدولة الجزائرية من أجل إضفاء الطابع الجزائري على النظام البنكي الجزائري.⁵ وبذلك أصبح هو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعاً لقرارات تأميم القطاع البنكي، ويعتبر بنك الجزائر الخارجي من البنوك الرائدة من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية. ولذلك أوكلت له الدولة كل الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة كبيرة. وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون: 88-02 المؤرخ في: 12

¹ www.bna.dz, Le : 10/06/2018

² دليلة دادة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ شاكور القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁴ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 189.

⁵ www.bea.dz, Le :28/10/2018.

جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، حيث يعد من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم التنفيذي 88-61 المؤرخ في: 12 جانفي 1988.

وفي سنة 2003 تبنى البنك هيكلًا تنظيميًا جديدًا بموجبه تم استحداث هياكل جديدة وتوسيع وتمديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة، وتمثل مهمته الأساسية في تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني والعلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى، وفي هذا الإطار منح له ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج، أصبح يقوم بالعديد من المهام منها ما يلي:

- القروض القصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل؛
- القروض متوسطة وطويلة الأجل لإحداث نشاطات جديدة أو توسيع النشاطات القائمة؛
- منح الحسابات الجارية للمدينة للمتعاملين معه لتأمين احتياجاتهم الضرورية من الأموال النقدية؛
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة؛
- إصدار الشيكات وإجراء الحوالات؛
- تصديق الشيكات المسحوبة على البنك؛

د. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، فهو أكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته. ويعد هذا البنك مؤسسة مالية وطنية تأسست بمقتضى المرسوم رقم: 82-206 المؤرخ في: 13 مارس 1982 تحت الشكل القانوني لشركة بالأسهم. مهمتها الرئيسية تطوير القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الريفية. برأس مال حالي قدره: 54 000 000 000 دينار جزائري. حيث تكون في البداية من 140 فرعا، وحاليا تضم شبكته أكثر من 300 فرع و39 مكتب إقليميا. ينشط فيها حوالي 7000 من المديرين التنفيذيين والموظفين في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية. كما أن كثافة شبكته وحجم قوتها العاملة جعلت منه البنك الرائد على المستوى الوطني. وقد أخذ في مهامه دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظ على التوازن الجهوي. ففي هذا الإطار قام البنك بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الفلاحي، ومزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية والمستفيدون من الثروة الزراعية ومزارع القطاع الخاص والتعاونيات الخدمية، وكذلك الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري. وبعد صدور قانون النقد والقرض في: 19 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للمؤسسات، وألغى نظام التخصص فأصبح البنك كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف

التي تقوم بها البنوك التجارية الأخرى، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، تشجيع عمليات الادخار، والمساهمة في عملية التنمية، وبذلك أصبح يحتل موقعا متميزا ضمن الجهاز البنكي الجزائري.¹

هـ. **بنك التنمية المحلية**: تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم 85-85 المؤرخ في: 30 أفريل 1985،² وهو بنك عمومي برأس مال يقدر بـ 36 800 000 000 مليون دينار جزائري. ويملك بنك التنمية المحلية شبكة مكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها وستة وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية ويميزه عن باقي البنوك. ويعد بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة والأفراد والعائلات. ويسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها، من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ، CNAC، ANGEM، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد. من جهة أخرى لبنك التنمية المحلية دور رئيسي في تمويل المشاريع السكنية وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية، وكذا أيضا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.³

ثانيا: البنوك الخاصة والمختلطة

تبنّت الجزائر في أول التسعينات إصلاحات هدفت إلى تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة والسماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والمختلطة والترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر، نتج عنها العديد من البنوك الخاصة العاملة في الجزائر. حيث تعرف البنوك الخاصة بأنها البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات. أما البنوك المختلطة فهي البنوك التي تكون ملكيتها للدولة وللقطاع الخاص، أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة مثل هذه البنوك وعادة تلجأ الدولة لحيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من النوع من البنوك لتضمن السيطرة عليه.⁴

و بما أنه هناك حوالي 14 بنك خاص في الجزائر، لم يكن بإستطاعتنا أن ندخلها كلها ضمن عينة الدراسة فإكتفينا بعينة تتكون من أربع بنوك وهي: بنك الخليج الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام وسوسيتي جينرال.

¹ www.badr-bank.dz, Le: 21/10/2018.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص191.

³ www.bdl.dz, Le: 14/06/2018

⁴ فايق شقير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص23.

أ. **بنك الخليج - الجزائر**: تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 000 000 000 دينار جزائري، وهو بنك تجاري يملكه ثلاث بنوك ذات سمعة دولية وهي: (BurganBank) بقيمة 60 في المائة، وبنك تونس العالمي بـ30 في المائة، والبنك الأردني الكويتي بـ10 في المائة. وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة. وبدأ بنك الخليج الجزائر نشاطه في مارس 2004، حيث تمثلت مهمته الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، وذلك من خلال عرضه على المؤسسات والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية المتميزة بالحدثة، كما يقدم بنك الخليج الجزائر لعملائه خدمات مصرفية تقليدية، وكذلك التي تتوافق مع الشريعة. وقد حرص منذ تأسيسه على الاستثمار في مجالات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وهو ما مكّنه من أخذ مكانة ضمن قائمة البنوك العاملة في الجزائر، بشبكة تضم 63 وكالة كلاسيكية من بينها 06 أجهزة أوتوماتيكية تعمل من أجل الاقتراب من عملائها في جميع أنحاء الدولة.¹

ب. **بنك البركة الجزائري**: يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية. كما يعد بنك البركة الجزائري أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص). حيث تم تأسيسه في: 20 ماي 1991، برأسمال إجتماعي قدره 500 000 000 دينار جزائري، بمساهمة كل من:²

- مجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 55,90 في المائة.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي جزائري) بنسبة 44,10 في المائة.

وبدأ البنك أنشطته المصرفية الخاصة خلال شهر سبتمبر 1991. وفي إطار القانون رقم: 03-11 الصادر في: 26 أغسطس 2003 المتعلق بالنقد والقروض، أتيح للبنك الحق في تنفيذ جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.³ وفي سنة 2006 قام بالبنك برفع رأس ماله إلى: 2 500 000 000 دينار جزائري. كما أن لبنك البركة - الجزائر شبكة جيدة على مستوى التراب الوطني بتعداد موظفين يقدر بـ 944 موظف سنة 2015.⁴

ج. **مصرف السلام- الجزائر**: هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. جاء تأسيسه كثمرة للتعاون الجزائري-الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر،⁵ ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمداً في ذلك أرفع معايير

¹ www.badr-bank.dz, Le : 21/10/2018.

² التقرير السنوي لسنة 2015 لبنك البركة- الجزائر، ص06.

³ www.albaraka-bank.com, Le :10/06/2018.

⁴ التقرير السنوي لسنة 2015 لبنك البركة - الجزائر، ص13.

⁵ www.alsalamalgeria.com, Le : 21/10/2018.

الجودة في الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للمتعاملين والمساهمين على حد سواء . ويسعى بنك السلام لأن يكون من أهم وأبرز البنوك العاملة في السوق الجزائرية، من خلال توسيع شبكته حيث إرتفع عدد موظفيه حسب التقرير السنوي لسنة 2017 إلى 325 موظف. وهو يعمل وفقا لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة للشعب الجزائري. حيث يسعى البنك إلى تقديم خدمات مصرفية عصرية مبتكرة تواكب مسيرة التطور في الجزائر،¹ والعمل بشكل دؤوب لتعزيز مكانته في المجال المصرفي على صعيد الخدمات والمنتجات، إضافة إلى العمل على التغيير والتحديث لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار للجزائر. ويعتمد البنك على أحدث وأفضل التقنيات من أجل توفير تشكيلة من المنتجات والخدمات التي تضاهي أفضل المستويات العالمية. مع الالتزام بأهدافه والمتمثلة في تقديم أفضل وأسرع الخدمات إلى عملائه، حيث وضع مجموعة من المنتجات والخدمات التي تمنح العميل فرصة الوصول إلى أصوله من أي مكان وبكل سهولة.

د. سوسيتي جنرال الجزائر: مجمع سوسيتي جنرال هو من أوائل المجمعات في قطاع الخدمات المالية التي تعتمد على نموذج العمل المصرفي المتنوع على مستوى عالمي. تربطه قوة مالية وإستراتيجية حتى يكون دائما في نمو متقدم مع الطموح بأن يكون له مرجعية في أسواقه واختيار الزبائن، لأنه يتسم بالجودة والقدرة على التحكم والالتزام بالموظفين حتى يستطيع تقديم خدمات جيدة للزبائن.²

ويعد سوسيتي جنرال الجزائر من أوائل البنوك الخاصة في الجزائر، والمملوكة كليا من طرف مجمع سوسيتي جنرال. فهي واحدة من أكثر وأول البنوك الخاصة التي تستقر في الجزائر، منذ عام 2000. وشبكته في توسع مستمر، حيث تملك حاليا 90 وكالة موزعة على 30 ولاية في الجزائر. منها 11 مركزا للأعمال مخصصة لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة.³ ويقدم سوسيتي جنرال الجزائر مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمبتكرة لحوالي 455 000 من الزبائن منها: 450 000 من العملاء الأفراد والمهنيين و5000 من الشركات. ولضمان جودة تقديم الخدمات والاستماع للعملاء يوظف البنك حوالي 1400 موظف في تاريخ: 31 ديسمبر 2017.⁴ ويعمل سوسيتي جنرال على تقديم منتجاته بأفضل الوسائل ويعمل على توسيع نطاقها لتشمل جميع العملاء سواء أفراد أو مهنيين أو شركات.

¹ التقرير السنوي لسنة 2017 لمصرف السلام- الجزائر، ص13.

² www.societegenerale.dz, Le : 22/10/2018.

³ التقرير السنوي لسنة 2017 لسوسيتي جنرال الجزائر، ص05.

⁴ التقرير السنوي لسوسيتي جنرال الجزائر، المرجع السابق، ص09-10.

المطلب الثاني: الإجراءات العامة لمنح الائتمان

تعد مهمة منح الائتمان من أهم الوظائف التي تضطلع بها الوساطة المالية، وهي أحد أهم وظائف البنوك. ولكي يقوم البنك بتقديم ائتمان، يكون أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه الاعتماد على عدة أساليب أو تقنيات لمنحه، ومن ثم اتخاذ عدة إجراءات من أجل ضمان تحصيله.

الفرع الأول: دراسة ملفات الائتمان في البنوك عينة الدراسة

يحتوي ملف الائتمان على جميع المعطيات والمعلومات المرتبطة بطلب الائتمان، التي من شأنها أن تساعد البنك في قبوله أو رفضه لمنح الائتمان المطلوب، ويتضمن هذا الملف العناصر الآتية:

أولاً: تقديم المؤسسة

يتم في هذا العنصر تحديد كل التفاصيل عن المؤسسة فيما يخص:

- تأسيسها؛
- نشاطها؛
- مسيرها، شركائها؛
- الزبائن الرئيسيين؛
- التعديلات و الزيادات في رأس المال أو الشركاء؛

ثانياً: مختلف الوثائق المتعلقة بالمؤسسة

تختلف الوثائق المتعلقة بالمؤسسة في عدة مجالات سواء كانت هذه الوثائق قانونية، إدارية، محاسبية، ومالية وتمثل الوثائق المطلوبة في طلب الائتمان في ما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف مسير المؤسسة، يوضح فيه: المهنة، العنوان، المبلغ المطلوب وآجاله؛
- نسخة مصادق عليها عن السجل التجاري؛
- القانون الأساسي للمؤسسة؛
- الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع؛
- سندات الملكية للمباني الصناعية والأراضي؛
- القانون الداخلي للمؤسسة؛
- الميزانيات وجداول حسابات النتيجة لثلاثة سنوات سابقة (إذا كانت المؤسسة قائمة)؛
- الميزانيات التقديرية لثلاث سنوات لاحقة (إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري)؛
- فاتورة تقديرية ومخطط تمويل للأشغال والبناءات المراد إنجازها؛

ثالثاً: مؤشرات الهيكل المالي

من خلال مؤشرات الهيكل المالي يتم الحكم على التوازن المالي للمؤسسة، خاصة تقدير طاقة الاستدانة والقدرة على السداد، وتقدم المؤسسة في هذا الإطار الوثائق التالية:

- حسابات رأس المال العامل والحاجة من رأس المال العامل للاستغلال؛
- مخطط التمويل إذا تعلق الأمر بقرض الاستثمار، ومخطط الخزينة إذا تعلق الأمر بقرض الاستغلال؛
- مجموعة معينة من النسب المالية، منها نسب السيولة، الدوران، المردودية؛

رابعاً: مبلغ الائتمان ومدته والغرض منه

من المعروف أن مبدأ التسليف السليم يعتبر خطأ كبيراً تسليف الحد الأقصى الممكن تسليفه للعميل، إذا كان هذا المبلغ غير كافي لتحقيق الغرض من الائتمان، لأن البنك في هذه الحالة إذا قام بالتسليف فإنه سيجد نفسه في موقف المحبر على تقديم تسهيلات لا يرغب في تقديمها، كما أنه يجب أن لا تتعارض أغراض الائتمان والسياسات المالية والنقدية للحكومة، ولا تتعارض مع ربحية البنك.¹ لهذا يجب أن يتم تحديد كل من مبلغ الائتمان ومدته والغرض منه، بكل دقة في طلب الائتمان.

خامساً: طرق تسديد الائتمان

يجب على البنك قبل الموافقة على منح الائتمان التأكد من مصادر الوفاء به، فإذا كان الائتمان سيسدد من الأرباح المحققة، لا بد من التأكد من قدرة المقترض على تحقيق مقدار كافي من الأرباح للسداد. لهذا يجب أن يتم توضيح طرق التسديد التي سوف تستخدمها المؤسسة عن طريق تقديم وثائقها للبنك.

سادساً: الضمانات المقدمة

لا بد للبنك من فحص الضمانات التي يقدمها العميل ضماناً للائتمان الذي قد يمنح له، وتكون عادة لها علاقة بأجل الائتمان.² وتختلف الضمانات التي يطلبها البنك حسب نوع الائتمان، فمنها ضمانات شخصية وأخرى حقيقية.

الفرع الثاني: الدراسة المبدئية لملفات الائتمان

يقوم البنك بعملية فرز ملفات الائتمان الواردة إليه من أجل دراستها بعناية ودقة كافية، فمن خلال هذا يتشكل لديه تصور مبدئي عن طالبي الائتمان قبل اتخاذ قرار قبول أو رفض منح الائتمان المطلوب. فكلما كانت نسبة توافق الملف مع أهداف البنك كبيرة، كلما حظي طلب الائتمان بقبول أوفر بشرط أن تتناسب قيمة الائتمان مع إمكانيات البنك، وعند توفر كل هذه النقاط فإن البنك يمنح قرار بالقبول المبدئي ليتم بعد ذلك

¹ محمد الموفق عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص113-114.

² هشام جبر، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص63.

دراسة الملفات دراسة دقيقة ومعقدة لتشكيل القرار النهائي، حيث يختلف مخطط الدراسة باختلاف الائتمان المطلوب سواء كان قرض استغلال أو قرض استثمار.

أولا: بالنسبة لقروض الاستغلال

تمول قروض الاستغلال حاجيات خاصة تتميز بأجلها القصير، فهي محدودة في الزمن وتسدد بواسطة الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة المقترضة، لهذا يهتم البنك في هذا النوع من الائتمان بملاءة المؤسسة، حيث يقوم بالتقصي حول ما إذا كانت إيراداتها المستقبلية قادرة على تغطية الائتمان الممنوح في تواريخ استحقاقاتها المحددة، ومن ثم التأكد من أن دوران الأصول المتداولة للمؤسسة تضمن لها ملاءة دائمة. ويجب أن يستند العرض على الدراسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة، من خلال دراسة جميع الجوانب الإيجابية والسلبية، وكذلك التغييرات التي قد تحدث في الإدارة، الغرض منها والموارد والأنشطة.¹

ولمعرفة ملاءة المؤسسة فإنه يتم التركيز على هيكل المؤسسة ووضعيتها المالية من خلال المعلومات والوثائق المقدمة في ملف الائتمان مثل: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، باستخدام التحليل المالي لدراسة الملف وبالتالي تقييم المؤسسة من جانبها المالي.

ثانيا: بالنسبة لقروض الاستثمار

يعمل البنك في حالة قروض الإستثمار على التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، فيركز اهتمامه بعامل المردودية وقدرة المؤسسة على التسديد، كما تأخذ العوامل الاقتصادية والبشرية أهمية بالغة في عملية التقييم، فيقوم البنك في عملية تقديره للخطر بإبراز نقاط القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة في فرع نشاطها. معتمدا على القدرة الصناعية لها والظروف الاقتصادية العامة أو الخاصة بقطاع نشاطها، وبعد ذلك يقوم بتقييم كفاءات المسيرين وإطارات المؤسسة ومهارات الموظفين والعمال فيما إذا كانت في المستوى المطلوب لتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، من أجل تحقيق النمو والتطور للمؤسسة أو العكس.

كما يسمح التحليل المالي للوثائق التقديرية بالحكم على المردودية المستقبلية للمؤسسة. وعلى قدرته

التي ت هذه

في اتخاذ . إلى

:

أ. القيام بزيارات ميدانية لموقع النشاط:

. يجب . في مجال التسيير،

في

إلى المباني، وغيرها.

¹ Farouk Bouyacoub, "L'entreprise & le Financement Bancaire", Casbah Edition, Alger, 2000, p136.

ب. الاستعلام الائتماني: المصرفي، في الائتماني

الاقتراض الائتماني

توفير الائتماني... الخ¹ التي يجب على البنك جمع مختلف المصادر الداخلية:

يتسنى

2. احترامهم في

في

المصادر الخارجية: التي يمكن

الائتماني

المالي والصحف المحلية.

في

إلى

3. عن العميل لأنها تفيد في:

- العميل لهذه القروض؛

- غير مسددة على العميل

الفرع الثالث: الخطوات المتبعة لتقييم ملفات الائتمان

العمل الرئيسي لمسؤولي اتخاذ قرارات سليمة مبنية على أسس صلبة في كيفية استغلال الموارد المتاحة. رغم أن أهم هذه الخطوات هي تقييم للنسب المالية. محل التقييم

02 08

¹ "تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني كآلية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي بالجزائر"، بـ 01 2017 260.

² محمد الموفق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره 111.

03 03

³ "جودة أنظمة الإستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 28 2013 116.

أولاً: التشخيص المالي

المالي : " المالي، إلى التي إلى التفكير في

1 .

المالي ل التي

-

-

قراره يخص المقترضين.

أهميته في

تختلف

:

الأخيرة أولي، إلى

أ. إعداد التشخيص العام:

ب. إعداد تشخيص خاص بواسطة النسب المالية:

فترات مختلفة لها.

ج. قرار الإقراض:

بـ

مختلف بـ

ومن خلال هذه النتائج

ثانياً: عناصر التقييم البنكي

تختلف

في

عناصر خاصة، حيث تتمثل عناصر التقييم البنكي في ما يلي:

أ. ملاءمة المؤسسة: تعتبر الملاءمة في

بـ في

المالي. 2

ثم . تـ

المالي

1 حميلي "تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره" الوطني: المالي 2012 23-22 : 14 .

2 Farouk Bouyacoub, Op. Cit., p165-166.

ب. التسويات المالية:

1: الهيكل المالي، التي
 تخصيص التي
 يجب تخصص
 المقابلة الأولى: •
 بحيث قصيرة

المقابلة الثانية: وهي التي
 في
 يجب
 أكبر
 في
 معتبر.
 المقابلة الثانية: وهي التي
 في
 يجب
 أكبر
 في
 معتبر.

ج. حياة ومردودية المشروع:
 لهذا .

لاسترجاع ه، لهذا يجب
 . وبالتالي

2:

في
 في هذه

• حياة المشروع:

- الجوانب الاقتصادية: في

في:
 في المعني،
 التي في في تلي
 :

✓ المعني في الوطني

✓ في

✓ مختلفة،

في
 - الجوانب التقنية:

في
 :

¹ Ibid, p166-167.

² Farouk Bouyacoub, Op. Cit., p170.

✓ التجهيزات: التي خلالها يخص

في

التي تغيير

✓ الوسائل البشرية: يحتل وبالتالي

إلى عملها اتخاذ

• مردودية المشروع: في

سوف يستعيد أمواله في¹

تعتبر

فهي تساهم في التسيير التقني إيجابية.

في

إلى تسيير

ثالثا: تقييم ملفات الائتمان

يختلف

أ. تقييم ملفات قروض الاستغلال:

• باستعمال النسب المالية:

في: اله المالي تسيير المالي

التي معتبرة

إلى إيجابي له. التي

تدرجيا إلى الهيكل المالي

• تحليل الهيكل المالي: هذه

¹ Ibid, p171.

² Farouk Bouyacoub, Op. Cit, p175-178.

- مختلف
ته
في
سياسة الاستثمار: تشترط هذه
✓
✓
أهمية ✓
سياسة الإهلاكات والمؤونات: هذه
كبير
للأصول
الخزينة: به مجموع التي في
نتيجة تحليل رأس المال العامل:
الاستغلال التي لم تغطي من طرف موارد دورية، كما يمكن القول بان احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.¹
وبالتالي
غير كافي.
● تحليل الوضعية المالية: به
ومعتبر
2.
مقارنة ميزانيات متتالية:
ولإتمام
تعتبر
خمس
هذه
وغيرها.
مقارنة النتائج:
:

¹ عبد القادر بيجح، "الشامل لقتيات أعمال البنوك"

2013 241.

² Farouk Bouyacoub, Op. Cit., p198-199.

الأرباح، وغيرها، هذه ربحا

إلى يجب الذاتي في

الذاتي الصافي مخصصات الإجمالي

الصافي المحاسبي. في

● تحليل الحركات المالية والتوازن بين الموارد والاستخدامات: هذه هما:¹

- الأرباح في

- في

في يجب التي لها

إلى في

وجمع التي تساعده في . ولهذا

في خلالها

التسيير التي وبالنتالي

● فحص مخطط الخزينة: يبرز مخطط

هذه

قصيرة

أ. تقييم ملفات قروض الاستثمار: يختلف

- الحالة الأولى: محاسبية

- الحالة الثانية: ثم في مجملها في أكبر في محاسبية

التسيير المالي وأخيرا

¹ Ibid, p202.

² Farouk Bouyacoub, Op. Cit., p202.

- 1:
- تحليل النشاط:
 - تحليل رقم الأعمال: تطورته يجب في فترة في
 - تحليل الهامش الإجمالي: يحلل الهامش الإجمالي التجاري: الهامش يجب يبنى في
 - ✓ الهامش الإجمالي للإنتاج: مبلغ التي ساهمت في
 - يختلف ومعبرة في
 - تحليل القيمة المضافة: مبلغ القيمة المضافة وتغيراتها.
 - تحليل المردودية: تحليل المردودية التي
- 2:
- المردودية الاقتصادية: وتبين هذه النسبة فعالية استخدام رؤوس
 - المردودية المالية: المساهمين بدرجة كبيرة كانت أكبر من نسبة
 - الفائدة المطبقة على السوق المالي، فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة.
 - مردودية الأموال الدائمة: تقيس هذه النسبة
 - نسب الدوران: تجعلها تحقق أعلى

¹ Ibid., p206-208.

² عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره 350-351.

المطلب الثالث: مخاطر الائتمان والإجراءات المتبعة للتقليل منها

مخاطر الأ أكبر التي
الأ أكبر ولهذا يجب يولي
التي
الفرع الأول: مخاطر منح الائتمان
مخاطر،
:

أولاً: تعريف خطر الائتمان

في

1:

- تغيرات في الأوضاع كاتجاه نحو الركود أو نه غير متوقع في
- تغيرات في حركة السوق ترتب عنها آثار
- عدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي؛
- ضعف سياسات التسعير؛
-

ثانياً: أنواع مخاطر الائتمان

التدرجي ه
التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وهذا حسب الوضعية المالية لطلاب
أنه هناك العديد من أنواع مخاطر
:

أ. مخاطر السيولة: في لهذا

الأدنى . وبالتالي يجب .
 في
 ب. مخاطر عدم القدرة على السداد: يعتبر
 تي
 آجالها، استرجاع .
 أن يؤكد البنك بكل دقة على الأداء المالي للعميل خلال الثلاث سنوات سابقة مع التركيز على مدى نجاحه في إتمام دورة تحول أصوله إلى نقد وكفاية تدفقاته النقدية لسداد قصيرة الأجل مع عدم إغفال وضع يد البنك على أحد أصوله كضمان للسداد في حال ما تطلب الأمر ذلك.¹
 ج. مخاطر مالية: هذه المخاطر بالأداء المالي للعميل
 العميل سواء الأداء التاريخي المبني على ملاحظة إدارة العميل لأصوله وخصه
 سابقة أو الأداء التقديري، وهو ما يبنى على افتراضات
 بالميزانية، وكذلك النفقات والإيرادات بجدول حسابات النتائج.
 الفرع الثاني: الإجراءات الواجب إتباعها للتخفيف من مخاطر الائتمان
 بخطر
 هذه () إلى التي
 ()
 أولاً: الإجراءات القبلية
 يجب يحتاط هذه التي
 .
 في
 في
 مختلف
 .
 وبالتالي لم في
 في
 لا استرجاع
 هما:² إلى
 هذه
 • الضمانات الشخصية: هذه
 في محل في اتجاه في

¹ سمير الخطيب، المرجع السابق 178 .

² عبد القادر مجيب، مرجع سبق ذكره 284-281 .

هو تعهد لشخص أو أكثر بأن يضمن المدين في حالة المدين الأصلي
في: 2.

1.

➤ الكفالة: تعتبر

()

تمكنه (في)
حالي

ثم

في

هذه

ووضوح

إلى

➤ الضمان الاحتياطي:

مبلغ

في

يختلف في

في

ثم الهدف هذه

● الضمانات الحقيقية: تعتبر الضمانات الحقيقية من الضمانات التي يعتمد عليها البنك في تغطية الأخطار

التي

هذه

وغيرها، والتي

في

استرداد

العلني

استرجاع

إلى

:

عينياً

➤ الرهن العقاري:

يستوفي

وفي .

ثمن

بمقتضاه يستوفي

التي

- صالحاً

- قابلاً في العلني؛

- معيناً

هذه

لم

رسمي

في

ضماناً

يعتبر

¹ محمد الموفق أحمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره 121.

² عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره 282-283.

الصيغ التي

في .

الرهن الحيازي: يعتبر هذا النوع من الضمانات البنكية التي يطلبها البنك من زبائنه في حالة تقديم لهم ، مثل شراء عتاد للإنتاج، آلات، وسائل نقل، أو

1.

تمويل الدورة

ثانيا: الإجراءات البعدية

التي إلى استرجاع

احترام

التي تعترضها، اتخاذ

إلى التي لها الأخير

في

إلى

للأموال المقترضة، ثم

هذه الأخيرة وفي هذه

في .

في غير

هذه

إلى

ليستوفي

إلى

وفي

ولهذا

في غير

إلى

فترة

يخول

له

في

إلى

استرجاع

في

المترتبة اتخاذ هذه .

¹ عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره .285.

المبحث الثاني: تحليل البيانات الكيفية واختبار الفرضيات

سوف نقوم في هذا المبحث بشرح لمناخ المقابلات التي قمنا بها في الدراسة، من خلال شرح لمجرباتها، عرض وشرح لإجابات موظفي أقسام على دليل المقابلة، ثم سنقوم بمقارنة في ما بينهم. وهذا بعرض مفصل لكل محور من محاور دليل المقابلة. وفي الأخير سوف نحاول تعميم نتائج هذا التحليل على باقي البنوك العاملة في الجزائر، حيث سندعم عملية (Nvivo).

المطلب الأول: مناخ المقابلات في البنوك ميدان الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بشرح مناخ المقابلات التي تمت في البنوك الـ ، التي كانت ميدان الدراسة، وهي: الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، سوسيتي جنرال، بنك البركة، بنك الخليج ، وبما أننا استخدمنا نوعين من المقابلات، سوف نشرح مناخ المقابلة الحرة ومناخ المقابلة نصف الموجهة . والهدف من هذا المبحث هو تبرير علمي المقابلة في إعطاء مصداقية أكبر للبحث من خلال إتباع منهجية علمية سليمة. حيث سنتطرق إلى توضيح مدة المقابلة وتاريخها ومدتها ووظيفة المتقابل معه وخبرته. ولكن هناك مقابلتين لم نستطيع القيام بهما لعدم الوصول لموعد مع موظفي البنك وهذا بسبب ظروف العمل، بقى من مجمل المقابلة مقابلة سوف نقوم بشرحها في الفرع التالي.

الفرع الأول: مناخ المقابلات في البنوك العمومية

سوف نشرح في هذا الفرع كيف تمت المقابلات بنوعها الحرة والنصف موجهة في البنوك العمومية، حتى هذه الأدوات في دراستنا، وقد تم تقسيمه إلى عنصرين

اسيين هما: مناخ المقابلات الحرة ومناخ المقابلات

أولاً: مناخ المقابلات الحرة في البنوك العمومية

تمت المقابلات بين في الوكالات البنكية في : ص مجريات هذه المقابلات في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.4): مناخ المقابلات الحرة في البنوك العمومية

| المسؤول | عناصر المقابلة ومناخها |
|---------|---------------------------------|
| ■ | ■ شرحت له الهدف من الدراسة وسبب |
| | ■ تم اللقاء لمرة واحدة؛ |

| | |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> ■ تم طرح ■ في البنك؛ ■ المعلومات المحاسبية في قرارات منح ■ طرح أسئلة عن ■ البنك بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لطالبي ■ الإفصاح عن المعلومات والبيانات في القوائم المالية ■ ■ | |
|--|--|

المصدر:

يتضح من الجدول أعلاه أن اللقاءات في المقابلة الحرة تمت مع مديري الوكالات لمدة تراوحت بين (20د إلى 30)، والأسئلة كانت أسئلة مفتوحة، وتخص عديد من النقاط المشتركة كما هو موضح في الجدول أعلاه. تمه أن كل بنك يهيمه فعلا شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمقترضين.

ثانيا: مناخ المقابلات نصف الموجهة

شرح مناخ المقابلات من خلال جدول لخصنا فيه مجرياتها، إذ قسم هذا الجدول إلى أربعة أعمدة، حيث يحتوي العمود الأول على معلومات تتعلق بموظف (خبرته، الثاني فقد خصصناه لتاريخ ومدة المقابلة، والعمود الثالث خصص لظروف إجراء المقابلة، والعمود الأخير خصصناه أهداف الدراسة، ويمكن شرح هذا المناخ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4.4): مناخ المقابلات نصف الموجهة في البنوك العمومية

| موظف الائتمان | تاريخ ومدة المقابلة | ظروف إجراء المقابلة | الأهداف الأساسية للمقابلة |
|---|--|--|---|
| بنك التنمية المحلية | | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● الخبرة: 16 ● المؤهل العلمي: ● التخصص: ● الوظيفة الحالية: ● المؤسسة المستخدمة: ● الولاية: | <ul style="list-style-type: none"> ● تاريخ المقابلة: 2018/03/05 ● الساعة: 17,00 ● اللقاء تم في بيت ● مدة المقابلة: | <ul style="list-style-type: none"> ● شرح طبيعة البحث ● منحها الوقت للإجابة | <ul style="list-style-type: none"> ● مفهوم الإفصاح المحاسبي لدى ● في البنوك؛ ● علاقة الإفصاح عن المعلومات ● اتخاذ ● أهميتها، خصائصها، أهدافها. ● علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير ● علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح |

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

| | | | |
|---|-------------------------------|---|--|
| <p>معايير الإفصاح المحاسبي المحاسبي المالي، كفايته للتحليل المالي الائتماني مساهماته، كفايته في ترشيد</p> <p>•</p> <p>بالإفصاح المحاسبي من : تأثيره، كفايته، الصعوبات، المقترحات.</p> | | | |
| <p>•</p> | <p>• تم إجراء المقابلة في</p> | <p>• تاريخ المقابلة: 2018/03/06 • الساعة: 11,15</p> <p>• اللقاء تم داخل</p> <p>• مدة المقابلة: 40</p> | <p>• الخبرة: 18</p> <p>• المؤهل العلمي: علوم تسيير.</p> <p>• الوظيفة الحالية:</p> <p>• التخصص:</p> <p>• المؤسسة المستخدمة:</p> <p>• الولاية:</p> |
| <p>•</p> | <p>• تم إجراء المقابلة في</p> | <p>• تاريخ المقابلة: 2018/03/25 • الساعة: 10,15</p> <p>• اللقاء تم داخل</p> <p>• مدة المقابلة: 50</p> | <p>• الخبرة: 21</p> <p>• المؤهل العلمي:</p> <p>• التخصص:</p> <p>• الوظيفة المكان:</p> <p>• المؤسسة المستخدمة:</p> <p>• الولاية:</p> |
| <p>•</p> | <p>• تم إجراء المقابلة في</p> | <p>• تاريخ المقابلة: 2018/03/25 • الساعة: 12,30</p> <p>• اللقاء تم خارج</p> <p>• مدة المقابلة:</p> | <p>• الخبرة: 19</p> <p>• المؤهل العلمي: علوم تسيير.</p> <p>• التخصص:</p> <p>• الوظيفة الحالية:</p> |

| | | | |
|-------------------------------------|--|---|---|
| | | | <ul style="list-style-type: none"> المؤسسة المستخدمة: الولاية: |
| القرض الشعبي الجزائري | | | |
| | <ul style="list-style-type: none"> تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> تاريخ المقابلة: 2018/04/03 الساعة: 11,45 اللقاء تم داخل مدة المقابلة: 45 | <ul style="list-style-type: none"> الخبرة: 15 المؤهل العلمي: ماستر التخصص: الوظيفة الحالية: المؤسسة المستخدمة: الولاية: |
| | <ul style="list-style-type: none"> تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> تاريخ المقابلة: 2018/04/03 الساعة: 10,00 اللقاء تم داخل مدة المقابلة: 30 | <ul style="list-style-type: none"> الخبرة: 05 المؤهل العلمي: ماستر التخصص: الوظيفة الحالية: المؤسسة المستخدمة: القرض الشعبي الجزائري. الولاية: |
| بنك الفلاحة والتنمية الريفية | | | |
| | <ul style="list-style-type: none"> تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> تاريخ المقابلة: 2018/03/14 الساعة: 14,00 اللقاء تم داخل مدة المقابلة: 35 | <ul style="list-style-type: none"> الخبرة: 20 المؤهل العلمي: التخصص: الوظيفة الحالية: مسير المؤسسة المستخدمة: الولاية: |

| | | |
|--|---|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> • تاريخ المقابلة: 2018/04/12 • الساعة: 17,30 • اللقاء تم في • مدة المقابلة: | <ul style="list-style-type: none"> • الخبرة: 07 • المؤهل العلمي: • التخصص: • الوظيفة الحالية: • المؤسسة المستخدمة: • الولاية: |
| البنك الوطني الجزائري | | |
| <ul style="list-style-type: none"> • تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> • تاريخ المقابلة: 2018/03/27 • الساعة: 10,45 • اللقاء تم داخل • مدة المقابلة: 45 | <ul style="list-style-type: none"> • الخبرة: 23 • المؤهل العلمي: ماجستير • التخصص: • الوظيفة الحالية: • المؤسسة المستخدمة: الوطني • الولاية: |
| البنك الخارجي الجزائري | | |
| <ul style="list-style-type: none"> • تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> • تاريخ المقابلة: 2018/03/21 • الساعة: 10,30 • اللقاء تم داخل • مدة المقابلة: 45 | <ul style="list-style-type: none"> • الخبرة: 27 • المؤهل العلمي: • التخصص: • الوظيفة الحالية: • المؤسسة المستخدمة: • الولاية: |

المصدر:

لشرح هذا الجدول لابد من شرح محتوى كل عمود والغرض منه، وذلك كما يلي:

● **معلومات موظف الائتمان:** حيث تضمن العمود الأول خبرة ، مؤهلاته، تخصصه،

الخبرة تراوحت بين: 16 إلى 21 .

أن الخبرة متقاربة للخبراء وأغلبهم شباب أيضا. أن هؤلاء الخبراء من ولايات مختلفة.

قوي على أن المقابلة تمت مع موظفين ذوي خبرة في ميدان الدراسة لو أخذنا بمتوسط خبرة يقدر ب: 17 . كما أدرجنا في هذا العمود عنصر المؤهل العلمي والتخصص، للتركيز على معرفة الموظف بمجال

المحاسبة، حتى يتسنى لنا أخذ إجابات صحيحة من خلال فهم الأسئلة.

● **تاريخ ومدة المقابلة:** تم إجراء المقابلات في شهر مارس وأفريل 2018

العمل والموعد المحدد بين الفترة الصباحية أو المسائية، وهناك مقابلات مع موظفات بالبنوك كانت ببيوتهن . وكل هذه المواعيد أخذت بناء على طلب قدم لمدير كل وكالة بنكية

كل حسب ظروف عمله في المقابلة الحرة.

المقابلات بين نصف ساعة حتى ساعتين. وقد تم تفرغ هذه المقابلات إلى ملفات وورد واستغرقت العملية حوالي ساعتين إلى

● **ظروف إجراء المقابلة:** في هذا البند حاولنا إدراج بعض النقاط التي ساعدتنا لتوفير مناخ جيد للمقابلة، . وشرح طبيعة الدراسة والغرض منها، بالإضافة

لمنحه الوقت لطرح الأسئلة حول موضوع المقابلة، خاصة في حالة الغموض في سؤال

● **الأهداف الأساسية للمقابلة:** كل أهداف المقابلة، والتي ترتبط بـ

كما تم ذكرها في الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: مناخ المقابلات في البنوك الخاصة

سوف نشرح في هذا الفرع كيف تمت المقابلات بنوعها الحرة والنصف موجهة في البنوك الخاصة، حتى

هذه الأدوات في دراستنا، وقد تم تقسيمه إلى ع

أساسيين هما: مناخ المقابلات الحرة ومناخ المقابلات

أولا: مناخ المقابلات الحرة في البنوك الخاصة

تمت المقابلات بين في كل الوكالات بنكية في ولايات الوادي والجزائر، ونلخص مجريات هذه

في الجدول التالي:

الجدول رقم(5.4): مناخ المقابلات الحرة في البنوك الخاصة

| عناصر المقابلة ومناخها | المسؤول |
|---|---------|
| <ul style="list-style-type: none"> ■ شرحت له الهدف من الدراسة وسبب ■ ■ تم اللقاء لمرة واحدة؛ ■ تم طرح ■ في البنك؛ ■ المعلومات المحاسبية في قرارات منح ■ البنك بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لطالبي ■ الإفصاح عن المعلومات والبيانات في القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات؛ ■ ■ | |

المصدر:

الجدول أعلاه أن اللقاءات في المقابلة الحرة تمت مع مديري الوكالات لمدة تراوحت بين (20د إلى 30) والأسئلة كانت أسئلة مفتوحة، وتخص عديد من النقاط المشتركة كما هو موضح في الجدول أعلاه.
 تم أن كل بنك يهيمه فعلا شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمقترضين.

ثانيا: مناخ المقابلات نصف الموجهة

ويتم شرح مناخ المقابلات من خلال جدول لخصنا فيه مجرياتها، إذ قسم هذا الجدول إلى أربعة أعمدة، يحتوي العمود الأول على معلومات تتعلق بموظف (خبرته) الثاني فقد خصصناه لتاريخ ومدة المقابلة، الثالث خصصناه أهداف الدراسة، ويمكن شرح هذا المناخ من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(6.4): مناخ المقابلات نصف الموجهة في البنوك الخاصة

| موظف الائتمان | تاريخ ومدة المقابلة | ظروف إجراء المقابلة | الأهداف الأساسية للمقابلة |
|---|---|--|--|
| بنك البركة | | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● الخبرة: 12 . ● المؤهل العلمي: ● التخصص: ● الوظيفة الحالية: مفتش. ● المؤسسة المستخدمة: | <ul style="list-style-type: none"> ● : 2018/04/01 ● : 11,00 ● اللقاء تم داخل ● : 30 | <ul style="list-style-type: none"> ● شرح طبيعة البحث ● ● الوقت للإجابة عن | <ul style="list-style-type: none"> ● مفهوم الإفصاح المحاسبي لدى ● في البنوك. ● علاقة الإفصاح عن المعلومات ● اتخاذ ● : أهميتها، خصائصها، أهدافها. ● علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير |

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

| | | | |
|--|--|--|---|
| <p>:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح القوائم المالية، معايير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، لتحليل المالي والائتماني مساهماته، كفايته في ترشيد القرارات. <p>●</p> <p>بالإفصاح المحاسبي</p> <p>: تأثيره، كفايته، الصعوبات، المقترحات.</p> | | | <p>بنك البركة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الولاية: |
| بنك سوسيتي جنرال | | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● | <ul style="list-style-type: none"> ● تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> ● : 2018/03/12 ● : 10,00 ● اللقاء تم داخل البنك. ● : 40 | <ul style="list-style-type: none"> ● الخبرة: 08 ● المؤهل العلمي: ماجستير مالية ومحاسبة. ● التخصص: محاسبة. ● الوظيفة الحالية: مسير ● المؤسسة المستخدمة: بنك سوسيتي جنرال. ● الولاية: |
| بنك السلام | | | |
| <ul style="list-style-type: none"> ● | <ul style="list-style-type: none"> ● تم إجراء المقابلة في | <ul style="list-style-type: none"> ● : 2018/03/13 ● : 11,00 ● تم داخل البنك. ● : 45 | <ul style="list-style-type: none"> ● الخبرة: 20 ● المؤهل العلمي: ● التخصص: ● الوظيفة الحالية: ● المؤسسة المستخدمة: |

| بنك الخليج | | | |
|--------------------------|----------------------|---------------|------------------|
| • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: | • علوم تسيير. | • التخصص: |
| • الوظيفة الحالية: مفتش. | • المؤسسة المستخدمة: | • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: |
| • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: | • علوم تسيير. | • التخصص: |
| • الوظيفة الحالية: مفتش. | • المؤسسة المستخدمة: | • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: |
| • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: | • علوم تسيير. | • التخصص: |
| • الوظيفة الحالية: مفتش. | • المؤسسة المستخدمة: | • الخبرة: 06 | • المؤهل العلمي: |

المصدر:

لشرح هذا الجدول لابد من شرح محتوى كل عمود والغرض منه، وذلك كما يلي:

• **معلومات موظف الائتمان:** حيث تضمن العمود الأول خبرة موظف ، مؤهلاته، تخصصه، وظيفته

. حيث نلاحظ أن الخبرة تراوحت بين 06 إلى 20 .

الخبرة متقاربة للخبراء ومعظمهم شباب أيضا. الخبراء من ولايات مختلفة.

قوي على أن المقابلة تمت مع موظفين ذوي خبرة في ميدان الدراسة لو أخذنا بمتوسط خبرة يقدر بـ:

11,5 . كما أدرجنا في هذا العمود عنصر المؤهل العلمي والتخصص، للتركيز على معرفة الموظف

بمجال المحاسبة، حتى يتسنى لنا أخذ إجا

• **تاريخ ومدة المقابلة:** تم إجراء المقابلات في شهر مارس وأفريل 2018

العمل والموعد المحدد بين الفترة الصباحية. وكل هذه المواعيد أخذت بناء على طلب قدم لمدير كل وكالة

كل حسب ظروف عمله في المقابلة الحرة.

30 دقيقة حتى 45 . وقد تم تفرغ هذه المقابلات إلى ملفات وورد

واستغرقت العملية حوالي ساعتين إلى

• **ظروف إجراء المقابلة:** في هذا البند حاولنا إدراج بعض النقاط التي ساعدتنا لتوفير مناخ جيد للمقابلة،

. وشرح طبيعة الدراسة والغرض منها، بالإضافة

لمنحه الوقت لطرح الأسئلة حول موضوع المقابلة، خاصة في حالة الغموض في سؤال

• **الأهداف الأساسية للمقابلة:** وشرحنا فيها كل أهداف المقابلة، والتي ترة

كما تم ذكرها في الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: عرض محتوى مقابلات البنوك ميدان الدراسة

سنحاول في هذا المطلب تقديم عرض عام للإجابة عن أسئلة المقابلة من طرف موظفي أقسام البنوك العاملة في الجزائر، وذلك عن طريق التقسيم الذي وضعناه حسب برنامج (Nvivo) التي قمنا بها، والعقد التي تم إنشائها بناء على المصادر الذي يعتمدها البرنامج والمتمثلة في . حيث سيتم مقارنة إجابات الخبراء حول الأسئلة .

بعض أقوالهم. بين أقوالهم أثناء الدراسة الميدانية.

في القياس الكيفي للأثر المتعلق بالدراسة.

الفرع الأول: عرض ومناقشة السؤال التمهيدي

يعد هذا المحور سؤال تمهيدي ضمن دليل المقابلة لمساعدتنا في طرح الأولي لموضوع المقابلة مع الموظف، وقد تم إدراج هذا البعد كعقدة رئيسية في برنامج التحليل (Nvivo) وتعتبر الإجابة عن ال (ما معنى الإفصاح المحاسبي) المفهوم الإفصاح المحاسبي ، والذي يمثل المتغير . كانت الإجابات المتعلقة بتعريف الإفصاح المحاسبي تدل على أن هناك فهم ومعرفة جيدة لمعنى الإفصاح المحاسبي لدى موظفي البنوك، يبا في تعريفاتها، : "بأنه شمول القوائم والتقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية بصورة واضحة وصادقة وصریحة عن الوحدة المحاسبية" : "بأنه بيان وإيضاح المعلومات اللازمة والضرورية للأطراف المستفيدة من القوائم المالية دون أدنى غش أو إخفاء لهذه المعلومات". : "الإفصاح المحاسبي هو أن توفر القوائم والتقارير المالية كل المعلومات المحاسبية الواضحة والحقيقية عن المؤسسة".

الفرع الثاني: عرض ومناقشة أسئلة المحور الأول

"علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية باتخاذ أربعة أسئلة، حيث تم إدراجه في برنامج (Nvivo) في البنوك العاملة في

. فالعقدة الأولى تتعلق بأهمية شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية، والعقدة بأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قرارات منح في البنك، أما العقدة الثالثة فتمثلت في خصائص المعلومات المحاسبية المؤثرة في اتخاذ ، في حين كانت العقدة الرابعة تتعلق بأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر ية في البنك.

:

أ. أهمية شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية: لقد قمنا بالعمل على توضيح أهمية شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية لملفات طالي في البنوك من خلال هذه العقدة. وقد أجمع جميع المستجوبين

أهمية لشفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية لملفات طالي في البنوك العاملة في
. حيث كانت تبريراتهم متقاربة، حيث علق نائب مدير

"نعم هناك اهتمام من البنك بشفافية ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية لملفات طالي الائتمان، لأنه كلما كانت هذه المعلومات صادقة وصحيحة كلما كان قرار منح الائتمان سليم".
وعلق مفتش بنك البركة بما يلي: "يهتم البنك لصدق وشفافية البيانات والمعلومات المحاسبية لطالي الائتمان لأن هذا يسهل عليهم مهمة اتخاذ القرار الصائب في منح الائتمان".

ب. أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قرارات منح الائتمان في البنك: أكدت جميع المقدم
على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قرارات منح في البنو . في حين أن تعليقات
. حيث عبرت المكلفة بالدراسات في بنك التنمية المحلية "نعم
للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية أهمية في قرارات منح الائتمان في البنك
من خلال وضعيته المالية نستطيع معرفة قدرته على تسديد القرض".
المسير التجاري في : "نعم، للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير

المالية أهمية في قرارات منح الائتمان في البنك، حيث تعد هذه المعلومات من أهم الأسباب التي
تكون ضمن الدراسة من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه". في حين أجاب المسير التجاري في
بنك سوسيتي جنرال على هذا السؤال بما يلي: "أكد، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مهم جدا عند
اتخاذ قرارات منح الائتمان، لأن هذه المعلومات حسب نوعيتها تؤثر في قرار منح الائتمان بشكل
إيجابي أو سلبي".

ج. خصائص المعلومات المحاسبية المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان: في هذه العقدة وضعنا ترتيب
لخصائص المعلومات المحاسبية كمؤشرات تأثير في قرارات منح ، وهنا وجدنا تفاوت في إجابات
في الخصائص، حيث نجد أن الكل أجمع على .
بالإضافة إلى الخصائص الأخرى، فنجد أنه في ثمانية من مجمل المقابلات أخذت بخاصية القابلية
منهم أخذت بخاصية القابلية للفهم، في حين أن من مجمل
بخاصية الأهمية النسبية. وكل الموظفين أهملوا باقي الخصائص والمتمثلة في:
. أي انه لا يوجد لها أي تأثير في قرارات منح بالنسبة لهم.

د. أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر الائتمانية:
بنعم وأكد وتعليقهم للإجابة كان متقارب كثيرا، فنجد أن نائب مدير وكالة بنك التنمية
: "نعم يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن
يتعرض لها البنك، حيث أن هذه المعلومات كلما كانت صادقة ومعبرة فعلا لواقع المؤسسة، فإن

استخدامها في أدوات التحليل المالي سيكون له أثر إيجابي بالفعل ونتائجه ستكون حقيقية وفعلية وهو ما يؤدي لقرار سليم بعيد عن المخاطرة". وأجاب المفتش ببنك الخليج كما يلي: "نعم يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، عند منح الائتمان من خلال عدة عناصر كقيمة الأصول والخصوم وحجم المبيعات، وكذلك بعض النسب كالديون والربحية والسيولة التي تفيد في قرار منح الائتمان".

في بنك التنمية المحلية كما يلي: "نعم يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر الائتمانية، التي يمكن أن يتعرض لها البنك من خلال عدة عوامل كالديون والربحية والسيولة، وهي عوامل تؤثر في مكونات قرار منح الائتمان خاصة القدرة على تسديد الائتمان، الرغبة في التسديد، والضمانات المقدمة".

الفرع الثالث: عرض ومناقشة أسئلة المحور الثاني

"علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بقرارات منح في البنوك العاملة في ثلاثة أسئلة، وقد تم أخذه في برنامج (Nvivo)، في صورة عقدة رئيسية ثلاثة تحتوي : العقدة الأولى تمثلت في مساهمة المؤسسات بمتطلبات الإفصاح، والعقدة الثانية تمثلت في الإفصاحات، في حين أن العقدة الثالثة تمثلت في وسائل الإفصاح المؤثرة.

:

أ. مساهمة التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح:

السؤال فنجد أن المفتش ببنك البركة أجاب بما يلي: "أكد كل ما تم الالتزام بمتطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للمؤسسات كل ما كانت قرارات منح الائتمان رشيدة، أي أن الالتزام بعرض وشرح الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بمصادقية وشفافية، وفق متطلبات الإفصاح المحاسبي، كل ما سهل ذلك الأمر على متخذي القرارات في البنوك".

بالقرض الشعبي الوطني : "نعم يساهم التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية في ترشيد قرارات منح الائتمان في البنك، حيث كل ما كانت المعلومات الشاملة في القوائم والتقارير المالية صادقة وتعبر عن حقيقة المؤسسة كل ما أدى ذلك على اتخاذ قرارات رشيدة في منح الائتمان". . . في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

: "هذا أكيد، إن التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات منح الائتمان، لأنه كل ما أفصحت المؤسسة عن معلوماتها بطريقة واضحة ومفهومة، كل ما كان اتخاذ قرار منح الائتمان سليم وفي محله". وأجاب المسير التجاري في بنك سوسيتي جنرال بما يلي: "أكد، كل ما كان التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في القوائم

والتقارير المالية جيد، ووفق ما نص عليه القانون كل ما ساعد ذلك في اتخاذ قرارات رشيدة في البنك".

ب. الإفصاحات: أخذنا في هذه العقدة أربعة عناصر للإفصاح بالإمكان أن يعتمد عليها في قرارات منح ، ونجد في هذا السؤال تفاوتت إجابات موظفي أقسام . فنجد أن الكل أجمع على أهمية الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة في قرار منح . في حين في ما يخص الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالقوائم المالية، والإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية في الإهلاك والتقييم والمخزونات والتغيرات المرتبطة بها، ونجد أن الإفصاح عن المخالفات والأخذ لم يحض بأهمية لدى موظفي أقسام نجد أن وضعتها في اتخاذ

ج. وسائل الإفصاح المؤثرة في قرار منح الائتمان: أدرجنا ضمن هذه فصاح المحاسبي الأكثر تأثيرا في قرار منح . ونجد أن كل موظفي أقسام أجمعوا على أن القوائم المالية هي الوسيلة الأكثر تأثيرا في قرار منح نجد أن أهملت باقي الوسائل وأخذت بالقوائم المالية فقط. وهذا دليل على أهميتها في اتخاذ الائتماني. كما نجد المقابلات أخذت بأهمية تأثير الملاحق وخانة سنوات المقارنة في قرارات . ونجد أن أهما تقرير محافظ الحسابات مع القوائم المالية وخانة سنوات المقارنة، في حين نجد أن مقابلة واحدة أخذت بالإيضاحات المتممة كعنصر محافظ إجابتها تقرير مجلس الإدارة مع القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات، في حين أهمل كل موظفي أقسام الجداول الإضافية والتقارير المرحلية والملاحظات الهامشية.

الفرع الرابع: عرض ومناقشة أسئلة المحور الثالث

"علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح في البنوك العاملة في الجزائر" نظرا لأهمية هذا المحور في الدراسة، خاصة وأنه ركز على الإفصاح في النظام المحاسبي المالي. خمسة أسئلة، حيث تم إدراجه في برنامج (Nvivo) في صورة خمسة عقد رئيسية تحتوي ضمنها عقد . حيث تمثلت العقدة الأولى في القوائم المالية المعتمد على مضمونها في قرار منح تمثلت في معايير الإفصاح المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الأكثر تأثيرا في قرار منح كانت كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لأغراض التحليل المالي والائتماني

وتمثلت العقدة الرابعة في مساهمة متطلبات الإفصاح في الحد من مخاطر الإفصاح في المؤسسات الجزائرية لاتخاذ

:

أ. القوائم المالية التي يعتمد على مضمونها في الإفصاح: وضعنا تحت هذه

القوائم المالية التي يعتمد على الإفصاح في مضمونها من أجل اتخاذ ، حيث نجد
مجموع المقابلات أخذ الميزانية وجدول حسابات النتائج

اتخاذ جدول سيولة الخزينة، في حين أن موظف واحد من
مجموع المقابلات أخذ على الإفصاح في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة
الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة. ويرر كل منهم أهمية الإفصاح بمحتويات هذه القوائم في التحليل
المالي.

ب. معايير الإفصاح المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الأكثر تأثيرا في قرار منح الائتمان: وتم

تحت هذه لمعايير الإفصاح المحاسبية وفق النظام المحاسبي. ونجد أن الكل أجمع بتأثير
القوائم المالية في قرار منح . في حين أن هناك تباين في تأثير الإفصاحات الخاصة بالسياسات
والتغيرات المحاسبية، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة وربحية السهم،
- العرض والإفصاح، على قرار منح . وبالمقابل أهمل جميع الموظفين تأثير كل من:
جدول تدفقات الخزينة، تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، الأدوات المالية- الاعتراف

ج. كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لأغراض التحليل المالي

والائتماني: تحفظ جميع موظفي أقسام البنوك بكفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام
المحاسبي المالي لأغراض التحليل المالي والائتماني، لكن لا بد من التوسع في الإفصاح لتفادي المخاطر
. حيث نجد أن موظف بنك السلام قال: "يعتبر الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية
وفق النظام المحاسبي المالي كافي لأغراض التحليل المالي والائتماني في البنوك العاملة في الجزائر، ولكن
لا بد من التوسع في الإفصاح من طرف المؤسسات والامثال لما سنه القانون في ذلك، هذا ما سيزيد
من كفاءة التحليل المالي والائتماني أكيد". : "نستطيع القول أن

الإفصاح المحاسبي الملتزم به من طرف طالبي الائتمان كافي، لكن التلاعبات في القوائم المالية هي التي
تلزم البنك باللجوء إلى آليات أخرى من القوائم المالية. على الرغم من أن البنك يستخدم طرق
مثل: 5C's, 5P's, PRISM، والتي تعتمد على شخصية العميل، كفاءته، رأس ماله، الظروف
الاقتصادية الخيطة، وضمائنه". ونجد أن موظف بنك البركة كان معارضاً من خلال تصريحه التالي: "لا

ليس كافي بالقدر الذي ينبغي، فهناك من المعلومات التي تنقص متخذ قرار منح الائتمان، والتي تكون مهمة كثيراً في التحليل، حيث أن الكثير من القرارات التي اتخذت وفقاً لما هو متاح من المعلومات، أدت إلى الوقوع في المخاطرة. لهذا لا بد على المؤسسات الالتزام بما نص عليه القانون في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية".

د. مساهمة الالتزام بمتطلبات الإفصاح في الحد من مخاطر الائتمان: أجم. كل بمساهمة

الإفصاح في الحد من المخاطر . فقد صرح نا : "نعم، لأنه كل ما كانت القوائم المالية ملتزمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي كل ما كانت القوائم والتقارير المالية تقدم الوضعية الصحيحة للمؤسسة، وبالتالي تجنب الكثير من المخاطر".

في البنك الوطني : "نعم، لأن كل ما كانت القوائم والتقارير المالية تلتزم بالإفصاح المحاسبي كما يجب كل ما كانت تعكس الوضعية الصحيحة، وبالتالي تجنب خطر الوقوع في مخاطر الائتمان المتعارف عليها". المسير التجاري بينك سوسيتي جنرال بما يلي: "نعم، كل ما التزمت المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية كل ما كانت المعلومات والبيانات المفصحة عنها واضحة وصریحة، كل ما ساهم ذلك في اتخاذ قرارات بمنح الائتمان ثابتة، وبالتالي هذا ما سينتج عنه الحد أو حتى التخفيف من مخاطر الائتمان".

هـ. كفاية مستوى الإفصاح في المؤسسات الجزائرية لاتخاذ قرار سليم بمنح الائتمان: نجد أن هناك

في إجابات موظفي أقسام في البنوك العاملة في الجزائر حول هذا السؤال.

في القرص الشعبي الجزائري أجاب بما يلي: "لا يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية يضمن مستوى كافي من المعلومات من أجل اتخاذ قرارات سليمة عند منح الائتمان، لأن أغلب المؤسسات الجزائرية تكتفي بالإفصاح عن القوائم المالية فقط، دون الالتزام بباقي الإفصاحات". تقريبا نفس الإجابة كانت للمكلف بالدراسات في بنك السلام والتي كانت كالتالي: "لا يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية يضمن مستوى كافي من المعلومات لاتخاذ قرار سليم بمنح الائتمان، لأن كل المؤسسات تعتمد في معلومتها على القوائم المالية الأساسية فقط، دون أي إيضاحات متممة أو تقارير إضافية تزيد في تفعيل اتخاذ قرار منح الائتمان بشكل إيجابي". في البنك الوطني الجزائري في إجابته ما

: "نعم، وهذا كما ذكرنا سابقا، إذا طبق كما هو منصوص عليه في القانون، لكن بالنسبة لواقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية مازال غير كافي من أجل اتخاذ قرار سليم بمنح الائتمان. ملاحظاتي في ذلك مثلا: الإيضاحات المتتممة، تقرير مجلس الإدارة و تقرير محافظ الحسابات، لا تؤخذ بعين الاعتبار في قرار منح الائتمان".

الفرع الخامس: عرض ومناقشة أسئلة المحور الرابع

بمعايير الإفصاح المحاسبي وقرارات منح
في البنوك العاملة في الجزائر " نظرا لأهمية مستوى إدراك متخذي قرارات منح بمعايير الإفصاح المحاسبي عند اتخاذ أربعة أسئلة، وقد تم إدراجه في برنامج (Nvivo) في صورة . حيث تمثلت العقدة الأولى في
ية بمعايير الإفصاح المحاسبي على قرارات منح . انية تمثلت في كفاية مستوى إدراك
بمعايير الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، في حين
أن العقدة الثالثة تمثلت في الصعوبات التي يواجهها متخذي قرارات منح بالنسبة للإفصاح المحاسبي
الاقتراحات التي يقدمها متخذي القرارات الإفصاح المحاسبي كأداة
لترشيد القرارات .

أ. أثر مستوى إدراك متخذي القرارات الائتمانية بمعايير الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان:

لقد أجمع كل موظفي أقسام
المحاسبي يؤثر على قرارات منح في البنوك العاملة في الجزائر. حيث نجد أن نائب مدير بنك
التنمية المحلية صرح بما يلي: "أكيد، فكل ما كان مستوى استيعاب متخذي قرارات منح الائتمان
جيد باستخدام معايير الإفصاح المحاسبي كل ما كان تقييمه ودراسته وتحليله للقوائم والتقارير المالية
لطالبي الائتمان في محله، وبالتالي ترشيد قرارات منح الائتمان في الشكل السليم، والذي يجنب
البنوك الوقوع في المخاطر". كما أجابت المسؤولة التجارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية :
"نعم يؤثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي على قرارات منح
الائتمان، حيث كل ما زادت معرفة متخذ القرار بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح كل ما كان
تحليله للمعلومات جيد وبالتالي قرار بمنح الائتمان سليم وجيد". ح المكلف بالدراسات في القرض
الشعبي الجزائري بما يلي: "أكيد يؤثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح
المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، حيث أن كل ما كان مستوى معرفة
متخذ القرار بمعايير الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية كل ما كان قراره رشيد وفي محله".

ب. كفاية مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة

الدولية والنظام المحاسبي المالي: نجد أن هناك تباين في إجابات موظفي أقسام في هذا العنصر

في البنك الوطني : "يمكن أن نقول نعم إلى حد

ما، لأن البنوك قامت ببعض الدورات لمستخدميها في بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولكن هذا

لا يعني المعرفة الشاملة بمعايير الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية وتحديثاتها". في حين أن الم بالدراسات في بنك التنمية المحلية أجابت بما يلي: "لا ليس كافي خاصة في معايير المحاسبة الدولية وتحديثاتها الدورية، كما أن مستوى متخذي قرارات منح الائتمان بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المالي التي نص عليها القانون محدود، وهذا أحد المشاكل التي يعاني منها أقسام الائتمان في البنوك".

تقريبا ما قالته المساعدة التجارية بالقرض الشعبي الوطني : "لا يمكن القول أن مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح في القوائم المالية وفق ما تقدمت به معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي كافي من أجل اتخاذ قرارات منح الائتمان. لأن هناك عموماً نقص تكوين في إطارات البنوك خاصة في مجال معايير المحاسبة الدولية".

ج. الصعوبات التي يواجهها متخذي قرارات منح الائتمان بالنسبة للإفصاح المحاسبي: قليلاً

في ما يخص الصعوبات التي يواجهها متخذي قرارات منح

للإفصاح المحاسبي، لكن كانت أغلبها تصب في التلاعب في القوائم المالية للمؤسسات طالبة . في البنك الوطني : "انعدام الصدق والإفصاح

الصحيح على مستوى القوائم المالية نتيجة التلاعبات في القوائم المالية التي يقوم بها المحاسبون من أجل التهرب الضريبي لعملائهم". وأجاب المسير التجاري لبنك سوسيتي جنرال بما يلي: "أهم مشكل كما ذكرته سابقاً، عدم الالتزام التام بمتطلبات الإفصاح كما ينبغي من طرف المؤسسات الجزائرية، فضلاً عن المشكل الأهم هو عدم المصادقية في كل ما تقدمه القوائم المالية لهذه المؤسسات، وهذا ما ينتج عنه العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك".

: "هناك العديد من الصعوبات التي نواجهها كمتخذي قرارات بمنح الائتمان

عند استخدام معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وهي عدم التزام المؤسسات الجزائرية بكل متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي. والاكتفاء بتقديم القوائم المالية فقط دون أدنى توضيحات وتفسيرات أو ملاحق تكميلية".

د. الاقتراحات التي يقدمها متخذي القرارات الائتمانية لاستخدام الإفصاح المحاسبي كأداة لترشيد

القرارات الائتمانية: اقتراحات في البنوك العاملة في الجزائر بأهمية

التكوين في مجال المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي لكافة إطارات البنوك العاملة في . في البنك الخارجي الجزائري صرح بما يلي: "أهم ما يجب على

البنوك لزيادة كفاءة موظفيها هو القيام بدورات تكوينية وتدريبية خاصة في معايير المحاسبة الدولية". كما أجاب المفتش بنك الخليج بما يلي: "أکید أهم المقترحات لتعمل البنوك على زيادة كفاءة موظفيها خاصة في استخدام الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية هي التكوينات والملتقيات وحتى

الأيام الدراسية من أجل تحديث معلومات الموظفين وتطوير المعارف في مجال المحاسبة والمالية". ما قاله تقريباً المسير التجاري في بنك سوسيتي جنرال والذي عبر بما يلي: "لعمل البنوك على زيادة كفاءة موظفيها وخاصة متخذي القرارات الائتمانية لا بد لها من القيام بدورات تكوينية ومهنية وملتقيات أو حتى أيام دراسية في مجال المحاسبة خاصة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت ضرورية، ونظراً لتحديثاتها الدائمة لا بد على إدارات البنوك مواكبة هذه التطورات".

المطلب الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد ما قمنا بعرض المحتوى العام للمقابلات التي تمت في البنوك محل الدراسة مع 14

بينهم في كل محور، سوف

نقوم في هذا المطلب بالعمل على مقارنة بين نتائج مقابلات عينة الد

نتائجها على باقي البنوك العاملة في الجزائر، وسندعم عملية المقارنة بنتائج التحليل الكيفي المستخرجة من برنامج (Nvivo)، الذي يعتمد على مقاربات سبق وتم شرحها سابقاً.

برنامج تحليل البيانات الكيفية، وعليه

كما سنقوم في هذا المطلب

سوف نقسم هذا المطلب إلى هما:

الفرع الأول: نتائج البيانات الكيفية وتحليلها

سنقوم في هذا الفرع بمقارنة محتوى مقابلات موظفي أقسام في البنوك العاملة في الجزائر، وسنستخدم

في ذلك على المقاربة المعجمية والمقاربة اللغوية لبرنامج تحليل البيانات الكيفية (Nvivo).

أولاً: نتائج المقاربة المعجمية (L'approche Lexical)

الهدف من هذه المقاربة هو وصف عما نتحدث، حيث نستند في هذا إلى الإحصاء الترددي (

) والتشابه بين الكلمات المستخدمة في المقابلات. وقد تم الإحصاء الترددي لـ 993

مرددة والتي يساوي عدد أحرفها ثلاثة أحرف فما فوق (أنظر الملحق رقم 03) اخترنا 25

على موضوع دراستنا، والجدول التالي يوضح المصطلحات الأكثر تكراراً حسب المصادر (14) :

الجدول رقم (7.4) المصطلحات الأكثر تكراراً بين المقابلات

| المصطلحات المشابهة | التكرار | عدد الأحرف | المصطلحات |
|--------------------|---------|------------|-----------|
| | 452 | 8 | |
| الإفصاح | 375 | 7 | الإفصاح |
| المحاسبي | 341 | 8 | المحاسبي |
| | 341 | 3 | |
| | 300 | 7 | |
| | 240 | 7 | |

| | | | |
|--------|-----|----|--------|
| | 211 | 6 | |
| | 182 | 6 | |
| | 180 | 9 | |
| | 154 | 9 | |
| | 132 | 7 | |
| | 131 | 4 | |
| المالي | 125 | 6 | المالي |
| | 104 | 5 | |
| | 80 | 8 | |
| معايير | 75 | 6 | معايير |
| | 72 | 9 | |
| | 70 | 5 | |
| | 61 | 6 | |
| | 60 | 5 | |
| اتخاذ | 46 | 5 | اتخاذ |
| | 34 | 7 | |
| | 31 | 10 | |
| | 28 | 7 | |
| | 28 | 8 | |

المصدر: (Nvivo)

توضح نتائج الجدول أن هناك مصطلحات تكررت بكثرة، مما يدل على أهميتها بالنسبة لموظفي أقسام ، وكذلك علاقتها بموضوع الدراسة، وتمثلت هذه الكلمات في المتغيرات المكونة لعنوان الدراسة، كما أظهرت هذه الكلمات

حسب الإجابة عن كل سؤال من طرف الموظفين في البنوك العاملة في الجزائر . ويدل هذا التنوع في المصطلحات على أن المقابلات التي أجريت مع موظفي أقسام ، كانت دقيقة وركزت على مفردات تُخدم مكونات

الائتمان (المتغير التابع) جاء في المرتبة الأولى وتكرر تردده 452 مرة، هذا راجع لأهمية

المصطلح في البنوك. كما أن موظفي البنوك العاملة في الجزائر كان قصدهم من تكرار هذا

المصطلح أهميته بالنسبة لهم خاصة بمصالح منح

وجاء في المرتبة الثانية مصطلح **الإفصاح (المتغير المستقل)** في موضوع البحث وتكرر 375

في البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة، تحدثوا عن الإفصاح، مما يدل

على أنهم لديهم دراية بهذا المصطلح. وعن أهميته بالنسبة للبنوك بشكل عام. تم بر بسيطة
عن الإفصاح المحاسبي لكن لديهم فكرة جيدة عن أهميته في

المحاسبي 341 مرة، وهو أيضا مؤشر جيد على أن موظفي أقسام البنوك في البنوك
العاملة في الجزائر محل الدراسة، وظفوا كلمة المحاسبي بهذه النسبة في إجاباتهم
. وهم على فهم ودراية بالإفصاح المحاسبي وعلاقته ؛

ونجد أن كلمة **منح** 341 مرة، وهو مؤشر جيد على أن موظفي أقسام البنوك كانوا يتحدثون في
موضوع الدراسة، وعن العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومنح ، حيث نجد أن تكرار كلمة منح هو نفسه
تكرار كلمة المحاسبي، وهو ما يعني أن هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي وقرار منح .

ونجد أن مصطلح **المالية** 300 **القوائم** 240

المقابلات تحدثت عن القوائم المالية وأهميتها وتأثيرها في قرارات منح الإفصاح المحاسبي في
في البنوك محل الدراسة.

قرارات 211
وا يتكلمون في موضوع الدراسة، حيث
ية لها أهمية بالغة في البنوك. ومن ثم فإنهم يولون أهمية في اتخاذ

البنوك 182 مرة، وهذا ما يدل على أن أسئلة المقابلات كانت تدور حول البنوك العاملة في

العاملة في الجزائر بصفة عامة.

في حين تكررت كلمة **مخاطر** 79 (مخاطر، المخاطر و)

ضعيف بالنسبة لباقي المصطلحات، وهو دليل على أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ليس وحده يؤثر في
حجم مخاطر وهناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر، لهذا لم يتم تكرار هذا المصطلح كباقي المصطلحات.

على تكرار الكلمات عن طريق شكل سحابة الكلمات، وفق مخرجات برنامج تحليل

(Nvivo) :

الشكل رقم (2.4): سحابة الكلمات للمصادر



المصدر: (Nvivo)

ثانيا: نتائج المقاربة اللغوية (L'approche Linguistique)

هما: التصنيف والترتيب النحوي ومطابقة الدلالات

بين موظفي الخبراء أو معامل

(Pearson) والذي يبين درجة تشابه محتوى النص ودلالته من خلا

14 في أقسام في البنوك محل الدراسة التي

(أنظر الملحق رقم 02) 91

: 0,9828 0,94953، ونظرا للعدد الكبير

بين الموظفين في المقابلات، تم التركيز على

في الأقوال، وهذا لي:

الجدول رقم (8.4): معاملات التشابه النصي للمقابلات

| معامل الارتباط (Pearson) | المصدر "ب" | المصدر "أ" |
|--------------------------|----------------------|----------------------|
| 0,9828 | Éléments internes\13 | Éléments internes\08 |
| 0,982013 | Éléments internes\11 | Éléments internes\13 |
| 0,978434 | Éléments internes\12 | Éléments internes\09 |
| 0,975075 | Éléments internes\11 | Éléments internes\03 |
| 0,973453 | Éléments internes\01 | Éléments internes\12 |
| 0,969896 | Éléments internes\02 | Éléments internes\05 |
| 0,968341 | Éléments internes\11 | Éléments internes\04 |
| 0,965364 | Éléments internes\10 | Éléments internes\11 |
| 0,965084 | Éléments internes\03 | Éléments internes\09 |
| 0,963416 | Éléments internes\14 | Éléments internes\06 |
| 0,960469 | Éléments internes\07 | Éléments internes\09 |
| 0,959199 | Éléments internes\10 | Éléments internes\02 |
| 0,957848 | Éléments internes\01 | Éléments internes\10 |
| 0,953207 | Éléments internes\14 | Éléments internes\04 |
| 0,94953 | Éléments internes\04 | Éléments internes\07 |

المصدر: (Nvivo)

يتضح من الجدول أعلاه أن المقابلة 11 كانت لها معاملات قوية مع مجموعة من المقابلات في باقي متقاربة وتتراوح ما (10 03 04 13) نھ

: 0,965364 0,980199 10 11 10 02
0,959199

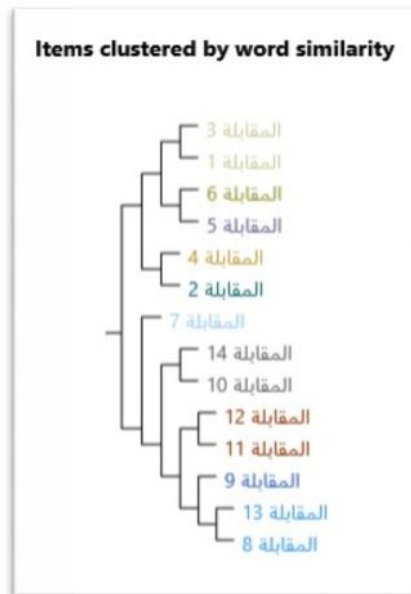
كما نلاحظ أيضا تشابه نصي كبير بين كل من: (04 06) 14 (04 09) 07 (0,953207 0,963416)
0,960469 (0,94953 09) (07 03 12)
0,960469 (0,978434 0,965084 01) (10 12) : (0,957848)

وعليه يعتبر هذا الجدول مؤشر على وجود تشابه نصي من حيث المحتوى والتوجه في إجابات المقابلات الأربع . كما أنه دليل على عدم وجود أوجه اختلافات كبيرة في آراء وإجابات

. وهذا دليل أيضا على أن العلاقة بين المتغيرين في عنوان الدراسة أح

عينة الدراسة في المقابلات التي قمنا بها.

ويوضح الشكل أدناه التشابه النصي في الإجابات وفي طريقة الإجابة في كل المقابلات.
الشكل رقم (3.4) توضيح التشابه النصي بين أجوبة المقابلات



المصدر: (Nvivo)

ثالثاً: نتائج مقارنة الخرائط المعرفية: تشرح الخريطة المعرفية العلاقة بين المفاهيم والأفكار، وهيكلية التصورات العقلية للإجابة على أسئلة المقابلة، نورد فيما يلي الرسوم التوضيحية التي تربط المصطلحات الأساسية الخاصة (الإفصاح المحاسبي واتخاذ)، في المقابلات الأربعة عشر.

المعرفية تعبر عن رسم بياني، هدفه هيكلية فكرة معينة في تمثيل رسومي للتصورات العقلية لموضوع معين في زمن ات الصلة بالموضوع، وهو واقع الإفصاح المحاسبي في

من خلال هذا الشرح
بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وهذا حسب الشكل التالي:

أ. العلاقة بين العقد الفرعية للفرضية الأولى: قمنا في هذا العنصر بقياس معامل في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، وهذا من أجل معرفة مدى ترابط هذه العقد مع قرارات منح في البنوك العاملة في في مجموع المقابلات، وهذا يفسره الجدول التالي:

الجدول رقم (9.4): معامل الارتباط لعقد الفرضية الأولى

| العقدة "أ" | العقدة "ب" | معامل الارتباط (Pearson) |
|--------------------------|--|--------------------------|
| الإفصاح المحاسبي// Nœuds | الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية// Nœuds | 0,996879 |
| الإفصاح المحاسبي// Nœuds | الإفصاح عن المعلومات المحاسبية// Nœuds | 0,691951 |

المصدر: (Nvivo)

نلاحظ أن نسبة الارتباط والتشابه النصي كانت كبيرة في أقوال الموظفين في العقدة الأولى، كانت بنسبة قوية للإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية نسبة قوية (0,996879) للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والتي تعد نسبة جيدة (0,691951) لكن ليست بمستوى النسبة الأولى.

ب. نسبة التغطية لعقد الفرضية الأولى:

:

نسبة التغطية في كل عقدة معينة = $100 \times \frac{\text{عدد الكلمات الإجمالية لنفس المصدر}}{\text{عدد الكلمات الإجمالية لنفس المصدر}}$

عدد الكلمات الإجمالية لنفس المصدر

وقد تم نسب التغطية لعقدة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (10.4): نسب التغطية لعقدة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

| الإسم | البنك/ الوظيفة | المرجع | التغطية |
|-------|-------------------------------|--------|---------|
| 03 | / مسير تجاري | 83 | 11,76% |
| 13 | / | 90 | 11,73% |
| 08 | القرض الشعبي الجزائري/ | 93 | 11,40% |
| 04 | / - - | 65 | 11,00% |
| 01 | / | 86 | 10,93% |
| 12 | / مفتش | 85 | 10,68% |
| 14 | / - - | 83 | 10,59% |
| 10 | بنك سوسيتي جينرال/ مسير تجاري | 88 | 10,33% |
| 07 | بنك البركة/ مفتش | 82 | 10,30% |
| 09 | القرض الشعبي الجزائري/ | 88 | 10,30% |

| | | | |
|--------|----|------------------------|----|
| 10,17% | 79 | / | 11 |
| 9,77% | 75 | / | 05 |
| 9,64% | 71 | / مسير تجاري - | 06 |
| 9,09% | 62 | البنك الوطني الجزائري/ | 02 |

المصدر: (Nvivo)

يتضح من الجدول أعلاه أن نسب التغطية لهذه العقدة

نسبة تحدث كل موظف عن العقدة في المقابلة. وتراوحت هذه النسب بين 11,76 في المائة إلى 9,09 في المائة ونجد أن نسبة التغطية الأولى كانت للمسير التجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تليها نسبة التغطية 11,73 في المائة

وأهم تكلموا في نفس السياق في ما يخص علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وفق معايير في البنوك العاملة في ا

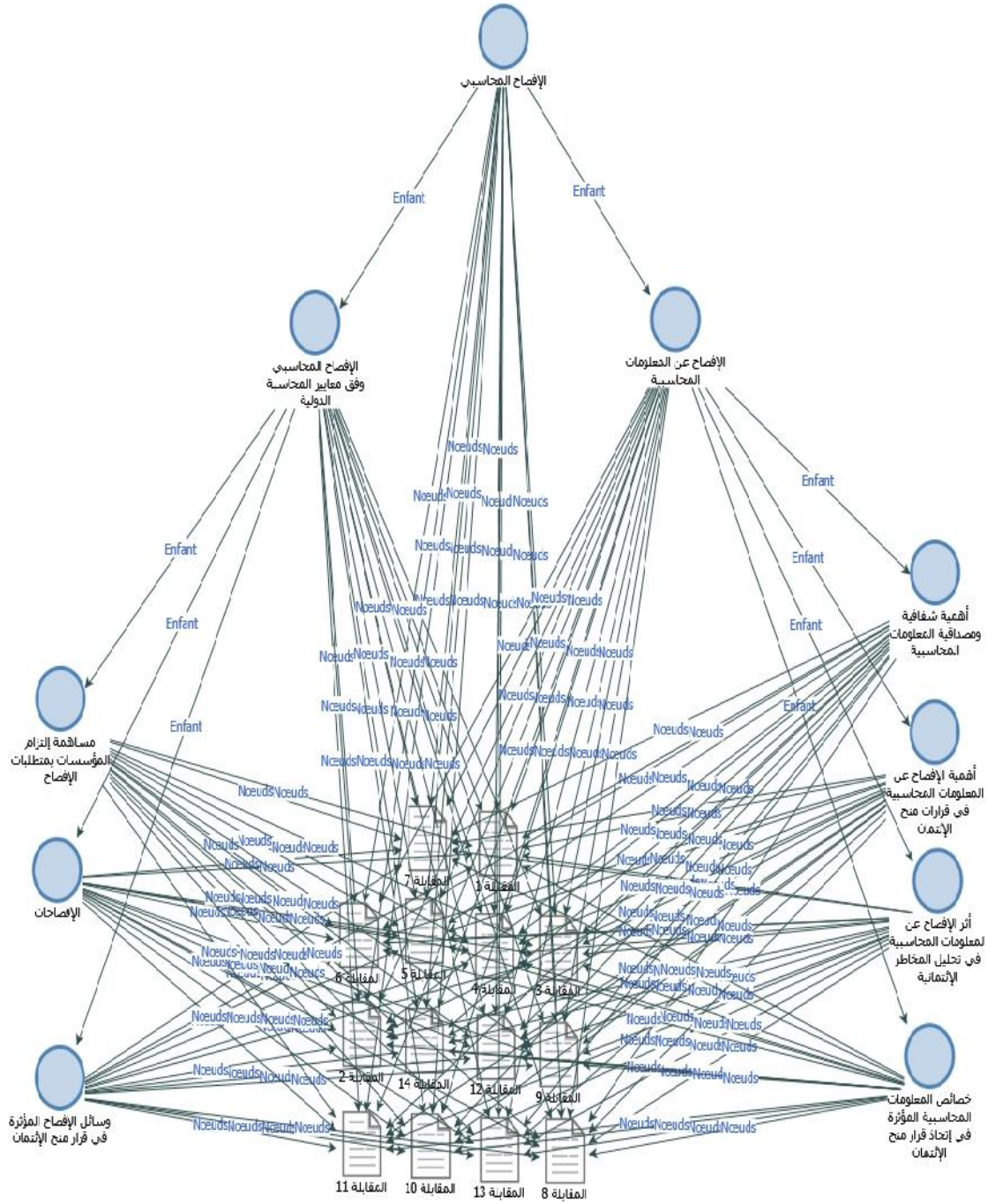
ج. الخريطة الذهنية للفرضية الأولى: تعبر الخريطة المعرفية أو الذهنية عن رسم بياني، يهدف لهيكله فكرة معينة في تمثيل رسومي للتصورات العقلية لموضوع معين في زمن معين، يكون هذا الرسم موضح لكل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

بالإفصاح المحاسبي في

بـ

القوائم المالية، وهذا حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (6.4): الخريطة الذهنية للفرضية الأولى



(Nvivo)

المصدر:

نجد أن الشكل أعلاه يثبت العلاقة بين الإفصاح المحاسبي، والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية. الخريطة الذهنية عبرت عن الصلة بين كل بائهم في المقابلات. يؤكد ما رأيناه في نسب التغطية التي أولاها كل موظف في هذه

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تمت صياغة الفرضية الثانية للتعرف على واقع العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في البنوك العاملة في الجزائر، من خلال تحديد عدة نقاط تمثلت في عقد فرعية، حيث تمت صياغة الفرضية الأولى كما يلي: يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟
 (Nvivo)

أ. العلاقة بين العقد الفرعية للفرضية الثانية: سوف نقوم في هذا العنصر في العلاقة بين العقد في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال ترابط التشابه النصي في كل المقابلات، وذلك من خلال ما يفسره الجدول التالي:

الجدول رقم (11.4):معامل الارتباط لعقد الفرضية الثانية

| العقدة "أ" | العقدة "ب" | معامل الارتباط (Pearson) |
|-------------------------------|---|--------------------------|
| مستوى الإفصاح المحاسبي//Nœuds | القوائم المالية التي يعتمد علي مضمونها في الإفصاح Nœuds// | 0,921464 |
| مستوى الإفصاح المحاسبي//Nœuds | معايير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الأكثر تأثيرا في قرار منح Nœuds// | 0,671889 |
| مستوى الإفصاح المحاسبي//Nœuds | كفاية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لأغراض التحليل المالي والائتماني//Nœuds | 0,599038 |
| مستوى الإفصاح المحاسبي//Nœuds | مساهمة متطلبات الإفصاح في الحد من مخاطر Nœuds// | 0,404473 |
| مستوى الإفصاح المحاسبي//Nœuds | كفاية مستوى الإفصاح في المؤسسات الجزائرية لائحاذ Nœuds// | 0,310669 |

المصدر: (Nvivo)

نجد أن الموظفين في العقدة الثانية، كانت إيجابية مقارنة فيما بينها،

. حيث نجد أن النسب تتراوح بين (0,921464 0,310669)

ضية، وبالتالي وجود في البنوك عينة الدراسة.

ب. نسبة التغطية لعقد الفرضية الثانية: سوف نقوم في هذا العنصر بقياس نسبة التغطية لعقدة الإفصاح

المحاسبي في القوائم المالية من حيث مستوى الإفصاح عن وفق النظام المحاسبي المالي وكانت النتائج مبينة

في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (12.4): نسب التغطية لعقدة مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

وفق النظام المحاسبي المالي

| التغطية | المرجع | البنك/ الوظيفة | الإسم |
|---------|--------|-------------------------------|-------|
| 10,82% | 87 | - - / | 14 |
| 10,70% | 84 | / | 13 |
| 10,42% | 87 | القرض الشعبي الجزائري/ | 08 |
| 10,26% | 76 | / مسير تجاري | 03 |
| 10,19% | 83 | / | 11 |
| 10,01% | 89 | / مفتش | 12 |
| 9,95% | 83 | / | 05 |
| 9,71% | 75 | بنك سوسيتي جينرال/ مسير تجاري | 10 |
| 9,62% | 74 | / مسير تجاري - - | 06 |
| 9,57% | 60 | - - / | 04 |
| 9,38% | 66 | البنك الوطني الجزائري/ | 02 |
| 9,34% | 82 | القرض الشعبي الجزائري/ | 09 |
| 9,33% | 76 | / | 01 |
| 9,25% | 77 | بنك البركة/ مفتش | 07 |

المصدر: (Nvivo)

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك في نسب التغطية لهذه العقدة من موظف لآخر ومن بنك لآخر، حسب نسبة تحدث كل موظف عن العقدة في المقابلة. وتراوحت هذه النسب بين 10,82 في المائة إلى 9,25 في ونجد أن نسبة التغطية الأولى كانت 10,82 في المائة (14) - -

(13)

على أن الموظفين تكلموا في نفس السياق في ما يخص علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح في البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة.

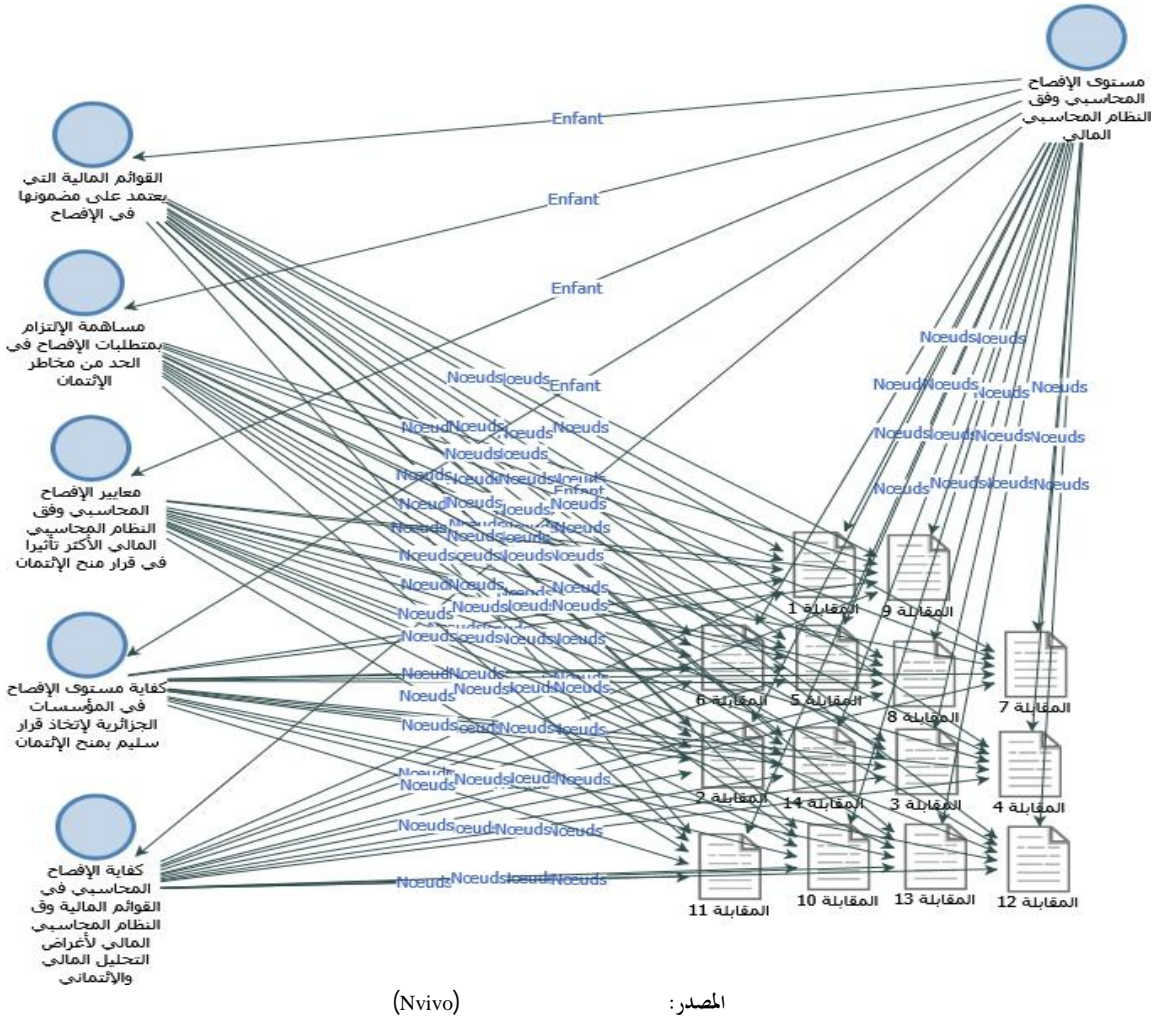
ج. الخريطة الذهنية للفرضية الثانية: تشرح الخريطة الذهنية حسب الشكل الموالي، العلاقة بين العقد

في الشكل والتي تمثل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وبين

ما تم ذكره في مجموع المقابلات مع موظفي البنوك عينة الدراسة.

:

الشكل رقم(7.4): الخريطة الذهنية للفرضية الثانية



(Nvivo) المصدر:

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تمت صياغة الفرضية الثالثة للتعرف على واقع العلاقة بين مستوى إدراك متخذي القرارات بية بمعايير الإفصاح المحاسبي في البنوك العاملة في الجزائر، من خلال تحديد عدة نقاط تمثلت في عقد فرعية، تتبع ا والتي تم صياغتها كما يلي: يوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟ هذه

(Nvivo)

أ. العلاقة بين العقد الفرعية للفرضية الثالثة: سوف نقوم في هذا العنصر بقياس معامل في الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح في خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13.4): معامل الارتباط لعقد الفرضية الثالثة

| معامل الارتباط (Pearson) | العقدة "ب" | العقدة "أ" |
|--------------------------|--------------------|------------|
| 0,995842 | Nœuds// | Nœuds// |
| 0,99377 | Nœuds// | Nœuds// |
| 0,974774 | Nœuds// | Nœuds// |
| 0,995209 | Nœuds// الاقتراحات | Nœuds// |

المصدر: (Nvivo)

نجد أن الموظفين في العقدة الثالثة، كانت قوية ومتقاربة فيما بينها. حيث نجد أن النسب تتراوح بين (0,974774 0,995842)

ب. نسبة التغطية لعقد الفرضية الثالثة: سوف نقوم في هذا العنصر بقياس نسبة التغطية لعقدة مستوى بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح

النتائج مبينة في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (14.4): نسب التغطية لعقدة مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان

بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

| الإسم | البنك/ الوظيفة | المرجع | التغطية |
|-------|-------------------------------|--------|---------|
| 12 | / مفتش | 170 | 19,48% |
| 13 | / | 158 | 19,37% |
| 03 | / مسير تجاري | 143 | 18,37% |
| 11 | / | 153 | 18,28% |
| 14 | / - - | 150 | 18,02% |
| 08 | القرض الشعبي الجزائري/ | 154 | 17,84% |
| 04 | / - - | 116 | 17,69% |
| 01 | / | 146 | 17,30% |
| 09 | القرض الشعبي الجزائري/ | 154 | 17,14% |
| 07 | بنك البركة/ مفتش | 148 | 17,05% |
| 10 | بنك سوسيتي جينرال/ مسير تجاري | 152 | 16,67% |
| 06 | / مسير تجاري - - | 133 | 16,62% |
| 05 | / | 129 | 16,21% |
| 02 | / الوطني | 117 | 16,12% |

المصدر: (Nvivo)

يتضح من الجدول أعلاه أن نسب التغطية لهذه العقدة

. وتراوحت هذه النسب بين 19,48 في المائة إلى 16,12 في المائة

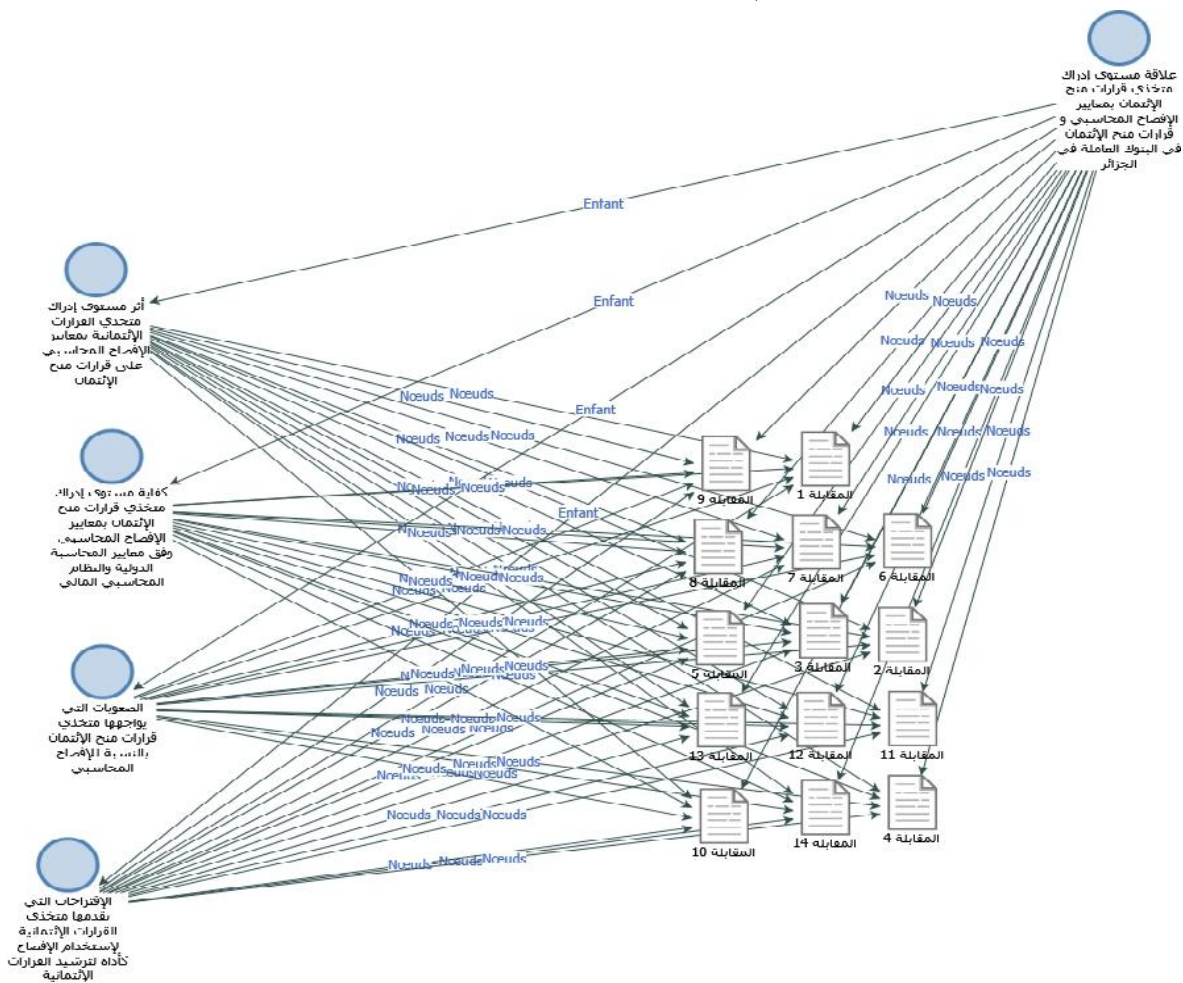
حيث نجد أن نسبة التغطية الأولى كانت بمعدل 19,48 في المائة (12) لمفتش بنك الخليج، تليها (13)

في نفس السياق في ما يخص علاقة مستوى إدراك متخذي قرارات منح بمعايير الإفصاح المحاسبي وقرارات في البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة.

ج. الخريطة الذهنية للفرضية الثالثة: تشرح الخريطة الذهنية حسب الشكل الموالي، العلاقة بين العقد الظاهرة في الشكل والتي تمثل

في البنوك العاملة في الجزائر من جهة، وبين ما تم ذكره في مجموع المقابلات

الشكل رقم (8.4): الخريطة الذهنية للفرضية الثالثة



الفرع الثالث: نتائج تحقق فرضيات الدراسة

على جداول نبرز فيها درجة تحقق

سوف نقوم في هذا الـ

في البنوك العاملة في

الجانب النظري مقارنة بآراء موظفي أقسام

في ذلك على نظام ترقيم وتقييم خاص يبدأ

من درجة تحقق معدومة إلى درجة تحقق ممتازة. (أنظر الملحق رقم 04).

الجدول أدناه:

درجة تحقق الفرضية الأولى،

أولاً: نتيجة تحقق الفرضية الأولى:

جدول رقم (15.4) اختبار الفرضية الأولى

| درجة التحقق | العبارات الدالة عن واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية | المقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية الأولى |
|-----------------------|---|---|
| جيد جداً (B+ & C+) | ✓ | "يوجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في |
| | ✓ | في |
| | | البنوك العاملة في ." |
| | | التعليق: |
| | ✓ | كانت إجابات الموظفين في أقسام |
| | | في البنوك عينة الدراسة |
| | ✓ | إيجابية ومتطابقة مع الجانب النظري |
| | | فيما يخص الإفصاح المحاسبي وفق |
| | ✓ | معايير المحاسبة الدولية، أما في يخص |
| | ✓ | الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، |
| | كبير، وهذا لوجود محددات أخرى | |
| | تدخل في قرار منح | |
| | : | |
| | ✓ أهمية لشفافية ومصداقية المعلومات | |
| | المحاسبية في اتخاذ | |
| | ✓ المعلومات المحاسبية في تحديد الوضعية | |
| | المالية | |
| | ✓ أثر خصائص المعلومات المحاسبية في قرار منح | |
| | : الملائمة والمصدقية. | |

| | |
|--|--|
| <p>✓ يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل</p> <p>✓ مساهمة الالتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية في ترشيد قرارات منح الائتمان التي يتعرض لها</p> <p>✓ الإفصاحات الأكثر أهمية هي الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالقوائم المالية.</p> <p>✓ الوسيلة الأهم والأكثر تأثيرا في قرار منح القوائم المالية:</p> | |
|--|--|

المصدر:

يتضح من الجدول أعلاه أن الفرضية الأولى تحققت بدرجة جيد جدا

موظفي البنوك عينة الدراسة، في شرحهم للإفصاح المحاسبي، فنجد أن النسبة للإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة جيد جدا (B+)، في حين أن نسبة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كانت أقل، وهذا

بدرجة جيد (C+) ودراية بشكل عام للإفصاح المحاسبي وأهميته بالنسبة للبنوك عند اتخاذ ، في حين اتخاذ

بالإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يمنح مصداقية للقوائم والتقارير المالية لطالبي وبالتالي الحد من مخاطر التي يتعرض لها البنك.

ثانيا: نتيجة تحقق الفرضية الثانية: الجدول التالي:

جدول رقم (16.4) اختبار الفرضية الثانية

| درجة التحقق | العبارات الدالة عن مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي | المقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية الثانية |
|-------------|---|--|
| | <p>✓</p> <p>✓</p> <p>:</p> <p>0,5815066</p> <p>✓ العلاقات التي ظهرت في الخريطة الذهنية.</p> <p>✓ نسبة التغطية لعقدة مستوى الإفصاح المحاسبي في</p> | <p>"يوجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وقرارات منح في البنوك العاملة في الجزائر".</p> |

| | | |
|--------------------|---|--|
| <p>جيد (C)</p> | <p>القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والتي كانت : 9,89% .</p> <p>✓ تعتمد الميزانية وجدول حسابات النتائج اتخاذ .</p> <p>✓ تعتبر القوائم المالية أهم معايير الإفصاح المحاسبي المالي الأكثر تأثيراً في قرار منح .</p> <p>✓ عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لأغراض التحليل المالي الائتماني البنوك اللجوء إلى آليات أخرى : 5Cs .</p> <p>✓ يساهم المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في معرفة الوضع المالي والتدفقات النقدية ونتائجها في التحليل المالي الائتماني .</p> <p>✓ عدم كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية</p> | <p>التعليق:</p> <p>كانت إجابات الموظفين في أقسام البنوك عينة الدراسة متطابقة ولكن ليس بالشكل الكبير الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقرار بوجود إفصاح في القوائم المالية لطالبي .</p> |
|--------------------|---|--|

المصدر:

يتضح من الجدول أعلاه أن الفرضية الثانية تحققت بدرجة جيد بشكل كبير في كل الإجابات لكن يوجد بين العقد الفرعية لهذه الفرضية بدرجة جيد (C) أن هناك عدم كفاية في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الج في الجزائر. حيث تستطيع هذه البنوك على مصداقية القوائم والتقارير المالية التي تقدمها. ثالثاً: نتيجة تحقق الفرضية الثالثة: الجدول أدناه:

جدول رقم (17.4) اختبار الفرضية الثالثة

| درجة التحقق | العبارات الدالة عن مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان | المقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية الثالثة |
|-------------|--|--|
| | ✓ | " |
| | ✓ | |

| | | |
|-------------------------|--|---|
| <p>جيد جدا (B+)</p> | <p>0,987105. ✓ العلاقات التي ظهرت في الخريطة الذهنية. ✓ 14 : 17,58% ✓ كانت إجابات الموظفين في أقسام بمعايير الإفصاح المحاسبي أثر في ترشيد قرارات منح الائتمان. ✓ عدم كفاية معايير المحاسبة الدولية الدورية، الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي. ✓ تنوع الصعوبات التي يواجهها متخذي قرارات كالتلاعبات في القوائم المالية، تخفيض الضريبي. ✓ تمثلت المقترحات في التكوين وتحسين وتحديث</p> | <p>بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك العاملة في الجزائر." التعليق: في البنوك عينة الدراسة، متطابقة مع الجانب النظري في ما يخص مميزات وخصائص موظف ، بالإضافة إلى ما ورد في والاقتراحات.</p> |
|-------------------------|--|---|

المصدر:

الجدول أعلاه أن الفرضية الثالثة بدرجة جيد جدا، وهذا راجع لوجود تطابق في كل الإجابات لهذه الفرضية والتي كانت بدرجة جيد جدا (B+)، وهو ما يفسر أن هناك أثر وأهمية لمستوى في البنوك عند اتخاذ ، خاصة بمعايير الإفصاح المحاسبي. بمعايير الإفصاح المحاسبي سوف يمنحه كفاءة أعلى في تحليل القوائم المالية لطالبي

خلاصة:

جاء هذا الفصل بمثابة خلاصة للدراسة، حيث قمنا في المبحث الأول منه بعرض للبنوك ميدان الدراسة، من خلال إعطاء نبذة تاريخية عن البنوك العاملة في الجزائر، ثم القيام بـ .
ذلك القيام بشرح من خلال دراسة ملفات طالبي ، والإجراءات التابعة لها.
وفي المبحث الثاني قمنا بشرح مناخ المقابلات الحرة والنصف موجهة التي تمت في أقسام البنوك محل الدراسة، حيث قمنا بعرض لمحتوى المقابلات ومناقشتها، ثم مقارنتها مع (Nvivo).

على مؤشرات من محتوى المقابلات لقياس العلاقة والأثر وتحديد

الختامة

الخاتمة:

تعد البنوك أحد أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر في عملية تنشيط واستمرارية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة. وذلك للدور الذي يلعبه في تمويل الأنشطة الاقتصادية لإحداث التنمية وخلق الثروة، وهذا ما ينعكس إيجاباً على الأفراد والاقتصاد بشكل عام. وعلى هذا الأساس فإن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين المدخرين أصحاب الفوائض المالية والمقترضين في منح هذه الفوائض في شكل قروض. وبمنحها يتطلب الأمر حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام العديد من الأدوات المهمة لقياس قدرة الزبون على السداد، وهو أيضاً بمثابة رقابة مسبقة تكشف عن سلامة الوضع المالي للزبون.

ومن جهة ثانية يعتبر النظام المحاسبي أساس كل مؤسسة مهما كان نوعها تجارية، صناعية أو مالية، فهو عبارة عن ترجمة البيانات المالية إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات التسييرية والاستثمارية اللازمة. من خلال عرض القوائم والتقارير المالية لفترة معينة والتي تكون عادة سنة. وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية لمخرجات للنظام المحاسبي لكل المؤسسة، فإنه من المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، تعنى بإعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها.

بالرغم من تحليل القوائم المالية للمقترضين إلا أنه لا يزال هناك مخاطر مرتبطة بمنح الائتمان من قبل البنوك كونها في معظمها أموال مملوكة للمودعين وليس ملك المساهمين في البنك.

ونعلم أن أهم ما أوردته معايير المحاسبة الدولية هو العمل على وجود الإفصاح المحاسبي في إعداد وعرض القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسات. وهذا بالفعل سيساعد كل مستخدم القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم، ونجد أن من أهم مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المقرضون(البنوك)، فالبنوك تأخذ بعامل الثقة في البيانات والمعلومات المقدمة في ملفات طالبي الائتمان، وبناء على المعلومات التي تحتويها تتخذ البنوك القرارات الائتمانية. وهذا ما يجعلها تقع في المخاطر المرتبطة بالائتمان.

ومن أجل إثبات فعالية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان من البنوك، وأثرها في صنع القرار الائتماني في البنوك. دعمنا دراستنا بمقابلات لموظفي أقسام الائتمان لعينة من البنوك العاملة في الجزائر، حيث قمنا من خلالها بعرض وجهات نظر هؤلاء الموظفين لمجموعة متنوعة من الملامح التي يمكن أن تكون لها علاقة بقرار منح الائتمان للمؤسسات. وعلاوة على ذلك، فالكلمات أو المصطلحات التي تم جمعها تعد غنية للغاية ومثيرة للاهتمام نظراً لثقافة السرية التي تسود في البيئة المصرفية.

أولاً: نتائج الدراسة:

بناء على الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. النتائج النظرية:

تمثلت النتائج النظرية للدراسة في النقاط التالية:

- تحكّم عملية منح الائتمان وصناعة القرار الائتماني اعتبارات عديدة منها الإجراءات والمعايير التي تهدف أولاً إلى تقليل المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان إلى أدنى حد ممكن؛
- تعتبر دراسة ملفات الائتمان خطوة أساسية ومهمة في عملية منح الائتمان؛
- تعتبر القوائم المالية للمؤسسات طالبة الائتمان أهم الأدوات في التحليل المالي؛
- يعد الإفصاح المحاسبي أداة بإمكانها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية في البنوك في اتخاذ قراراتهم؛
- تعتبر نتائج تحليل القوائم المالية من أهم الأسس التي يستند إليها اتخاذ قرار منح الائتمان؛
- تهدف المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية إلى توفير معلومات هامة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة طالبة الائتمان؛
- يعتبر تحليل القوائم المالية الركيزة الأساسية في الكشف عن نقاط القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة طالبة الائتمان؛

ب. النتائج الميدانية:

وفي ما يتعلق بنتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- يؤثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في صنع قرار منح الائتمان بالبنوك العاملة في الجزائر، وهذا التأثير يكون بناءً على عدة عناصر أهمها:
 - ✓ فرض البنك قوانين داخلية على استخدام القوائم المالية؛
 - ✓ اعتماد البنك على نظام معلومات يلبي احتياجاته فيما يخص صنع قرار منح الائتمان؛
 - ✓ قيام البنك بدراسة وتحليل القوائم المالية من أجل توفير معلومات هامة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالتزامات وربحية المؤسسة طالبة الائتمان؛
- الاعتماد في صنع قرار منح الائتمان على القوائم المالية الآتية: الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول التدفقات النقدية؛
- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان على مصداقية وشفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الائتمان؛
- زيادة الاعتماد على تحليل القوائم المالية بزيادة حجم الائتمان الممنوح للمؤسسة طالبة الائتمان؛
- يؤدي سوء استخدام القوائم المالية إلى ارتفاع الديون المتعثرة، وزيادة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك.
- يوجد أهمية لشفافية ومصداقية المعلومات في اتخاذ قرارات منح الائتمان؛
- هناك فهم ودراية بشكل عام لأهمية الإفصاح المحاسبي عند اتخاذ قرارات منح الائتمان بالنسبة لموظفي أقسام الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؛

- تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة في قرار منح الائتمان، لكن وحدها لا تكفي، وهذا لوجود محددات أخرى تدخل في قرار منح الائتمان كالضمانات المقدمة؛
 - يؤثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تحليل المخاطر الائتمانية عند تحليل النسب المالية؛
 - الالتزام بالإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يمنح مصداقية للقوائم والتقارير المالية لطالبي الائتمان وهو ما يعزز ترشيد قرارات منح الائتمان وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك؛
 - عدم كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية طالبة الائتمان من البنوك العاملة في الجزائر بحيث لا تستطيع هذه البنوك الاعتماد على مصداقية القوائم والتقارير المالية التي تقدمها؛
 - تعتمد البنوك العاملة في الجزائر على الميزانية وجدول حسابات النتائج من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان أكثر من باقي القوائم؛
 - تعتبر القوائم المالية أهم معايير الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي والأكثر تأثيراً في قرار منح الائتمان لأن البنوك العاملة في الجزائر لا تعتمد على الأساليب الأخرى للإفصاح كالملاحق أو غيرها؛
 - عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية لأغراض التحليل المالي والائتماني؛
 - يساهم التزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في معرفة الوضع المالي والتدفقات النقدية ونتائجها مما يساعد متخذي قرارات منح الائتمان في التحليل المالي والائتماني؛
 - عدم كفاية مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية لأن هناك العديد من المعلومات الكمية والنوعية لا تزال المؤسسات الجزائرية لا تفصح عنها كما ينبغي؛
 - يؤثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في قرار الائتمان؛
 - سعة معرفة موظف الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي سوف يمنحه كفاءة أعلى في تحليل القوائم المالية لطالبي الائتمان؛
 - عدم كفاية مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بتحديثات معايير المحاسبة الدولية الدورية، ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي؛
 - تنوع الصعوبات التي يواجهها متخذي قرارات منح الائتمان كالتلاعبات في القوائم المالية، تخفيض النتيجة من أجل التهرب الضريبي؛
- ومن خلال دراسة المقارنة بين البنوك فإننا توصلنا إلى ما يلي:
- هناك اتفاق على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على الضمانات العينية المقدمة؛
 - كما تتفق البنوك على أنها تستخدم جدول الميزانية المالية في صنع قرار منح الائتمان؛
 - تتفق جميع البنوك محل المقارنة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على النسب المالية، وأنها تستخدم نظام آلي للقيام بالتحليل المالي عند صنع قرار منح الائتمان؛

- يتأثر تحليل القوائم المالية بحجم المعلومات المتوفرة عن المؤسسة طالبة الائتمان؛
- تتفق جميع البنوك محل الدراسة على أن صنع قرار منح الائتمان يعتمد على توفر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- تعتمد البنوك على درجة الالتزام الجبائي للمؤسسات في صنع قرار الائتمان.
- تقوم البنوك باستخدام التحليل الأفقي في صنع قرار منح الائتمان، من أجل تحديد اتجاه عناصر القوائم المالية للمؤسسات من سنة لأخرى.

ثانياً: التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والميدانية، وحتى ترتقي البنوك العاملة في الجزائر إلى مستوى أفضل يزيد من كفاءتها وفعاليتها، هناك مجموعة من التوصيات والاقتراحات نوردتها في ما يلي:
- ضرورة دراسة ملف الائتمان دراسة معمقة ابتداء من تاريخ وضعه إلى غاية آجال استحقاقه؛
- احترام الإجراءات التي ترافق عملية منح الائتمان والحرص على الحصول على ضمانات فعالة وسليمة قبل خروج الأموال؛
- ضرورة بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه، للمساعدة في توجيه قرار منح الائتمان؛
- لتفعيل استخدام القوائم المالية في قرار منح الائتمان فإنه يجب التقليل ما أمكن من الأسباب التي تحد من استخدام هذه القوائم، وبالأخص عدم مصداقيتها وعدم تعبيرها عن الوضع المالي للزبون (طالب الائتمان)؛
- العمل على زيادة الثقة في المعلومات المقدمة للبنوك من طرف المؤسسات، عن طريق زيادة فعالية تدقيق الحسابات، والتزام المدققين ومحافظي الحسابات بأخلاقيات المهنة.
- زيادة مستوى تأهيل الموظفين في المصالح المسؤولة عن عمليات منح الائتمان، وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته، وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال؛
- العمل على تكوين وتحسين مستوى لموظفي البنوك خاصة في المحاسبة، والعمل على تحديث معلوماتهم في ما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

آفاق الدراسة:

إن تحديد الاحتياجات الإعلامية لموظفي البنوك وما ينتج عنها، يقدم لنا العديد من الاتجاهات في البحوث المستقبلية، سواء في مجال المحاسبة، صنع القرار، التحليل المالي أو حتى نظرية الوساطة المالية.

وبما أن دراستنا تناولت موضوع أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر، ومن خلال معالجة إشكالية الدراسة صادفنا العديد من المواضيع التي لها صلة بهذا الموضوع، ويمكن أن تعتبر كمنطلقات فكرية لباحثين آخرين مهتمين ومختصين في هذا المجال، وأهمها ما يلي:

- تعتبر دراستنا دراسة كيفية تناولت عينة صغيرة من البنوك العاملة في الجزائر، يمكن أن تتبع بدراسة كمية يعتمد فيها على استبيان يوزع على عينة كبيرة من البنوك، مما يسمح بتعميم النتائج؛
- دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد السياسات الائتمانية في البنوك؛
- أثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك؛
- أثر مستوى إدراك متخذي قرار منح الائتمان بالإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك؛
- دور تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك؛

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد طرطار، عبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
2. أحمد محمد أبو شمالة، المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
3. أحمد صلاح عطية، محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
4. أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية - المبادئ والمناهج والممارسات -، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
5. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008.
6. بن ربيع حنيقة، حسياني عبد الحميد، صالح بوعلام، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
7. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
8. حمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيزاك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
9. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير الدولية IAS/IFRS 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، دار المناهج، الأردن، دون سنة نشر.
11. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2008.
12. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
13. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
14. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي -، الطبعة الثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2008.
15. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

16. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
17. صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، السعودية، 2006.
18. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا مصرفية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004.
19. صلاح الدين حسن السيبي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل الدولية، مصر، دون سنة نشر.
20. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، مصر، 2000.
21. طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (مفاهيم، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في البنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
22. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الفكر العربي، مصر، 2007.
23. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
24. عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
25. عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.
26. عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، تحليل ونقد القوائم المالية، دار الكتب المصرية، مصر، 1993.
27. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة البنوك (السياسات المصرفية)، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.
28. علاوي لحضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF، الصفحة الزرقاء، الجزائر، 2014.
29. لمياء مرتاض-نفوسي، ديناميكية البحث في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016.
30. محمد برو، الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
31. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2009.
32. محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

33. محمد الموفق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
34. محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2012.
35. محمد جمال علي الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
36. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية (إدارة، تحليل، تقييم)، دار حميشا للنشر، مصر، 2017.
37. محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي-القواعد والمراحل والتطبيقات-، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.
38. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات)، الطبعة الثالثة، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 2000.
39. مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في إتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
40. موريس أنجروس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2004.
41. نوح لبوز، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير الدولية للمحاسبة، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، الجزائر، 2009.
42. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
43. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- ب. البحوث الجامعية:
44. أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية -دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية-، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سورية، 2014.
45. الغالي بن إبراهيم، إتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

46. حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس01، سطيف، الجزائر، 2014.
47. خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، 2005.
48. خليل شرفي، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي-دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الإقتصاد بالجامعات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
49. دلال العابدي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-، أطروحة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.
50. دليلة دادة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
51. سمية أحمد الميلي، أثر أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه طور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
52. صابرينة بنية، تقدير الجدارة الائتمانية باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA-، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015.
53. عبد الملوك مزهودة، مساهمة لإعداد مقارنة تسييرية مبينة على الفارق الإستراتيجي-دراسة حالة قطاع الطحن بالجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.
54. عبد الحليم سعدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي-دراسة عينة من المؤسسات-، أطروحة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
55. على بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

56. فاروق حريزي، أثر استخدام الإنترنت على إستدامة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية المسيلة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
57. لطيفة بكوش، مساهمة التسيير على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة الحالة: مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
58. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد المحاسبي، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

ج. المقالات:

59. أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009.
60. أحمد قايد نور الدين، سعيدي عبد الحليم، مدى إنزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة عينة من المؤسسات)، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 13، 2015.
61. إبراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة- دراسة (نظرية- تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار خلال الفترة 2005-2007-، مجلة الإدارة والإقتصاد، العراق، العدد 83، 2010.
62. آسية موساوي، جودة أنظمة الإستعلام المصرفي كمدخل لإتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 03، العدد 28، 2013.
63. تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 08، العدد 26، 2012.
64. حكيم براضية، بن علي عزوز، أهمية الإفصاح وفق المعايير المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 14، 2015.

65. خالد حسن زبدة، واقع السياسات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2006-2012)،
المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية- سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد16، الأردن، دون سنة نشر.
66. خالد جفال، تأثير نظريات المحاسبة السلوكية في هيكلية تفاعل الإفصاح والقياس، مجلة العلوم
الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، جامعة سطيف01، الجزائر، 2015.
67. خليل شرقي، السعيد بريك، المقاربات الكمية في التحليل الكيفي لبيانات دليل المقابلة باستخدام
برنامج Nvivo (دراسة حول القيادة الحكيمة لبعض مسؤولي مؤسسة كوندور)، مجلة البحوث
الإقتصادية والمالية، العدد05، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، جوان 2016.
68. ذهبية بلعيد، تطوير نظام مركزي للإستعلام الائتماني كآلية للحد من مخاطر الائتمان المصرفي بالجزائر،
مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة02، المجلد08، العدد01، الجزائر، 2017.
69. رافد قاسم هاشم، إستيمولوجيا المعرفة عند غاستون باشلار، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،
المجلد03، العدد01، العراق، 2013.
70. صلاح الدين سولم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير مخرجات نظم المعلومات
المحاسبية (إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول)، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون،
جامعة باجي مختار، عنابة، العدد38، الجزائر، جوان 2014.
71. عبد الله الحسن محمد، دور الإستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصرفي، مجلة مصرفية
وإقتصادية، بنك السودان المركزي، العدد62، السودان، ديسمبر2011.
72. عمار بن عشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية- دراسة حالة
ولاية بسكرة-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد01، الجزائر،
ديسمبر2014.
73. فاتح دبلة، الأسس الفكرية والإستيمولوجية لمنهجية البحث العلمي في علوم التسيير، مجلة العلوم
الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، العدد23، الجزائر، نوفمبر2011.
74. فضيل دليو، معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية والكيفية، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلة العلوم
الإجتماعية، جامعة سطيف02، العدد19، الجزائر، ديسمبر2014.
75. فوضيل لحسن، بن نافلة قدور، دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية
الدولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،
الجزائر، 2017.

76. قيصر علي عبيد الفتلاوي، سلام عادل عباس النصراوي، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 01، العدد 36، العراق، 2015.
77. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 01، سوريا، 2007.
78. ليلى الطويل، عفراء زحلوط، تأثير شركات التدقيق الدولية (الأربع الكبار) في مستوى الإفصاح المحاسبي (دراسة على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 02، سوريا، 2014.
79. محمد عبادي، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان -دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)-، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 39، الجزائر، سبتمبر 2014.
80. محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثمانة، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10، العدد 02، الأردن، 2007.
81. مسعودة بيطام، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسولوجي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، 1999.
82. مليكة جابر، إسهام الإستمولوجيا في تعليمية علم الإجتماع، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 08، الجزائر، جوان 2012.
83. نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الإجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 08، الجزائر، جوان 2012.
84. نور الدين حفيظي، المقابلة كأداة بحثية في جمع المادة العلمية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 19، أفريل 2016.
85. وليد زكرياء صيام، مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقية وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، الأردن، 2009.

د. المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

- 86.** زينب دهيمي، إشكالية تطبيق المقابلة في العلوم الاجتماعية- دراسة ميدانية في قسم علم الاجتماع على بعض طلبة الماجستير جامعة الجزائر-، أشغال الملتقى الوطني الأول حول: إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر(واقع وآفاق)، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، أيام: 07-08 مارس 2012.
- 87.** فاتح دبله، النماذج الإستيمولوجية للبحث العلمي في علوم التسيير: حتمية الإختيار وتبرير الشرعية، بحث مقدم في يوم دراسي حول منهجية البحث العلمي، مجمل أعمال الأيام الدراسية، مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017.
- 88.** فاتح دبله، تحديد الموقف الإستيمولوجي والمنهجي للباحث في علوم التسيير، كيف ولماذا؟، أشغال الملتقى الوطني الأول حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر (واقع وآفاق)، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، أيام: 07-08 مارس 2012.
- 89.** عادل محمد ريان، إستخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث-دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية-، المؤتمر العربي الثالث، البحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، أيام: 14-15 مايو 2003.
- 90.** عطية حسين أفندي، صنع واتخاذ القرارات، ملتقى الإحصاء وبحوث العمليات ودورها في إتخاذ القرارات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007.
- 91.** مصطفى السعدني، مدى إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة المؤسسات، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، أيام: 04-05 ديسمبر 2007.
- 92.** مؤيد الساعدي، قاسم على عمران البياتي، فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري (منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل)، المؤتمر الدولي الأول حول: المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أيام: 04-05 ديسمبر 2012.
- 93.** نوال بن اعمارة، طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، أيام: 17-18 جانفي 2010.

94. هشام طراد خوجة، حمبلي حسين، **تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وأثارة، الملتقى الوطني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المحور السادس: تشخيص الخطر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد شريف مساعدي، سوق أهراس، أيام: 22-23 ماي 2012،**

هـ. التقارير:

95. التقرير السنوي لسنة 2015 لبنك البركة- الجزائر.
96. التقرير السنوي لسنة 2017 لسوسيتي جنرال الجزائر.
97. التقرير السنوي لسنة 2017 لمصرف السلام- الجزائر.

و. القرارات، القوانين والمراسيم العامة:

98. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.
99. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.
100. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي: 08-156 المؤرخ في: 26 مايو 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27.
101. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المقرر رقم: 18-01 المؤرخ في: 02 يناير 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، العدد 04.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Les Livres

102. Ali Sahraoui, *Comptabilité Financière -Conforme au SCF & aux Normes IAS/IFRS-*, BERTI Editions, Algérie, 2011.
103. C.Maillet-Baudrier, A.Le Manh, *Normes comptables internationales IAS/IFRS*, BERTI Editions, Algérie, 2007.
104. Farouk Bouyacoub, *L'entreprise & le Financement Bancaire*, Casbah Edition, Algérie, 2000.
105. Hervé Dumez, *Méthodologie de la recherche qualitative*, 2^eédition, Vuibert, France, 2016.

106. Nourreddine Sabri, *Les Norms Comptables Internationales IAS/IFRS et Le Passage au NSCF Algérien*, Maison des livres, Algérie, 2011.
107. Raymond-Alain Thiétart et al, *Doing Management Research a comprehensive guide*, SAGE Publications, London, 2001.
108. Raymond-Alain Thiétart et al, *Méthodes de recherche en management*, 4^e édition, Dunod, Paris, France, 2014.
109. Paul Prévost, Mario Roy, *Les approches qualitatives en gestion*, les Presses de l'Université de Montréal, Canada, 2015.

B. Les Thèses

110. Abdallah Thierno Diallo, *GRH & TIC: un processus de «modernisation» de la gestion des ressources humaines à la mairie de Paris Impacts des technologies de l'information et de la communication*, Doctorat, l'université François – Rabelais de Tours, France, 2012.
111. Thanh Minh Vo Bui, *A Study of The Development of Accounting in Vietnam*, Doctor of Philosophy, School of Accounting College of Business RMIT University, Victoria, Australia, 2011.

C. Les Articles

112. AlYahmady Hamed Hilal, Saleh Said Alabri, *Using Nvivo For Data Analysis in Qualitative Research*, International Interdisciplinary Journal of Education, Volume2, Issue2, January 2013.
113. Aurélien Martineau, Mathilde Plard, *Notice méthodologique pour réaliser un état de l'art en sciences humaines et sociales*, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01404173>, 28 Nov 2016.
114. Bernard Fallery, Florence Rodhain, *Quatre approches pour l'analyse de données textuelles :lexicale, linguistique, cognitive, thématique*, <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00821448>, 10 May 2013.
115. Hasan Basri, *Using Qualitative Research in Accounting and Management Studies: Not a New Agenda*, peer-review under responsibility of the Scientific & Review committee of GTAR, 2015.
116. Hélène Hagège, *La démarche scientifique: invariants et spécificités disciplinaires, une approche épistémologique*, LIRDEF, Université Montpellier II-IREM «La démarche scientifique», février 2007.
117. Louis Trudel, Claudine Simard, Nicolas Vonarx, *La recherche qualitative est-elle nécessairement exploratoire?*, Actes du colloque Recherche Qualitative: Les Questions de L'heure, Recherches Qualitatives –Hors Série– Numéro05, 2007.
118. Lee D.Parker, *Qualitative Research in Accounting and Management : the Emerging Agenda*, Journal of Accounting and Finance2, North American, 2003.

119. Lina Sylvain, **Le Guide D'entrevue: Son Elaboration, son Evolution et Les Conditions de Realisation d'une Entrevue**, ARC/Actes du colloque, 2000.
120. Lee D. Parker, **Qualitative Management Accounting Research: Assessing Deliverables and Relevance**, Critical Perspectives on Accounting 23, 2012.
121. Lili-Anne Kihn & Eeva-Mari Ihantola, **Approaches to Validation and Evaluation in Qualitative Studies of Management Accounting**, Qualitative Research in Accounting and Management, Vol12, No3, 2015.
122. Baxter Pamela & Jack Susan, **Qualitative Case Study Methodology: Study Design and Implementation for Novice Researchers**, The Qualitative Report, Volume13, N°04, <http://www.nova.edu/ssss/QR/QR13-4/baxter.pdf>, 2008.
123. Shookufeh Nekoezadeh, Fatemeh Mir, **Application of the Qualitative Method of Research in Accounting**, Technical Journal of Engineering and Applied Sciences, S05, 2015.
124. Véronique Rougés, **Les Informations Comptables Repondent-elle aux Besoins des Banquiers Lors de L'octroi d'un Crédit a une Entreprise?**, <https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00543101>, 05 Dec 2010.

D. Les Séminaire

125. Anne Maurand-Valet, **Choix Méthodologiques en Sciences de Gestion: Pourquoi tant de Chiffres?**, 31ème Congrès de l'AFC Crises et Nouvelles Problématiques de la Valeur, Association Francophone de Comptabilité, Nice, France, 10 Mai 2010.
126. Hazem Ben Aissa, **Quelle Méthodologie de Recherche Appropriée pour une Construction de la Recherche en Gestion ?**, Xième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Faculté des Sciences de l'administration Université Laval Québec, 13-14-15 juin 2001.
127. Majda Alaoui, Youssef Boulahbach, **Le Role de la confiance dans la décision d'octroi de Crédit Bancaire aux PME Marocaines: D'une relation de transactio a l'approche relationnelle**, 12congrés International Francophone en Entrepreneuriat et PME, 29, 30 et 31 Octobre 2014, Agadir, Maroc, 2014.
128. Patricia Coutelle, **Introduction aux méthodes Qualitatives en Sciences de Gestion**, Cours du CEFAG-séminaire d'études qualitatives, CERMAT-IAE de Tours, Université de Tours, France, 2005.

E. Les Sites Web

129. www.almaany.com
130. www.ifrs.org
131. www.qsrinternational.com
132. www.bank-of-algeria.dz

133. www.societegenerale.dz
134. www.albaraka-bank.com
135. www.alsalamalgeria.com
136. www.agb.dz
137. www.bna.dz
138. www.badr-bank.dz
139. www.bdl.dz
140. www.bea.dz

الملاحق

الملحق رقم: 01

دليل المقابلة

تاريخ المقابلة:..... الساعة:.....
 المؤهل العلمي:..... التخصص:.....
 الوظيفة الحالية:..... الخبرة:.....
 المؤسسة المستخدمة(الإدارة الرئيسية أو الفروع):..... الولاية:.....

I. بداية نتكلم عن الإفصاح المحاسبي:

1. ما معنى الإفصاح المحاسبي؟

II. علاقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة في الجزائر:

1. هل هناك إهتمام من البنك بشفافية ومصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية لملفات طالبي الإئتمان؟
 2. برأيك، هل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية أهمية في قرارات منح الإئتمان في البنك؟ لماذا؟
 3. برأيك، ما هي من خصائص المعلومات المحاسبية التالية التي تؤثر في إتخاذ قرارات منح الإئتمان:

الملائمة؛

المصدقية؛

القابلية للتحقق؛

القابلية للمقارنة؛

القابلية للفهم؛

الأهمية النسبية؛

التوقيت المناسب؛

إقتصادية المعلومات؛

4. برأيك، هل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤثر في تحليل المخاطر الإئتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك؟

III. علاقة الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بقرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة في الجزائر:

1. برأيك، هل إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية سيساهم في ترشيد قرارات منح الإئتمان في البنك؟ كيف ذلك؟
 2. ما هي الإفصاحات التي تؤخذ بعين الإعتبار في قرارات منح الإئتمان مما يلي:

الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

الإفصاح عن كل المعلومات الخاصة بالقوائم المالية، طبيعتها، العملة المقدمة بها وتاريخ إقفالها.

الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية في الإهلاك والتقييم والمخزونات والتغيرات المرتبطة بها.

الإفصاح عن المخالفات والأخطاء والتصحيحات المحاسبية.

3. ما هي الوسيلة الأكثر تأثيرا في قرار منح الإئتمان من وسائل الإفصاح المحاسبي التالية:

القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب التناجح، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة)؛

الملاحق؛

الجداول الإضافية؛

التقارير المرحلية؛

الإيضاحات المتممة؛

الملاحظات الهامشية؛

خانة سنوات المقارنة؛

تقرير مجلس الإدارة؛

تقرير محافظ الحسابات؛

IV. علاقة مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر:

1. ما هي القوائم المالية التي يعتمد على الإفصاح المحاسبي في مضمونها من أجل إتخاذ قرار منح الائتمان؟ ولماذا؟

الميزانية.

جدول حسابات النتائج.

جدول سيولة الخزينة.

جدول تغير الأموال الخاصة.

2. ما هي معايير الإفصاح المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الأكثر تأثيرا في قرار منح الائتمان مما يلي:

القوائم المالية؛

جدول تدفقات الخزينة؛

السياسات والتغيرات المحاسبية؛

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية؛

الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة؛

ربحية السهم؛

تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة؛

الأدوات المالية- العرض والإفصاح؛

الأدوات المالية- الإعتراف والقياس؛

القطاعات التشغيلية؛

3. بخبرتك، هل ترى أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي كافي لأغراض التحليل المالي والائتماني في

البنوك العاملة في الجزائر؟ ملاحظتك في ذلك؟

4. بخبرتك في المجال، هل إلتزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية يساهم في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟

كيف؟

5. هل يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية يضمن مستوى كافي من المعلومات لإتخاذ قرار سليم بمنح

الائتمان؟ ملاحظتك؟

V. علاقة مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي وقرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر:

1. برأيك، هل يؤثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة في

الجزائر؟ كيف؟

2. هل يمكن القول أن مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

والنظام المحاسبي المالي كافي لإتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك العاملة في الجزائر؟ ملاحظتك؟

3. ما هي الصعوبات التي تواجهها كمتخذ قرار بمنح الائتمان بالنسبة للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

4. ماذا تقترح على البنوك لتعمل على الزيادة من كفاءة موظفيها في إستخدام الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية كأداة لترشيد قرارات منح

الائتمان؟

الملحق رقم: 02

Sources regroupées par similarité de mot

| Source A | Source B | Coefficient de corrélation de Pearson |
|-------------------------------|-------------------------------|---------------------------------------|
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,9828 |
| Éléments internes\المقابلة\13 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,98277 |
| Éléments internes\المقابلة\13 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,982013 |
| Éléments internes\المقابلة\12 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,980199 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,978434 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,977972 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,977732 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,977368 |
| Éléments internes\المقابلة\14 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,977036 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,976722 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,976352 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\8 | 0,976063 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,975685 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,975507 |
| Éléments internes\المقابلة\14 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,975502 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,975075 |
| Éléments internes\المقابلة\14 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,974929 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,974854 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,974743 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,974555 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\6 | 0,974277 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,973796 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,973727 |
| Éléments internes\المقابلة\12 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,973453 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,972948 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,972934 |
| Éléments internes\المقابلة\12 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,972859 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\5 | 0,972084 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,971832 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,97154 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,971282 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,971247 |
| Éléments internes\المقابلة\13 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,97124 |
| Éléments internes\المقابلة\11 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,971077 |
| Éléments internes\المقابلة\13 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,970546 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,969896 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,969785 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,969765 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,969247 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,96921 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,96915 |

| | | |
|-------------------------------|-------------------------------|----------|
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,969116 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,969051 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\5 | 0,968574 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,968394 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,968341 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\12 | 0,968278 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\4 | 0,968253 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\6 | 0,967621 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,966865 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,966847 |
| Éléments internes\المقابلة\14 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,966552 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,96655 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,966197 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,965954 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,965794 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,96578 |
| Éléments internes\المقابلة\11 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,965364 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,965302 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,965084 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,964666 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,964639 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,964593 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,96459 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,964545 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\4 | 0,964391 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\4 | 0,964366 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\13 | 0,964353 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\7 | 0,96401 |
| Éléments internes\المقابلة\8 | Éléments internes\المقابلة\4 | 0,963493 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,963443 |
| Éléments internes\المقابلة\6 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,963416 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\6 | 0,963256 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\3 | 0,962749 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,96231 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\5 | 0,961974 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,960474 |
| Éléments internes\المقابلة\9 | Éléments internes\المقابلة\7 | 0,960469 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,960343 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,960222 |
| Éléments internes\المقابلة\5 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,959725 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\11 | 0,959491 |
| Éléments internes\المقابلة\2 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,959199 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\5 | 0,958563 |
| Éléments internes\المقابلة\3 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,957957 |
| Éléments internes\المقابلة\10 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,957848 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\10 | 0,955853 |

| | | |
|-------------------------------|-------------------------------|----------|
| Éléments internes\المقابلة\14 | Éléments internes\المقابلة\1 | 0,955747 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\2 | 0,954198 |
| Éléments internes\المقابلة\4 | Éléments internes\المقابلة\14 | 0,953207 |
| Éléments internes\المقابلة\7 | Éléments internes\المقابلة\4 | 0,94953 |

الملحق رقم: 03

Word Frequency Query Results

| Word | Length | Count | Weighted Percentage (%) | Similar Words |
|-----------|--------|-------|-------------------------|---------------|
| الإنتمان | 8 | 452 | 3,98 | الإنتمان |
| الإفصاح | 7 | 375 | 3,30 | الإفصاح |
| المحاسبي | 8 | 341 | 3,00 | المحاسبي |
| منح | 3 | 341 | 3,00 | منح |
| المالية | 7 | 300 | 2,64 | المالية |
| القوائم | 7 | 240 | 2,11 | القوائم |
| قرارات | 6 | 211 | 1,86 | قرارات |
| البنوك | 6 | 182 | 1,60 | البنوك |
| المعلومات | 9 | 180 | 1,58 | المعلومات |
| المحاسبية | 9 | 154 | 1,35 | المحاسبية |
| الجزائر | 7 | 132 | 1,16 | الجزائر |
| العاملة | 7 | 132 | 1,16 | العاملة |
| قرار | 4 | 131 | 1,15 | قرار |
| المالي | 6 | 125 | 1,10 | المالي |
| على | 3 | 116 | 1,02 | على |
| التي | 4 | 111 | 0,98 | التي |
| مستوى | 5 | 104 | 0,91 | مستوى |
| البنك | 5 | 94 | 0,83 | البنك |
| وفق | 3 | 93 | 0,82 | وفق |
| المؤسسات | 8 | 80 | 0,70 | المؤسسات |
| جدول | 4 | 75 | 0,66 | جدول |
| معايير | 6 | 75 | 0,66 | معايير |
| والتقارير | 9 | 72 | 0,63 | والتقارير |
| برأيك | 5 | 70 | 0,62 | برأيك |
| متخذي | 5 | 70 | 0,62 | متخذي |
| بمعايير | 7 | 69 | 0,61 | بمعايير |
| يمكن | 4 | 68 | 0,60 | يمكن |
| المحاسبة | 8 | 64 | 0,56 | المحاسبة |
| كافي | 4 | 62 | 0,55 | كافي |
| النظام | 6 | 61 | 0,54 | النظام |
| إدراك | 5 | 60 | 0,53 | إدراك |
| الدولية | 7 | 60 | 0,53 | الدولية |
| نعم | 3 | 60 | 0,53 | نعم |
| علاقة | 5 | 56 | 0,49 | علاقة |
| لأن | 3 | 52 | 0,46 | لأن |
| يؤثر | 4 | 51 | 0,45 | يؤثر |

| | | | | |
|------------|----|----|------|------------|
| بمنح | 4 | 49 | 0,43 | بمنح |
| ذلك | 3 | 47 | 0,41 | ذلك |
| إتخاذ | 5 | 46 | 0,40 | إتخاذ |
| التزام | 6 | 46 | 0,40 | التزام |
| القول | 5 | 46 | 0,40 | القول |
| لإتخاذ | 6 | 44 | 0,39 | لإتخاذ |
| الجزائرية | 9 | 43 | 0,38 | الجزائرية |
| الخاصة | 6 | 43 | 0,38 | الخاصة |
| الميزانية | 9 | 43 | 0,38 | الميزانية |
| كيف | 3 | 42 | 0,37 | كيف |
| ملاحظاتك | 8 | 42 | 0,37 | ملاحظاتك |
| التحليل | 7 | 41 | 0,36 | التحليل |
| أكيد | 4 | 40 | 0,35 | أكيد |
| النتائج | 7 | 39 | 0,34 | النتائج |
| تحليل | 5 | 38 | 0,33 | تحليل |
| للإفصاح | 7 | 37 | 0,33 | للإفصاح |
| مخاطر | 5 | 36 | 0,32 | مخاطر |
| هناك | 4 | 35 | 0,31 | هناك |
| المخاطر | 7 | 34 | 0,30 | المخاطر |
| الإنتمانية | 10 | 31 | 0,27 | الإنتمانية |
| سليم | 4 | 31 | 0,27 | سليم |
| بالإفصاح | 8 | 30 | 0,26 | بالإفصاح |
| بمتطلبات | 8 | 30 | 0,26 | بمتطلبات |

الملحق رقم 04

جدول نظام تنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات

| النسبة | القيمة | النقطة | درجة التحقق |
|--------|--------|--------|-------------|
| 1 | 4,0 | A* | استثنائي |
| 1 | 4,0 | A | ممتاز |
| 0,875 | 3,5 | B+ | جيد جدا |
| 0,75 | 3,0 | B | |
| 0,625 | 2,5 | C+ | جيد |
| 0,50 | 2,0 | C | |
| 0,375 | 1,5 | D+ | مقبول |
| 0,25 | 1,0 | D | |
| 00 | 00 | F | مرفوض |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بجامعة مونتريال بكندا.

**TABLEAU COMPARATIF DES SYSTÈMES DE NOTATION
DANS LES ÉTABLISSEMENTS UNIVERSITAIRES QUÉBÉCOIS
SEPTEMBRE 2014**

| Classe | Bishop's | | Concordia | | HEC | | Laval | | McGill | | | Montréal | | Poly. | Sherbrooke | | | UQ | |
|------------------------------|-----------|-----------|---|---|--|--|--|--|---|---|---------------------------------------|--|---|---------------------------------|---|---|--------|---|---|
| | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | 2 | 1 | 2 | 3 | 1 | 2 | | 1 | 2 | 3 | 1 ¹ | 2 ^{1,2} |
| 1 | 80-100 | 80-100 | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,33) A (4,00) A ⁻ (3,67) | A ⁺ (4,33) A (4,00) A ⁻ (3,67) | A (4,0) A ⁻ (3,7) | | A | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A* (4,0) A (4,0) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) | A ⁺ (4,3) A (4,0) A ⁻ (3,7) |
| 2 | 70-79 | 65-79 | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7)* | B ⁺ (3,33) B (3,00) B ⁻ (2,67) | B ⁺ (3,33) B (3,00) B ⁻ (2,67) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | | B ⁺ B B ⁻ | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7)* | B ⁺ (3,5) B (3,0) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) | B ⁺ (3,3) B (3,0) B ⁻ (2,7) |
| 3 | 60-69 | | C ⁺ (2,3) C (2,0) C ⁻ (1,7) | C (2,0) | C ⁺ (2,3) C (2,0)* C ⁻ (1,7) | C ⁺ (2,3) C (2,0)** | C ⁺ (2,33) C (2,00) C ⁻ (1,67) | C ⁺ (2,33) C (2,00) | C ⁺ (2,3) C (2,0) | | | C ⁺ (2,3) C (2,0)* C ⁻ (1,7) | C ⁺ (2,3) C (2,0)** | C ⁺ (2,5) C (2,0) | C ⁺ (2,3) C (2,0) C ⁻ (1,7) | C ⁺ (2,3) C (2,0) C (2,0) | | C ⁺ (2,3) C (2,0) C ⁻ (1,7) | C ⁺ (2,3) C (2,0) |
| 4 | 50-59 | | D ⁺ (1,3) D (1,0) D ⁻ (0,7) | | D ⁺ (1,3) D (1,0)** | | D ⁺ (1,33) D (1,00) | | D (1,0) | | | D ⁺ (1,3) D (1,0)** | | D ⁺ (1,5) D (1,0) | D ⁺ (1,3) D (1,0) | | | D ⁺ (1,3) D (1,0) | |
| Exigences satisfaites | P | P | | Pass Accepted | ES | ES | P | P | S Pass | S | Pass | (S) | (S) | S | R | R | 60-100 | S | S |
| Échec | 0-49 F | 0-64 F | (0,0) F FNS R NR | (0,0) Fail Fail/(ABS) Rejected | E (0,0) F (0,0) | E (0,0) F (0,0) | E (0,00) N | E (0,00) N | U F (0) Fail | U | F Fail | E (0,5) F (0) F* (0) | C ⁻ (1,7) D ⁺ (1,3) D (1,0) E (0,5) F (0) F* (0) | E (0,0) F (0,0) | E (0,0) E (0,0) | | 0-59 | E (0,0) E (0,0) | E (0,0) |
| Abandon avec échec | | | | | | | | | KF (0) J (0) | | KF (0) J (0) | | | | W (0) W (0) | | | | |
| Abandon sans échec | WP | WP | DISC | DISC | AB | AB | X | X | W WF WL | | W WF WL | ABA | ABA | R | AB | AB | AB | X | X |

¹ En plus du « E », la TELUQ utilise la notation « E/T » qui permet de différencier les échecs accordés sans aucune évaluation.

² Pour les cycles supérieurs, l'ÉTS utilise les notations C⁻ (1,7), D⁺ (1,3) et D (1,0).

LÉGENDE

| | | |
|-------------------|----|---|
| Bishop's | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études avancées |
| Concordia | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études avancées |
| HEC | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Deuxième et troisième cycles |
| | . | Note de réussite dans un programme |
| | .. | Note de réussite à un cours |
| Laval | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études supérieures |
| McGill | 1 | Barème général |
| | 2 | Médecine |
| | 3 | Études supérieures |
| Montréal | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études supérieures |
| | . | Note de réussite dans un programme |
| | .. | Note de réussite à un cours |
| Sherbrooke | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études supérieures |
| | 3 | Étudiants inscrits en droit avant le trimestre d'automne 2005. La faculté utilise un regroupement par classe comme suit : |
| | | Groupe 1 ⁺ : (1 ^{er} 3 %) |
| | | 1 ^{er} groupe : (1 ^{er} 10 % - 1 ^{er} 3 %) |
| | | 2 ^e groupe : (1 ^{er} 25 % - 1 ^{er} 10 %) |
| | | 3 ^e groupe : (2 ^e 25 %) |
| | | 4 ^e groupe : (3 ^e 25 %) |
| | | 5 ^e groupe : (dernier 25 %) |
| | | |
| UQ | 1 | Premier cycle |
| | 2 | Études supérieures |

REMARQUES

Ce tableau comparatif est publié aux fins d'information à l'intention des personnes appelées à évaluer un dossier scolaire présenté à l'appui d'une demande d'admission, d'une demande de bourse, etc.

Il ne constitue pas une normalisation des systèmes de notation en vigueur dans les établissements universitaires.

Les règlements pédagogiques publiés par chaque université constituent les seules références officielles concernant son système de notation.

Les mentions de classe, lorsqu'elles existent, varient d'une université à l'autre; en général ces mentions sont :

| | |
|-----------------|--|
| Classe 1 | Excellent, très grande distinction, outstanding, first class |
| Classe 2 | Très bien, très bon, grande distinction, very good, second class |
| Classe 3 | Bien, bon, distinction, satisfaisant, satisfactory, third class |
| Classe 4 | Passable, faible, marginal pass |

Pour toute information supplémentaire, prière de s'adresser au Bureau du registraire de chaque établissement.

الفهرس

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|--|
| IV | الإهداء |
| V | الشكر |
| VI | الملخص |
| VIII | قائمة المحتويات |
| X | قائمة الجداول |
| XI | قائمة الأشكال |
| XII | قائمة الملاحق |
| XIII | قائمة الاختصارات والرموز |
| | مقدمة |
| 01 | القسم الأول: الدراسة النظرية |
| 02 | الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية واتخاذ قرارات الائتمانية |
| 03 | تمهيد |
| 04 | المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية |
| 04 | المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي |
| 04 | الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه |
| 06 | الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه |
| 08 | الفرع الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي وأساليبه |
| 11 | المطلب الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية |
| 11 | الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهميتها |
| 12 | الفرع الثاني: مفهوم القوائم المالية وأهدافها |
| 14 | الفرع الثالث: مكونات القوائم المالية ومستخدامها |
| 16 | الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية |
| 18 | المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي |
| 18 | الفرع الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي |
| 20 | الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي وأهدافه |
| 22 | الفرع الثالث: إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي |
| 24 | الفرع الرابع: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي |
| 26 | المبحث الثاني: الائتمان المصرفي واتخاذ القرارات الائتمانية |
| 26 | المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي |

| | |
|----|---|
| 26 | الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي |
| 28 | الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي |
| 29 | الفرع الثالث: عناصر الائتمان المصرفي |
| 30 | الفرع الرابع: أهمية الائتمان المصرفي |
| 31 | الفرع الخامس: معايير منح الائتمان المصرفي |
| 33 | المطلب الثاني: اتخاذ القرار الائتماني |
| 33 | الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار وأهميته |
| 34 | الفرع الثاني: صناعة القرار الائتماني |
| 34 | الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني |
| 35 | الفرع الرابع: المواصفات الواجب توفرها في مسؤول الائتمان |
| 36 | الفرع الخامس: إجراءات منح الائتمان المصرفي |
| 37 | المطلب الثالث: التحليل الائتماني |
| 38 | الفرع الأول: أنواع التحليل الائتماني |
| 40 | الفرع الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني |
| 42 | الفرع الثالث: التحليل الائتماني للقوائم المالية |
| 44 | خلاصة الفصل |
| 45 | الفصل الثاني: الدراسات السابقة |
| 46 | تمهيد |
| 47 | المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة |
| 47 | المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية |
| 51 | المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الأجنبية |
| 55 | المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها |
| 55 | المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة |
| 56 | المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة |
| 58 | خلاصة الفصل |
| 59 | القسم الثاني: الدراسة الميدانية |
| 60 | الفصل الثالث: الإطار المنهجي في الدراسة |
| 61 | تمهيد |
| 62 | المبحث الأول: منهجية الدراسة |
| 62 | المطلب الأول: تحديد طبيعة مسار الدراسة |
| 62 | الفرع الأول: الخيار الإستراتيجي |

| | |
|-----------|---|
| 68 | الفرع الثاني: الاختيار بين الدراسة الكيفية والكمية |
| 72 | المطلب الثاني: عينة الدراسة وأدواتها |
| 72 | الفرع الأول: مجتمع الدراسة وتقنيات المعاينة |
| 73 | الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة |
| 75 | المطلب الثالث: خطوات الدراسة الميدانية |
| 75 | الفرع الأول: الخطوات الأساسية لمنهجية الدراسة |
| 76 | الفرع الثاني: برنامج تحليل البيانات الكيفية Nvivo |
| 78 | المبحث الثاني: أداة الدراسة |
| 78 | المطلب الأول: مفهوم المقابلة وأنواعها |
| 78 | الفرع الأول: مفهوم المقابلة |
| 79 | الفرع الثاني: أنواع المقابلة |
| 81 | المطلب الثاني: جمع البيانات ودليل المقابلة |
| 81 | الفرع الأول: جمع البيانات |
| 82 | الفرع الثاني: تصميم دليل المقابلة |
| 83 | المطلب الثالث: مناخ المقابلة وصدقها |
| 83 | الفرع الأول: مناخ المقابلة |
| 84 | الفرع الثاني: صدق وثبات المقابلة |
| 85 | خلاصة الفصل |
| 86 | الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| 87 | تمهيد |
| 88 | المبحث الأول: عرض للبنوك ميدان الدراسة وإجراءات منح الائتمان |
| 88 | المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك العاملة في الجزائر لعينة الدراسة |
| 88 | الفرع الأول: نبذة تاريخية عن النظام البنكي الجزائري |
| 92 | الفرع الثاني: تعريف للبنوك عينة الدراسة |
| 97 | المطلب الثاني: الإجراءات العامة لمنح الائتمان |
| 97 | الفرع الأول: دراسة ملفات الائتمان في البنوك عينة الدراسة |
| 99 | الفرع الثاني: الدراسة المبدئية لملفات الائتمان |
| 101 | الفرع الثالث: الخطوات المتبعة لتقييم ملفات الائتمان |
| 107 | المطلب الثالث: مخاطر الائتمان والإجراءات المتبعة للتقليل منها |
| 107 | الفرع الأول: مخاطر منح الائتمان |
| 108 | الفرع الثاني: الإجراءات الواجب إتباعها للتخفيف من مخاطر الائتمان |

| | |
|-----|--|
| 111 | المبحث الثاني: تحليل البيانات الكيفية واختبار الفرضيات |
| 111 | المطلب الأول: مناخ المقابلات في البنوك ميدان الدراسة |
| 111 | الفرع الأول: مناخ المقابلات في البنوك العمومية |
| 116 | الفرع الثاني: مناخ المقابلات في البنوك الخاصة |
| 119 | المطلب الثاني: عرض لمحتوى مقابلات البنوك ميدان الدراسة |
| 120 | الفرع الأول: عرض ومناقشة السؤال التمهيدي |
| 120 | الفرع الثاني: عرض ومناقشة أسئلة المحور الأول |
| 122 | الفرع الثالث: عرض ومناقشة أسئلة المحور الثاني |
| 123 | الفرع الرابع: عرض ومناقشة أسئلة المحور الثالث |
| 125 | الفرع الخامس: عرض ومناقشة أسئلة المحور الرابع |
| 127 | المطلب الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات |
| 127 | الفرع الأول: نتائج البيانات الكيفية وتحليلها |
| 134 | الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة |
| 143 | الفرع الثالث: نتائج تحقق فرضيات الدراسة |
| 147 | خلاصة الفصل |
| 149 | الخاتمة |
| 154 | قائمة المراجع |
| 167 | الملاحق |
| 178 | الفهرس |